عبد الله الدملوجي
آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي
١٩٣٠ ـ ١٩٥٠

م.م. عباس علي جمعة الايزرجاوي
جامعة واسط- كلية التربية

أ.م.د. عكاب يوسف الركابي
جامعة واسط-كلية التربية

تعريف

إن محور هذه الدراسة يدور حول شخصية عراقية هي شخصية عبد الله الدملوجي الموصلي الولادة والنشأة فهذه الشخصية التي بدأت بشكل متواضع في أولى خطواتها ليكون بعدها طبيباً في الجيش العثماني ثم صار له بفعل التغيرات الدولية في أواخر حياة الدولة العثمانية وجود سياسي مؤثر، إلا أن نشاطه السياسي الأول لم يظهره في بلاده في أول الأمر وانما ظهر في بلاط آل سعود في بداية ظهورهم في الجزيرة العربية فظل الدملوجي هناك مستشاراً وطبيباً خلال المدة ما بين عامي ١٩١٤- ١٩٢٨ ومن ثم عاد إلى وطنه العراق وعليه فأن محطات مسيرة حياته يمكن ان نحددها كالأتي:

١- المدة الأولى ١٩٠٦- ١٩١٤ وهي المدة العثمانية وتشمل دراسته الاولية والعليا وبواكير نشاطه السياسي فيها.
٢- المدة الثانية التي تبدأ في ٢٥ تشرين الثاني العام ١٩١٤ وتمثل مدة لجوئه إلى ابن سعود والعمل معه وامتدت حتى العام ١٩٢٨.
٣- المدة الأخيرة والتي تبدأ من العام ١٩٢٨ وحتى العام ١٩٥٠والتي يمكن ان نسميها بالوطنية لان الدملوجي ترك العمل مع غير العراقيين وجاء لبلاده في سبيل توظيف خبرته التي حصل عليها من سنوات الدراسة والعمل لخدمة بلاده.

أن نشاطات الدملوجي واسعة ومتنوعة لذلك ارتأينا أن نسلط الضوء على عبد الله الدملوجي كنائب في مجلس النواب العراقي

للمدة من العام ١٩٣٠ وحتى العام ١٩٥٠ لنطلع على طروحاته الفكرية وتطلعاته الإصلاحية التي اقترحها على أمل، أن تجد لها تطبيقاً في حياة العراقيين العملية، أما الجوانب الأخرى فقد بحثت بصورة مستفيضة في دراسات أخرى كفانا أصحابها مؤونة البحث فيها.

Abstract

The main core of this current study is about an Iraqi personality (Abdullah Al-Damaluji Al-Mosili ; this personality has modestly begun in its first steps and has become later a physician in the Othman army , then he became having a political effect late the Othman State Life owing to the international changes. But his political activity has not been appeared in his country , but actually appeared in the palace of A'al Saud in the Arab island . Al-Damaluji remained as consultant and physician during the years 1914-1928 and then got back to his Home (Iraq) . Thus we could abridge his life stages as follows:

1. The first period 1906-1914 is the Othman period and it includes his preliminary and higher study along with his political activity.
2. The second period starting on 25 Nov 1914 and this period represented in his resort to Ibn Saud whom he worked with . This period ranged until 1928.
3. The last period starting from 1928 until the year 1950 that could be named as a national period since Al-Damaluji quitted the work with non-Iraqis and came back to his country (Iraq) for functionalizing his experiences that he obtained from his study years as to work for his country.

along with his reforms that he has suggested as to be applied in life of Iraqis . The other sides have been searched for in other studies whose authors have given us more about this subject.

The activities of Al-Damaluji are huge and varied , so we suggest to shed light on this personality as a deputy in the Iraqi parliament from the year 1930 until the year 1950 as to see his intellectual discussions

المقدمة

إن محور هذه الدراسة يدور حول شخصية عراقية هي شخصية عبد الله الدملوجي الموصلي الولادة والنشأة فهذه الشخصية التي بدأت بشكل متواضع في أولى خطواتها ليكون بعدها طبيباً في الجيش العثماني ثمصار له بفعل التغيرات الدولية في أواخر حياة الدولة العثمانية وجود سياسي مؤثر ، ومما تجدر الإشارة اليه أن نشاطه السياسي الأول لم يظهره في بلاده بادئ الأمر وانما ظهر في بلاط آل سعود في بداية ظهورهم في الجزيرة العربية فظلا لدملوجي هناك مستشاراً وطبيباً خلال المدة ما بين عامي ١٩١٤- ١٩٢٨ ومن ثم عاد إلى وطنه العراق وعليه فأن محطات مسيرة حياته يمكن ان نحددها كالأتي:

٤- المدة الأولى١٩٠٦- ١٩١٤ وهي المدة العثمانية وتشمل دراسته الأولية والعليا وبواكير نشاطه السياسي فيها.

٥- المدة الثانية التي تبدأ في ٢٥ تشرين الثاني العام ١٩١٤ وتمثل مدة لجوئه إلى ابن سعود والعمل معه وامتدت حتى العام ١٩٢٨.

٦- المدة الأخيرة والتي تبدأ من العام ١٩٢٨وحتى العام١٩٥٠والتي يمكن ان نسميها بالوطنية لان الدملوجي ترك العمل مع غير العراقيين وجاء لبلاده في سبيل توظيف خبرته التي حصل عليها من سنوات الدراسة والعمل لخدمة بلاده.

أن نشاطات الدملوجي واسعة ومتنوعة لذلك ارتأينا أن نسلط الضوء على عبد الله الدملوجي كنائب في مجلس النواب العراقي للمدة من العام ١٩٣٠ وحتى العام ١٩٥٠ لنطلع على طروحاته الفكرية وتطلعاته الاصلاحية التي اقترحها على أمل، أن تجد لها تطبيقاً في حياة العراقيين العملية، أما الجوانب الأخرى فقد بحثت بصورة مستفيضة في دراسات أخرى كفانا أصحابها مؤونة البحث فيها.

وفي سبيل أنجاز دراستنا المتواضعة هذه للوصول بها إلى أفضل وجه ممكن ضمن إمكانياتنا المتاحة،حاولنا أن نستعين بكل شاردة وواردة متوفرة عن شخصية عبد الله الدملوجي فاستفدنا كثيراً من الكتب الأجنبية والعراقية ومجموعة الرسائل العلمية التي تحول البعض منها إلى كتب مطبوعة حيث كشفت لنا جوانب أساسية حول تلك الشخصية وأود أن أشير بصورة خاصة إلى مؤلفات كل من عبد الرزاق الحسني ومذكرات عبد الله الدملوجي نفسه وكتب الدكتور إبراهيم خليل أحمد العلاف ومذكرات العقيد توفيق سعيد الدملوجي ورسالة عباس علي جمعة الأزيرجاوي وكتب الدكتور عبد الرزاق احمد النصيري ومحاضر جلسات مجلس النواب العراقي وأطروحة عدنان سامي نذير[١]وغيرهم من المؤلفين الذين أغنوا مكتبة الدراسات العراقية بنتاجاتهم القيمة.

عبد الله الدملوجي حياته ونشأته وبواكير نشاطه السياسي

حينما خضع العراق لهيمنة الدولة العثمانية بين عامي ١٥٣٥– ١٥٤٦، بات ولاية من ولاياتها وبالتالي أصبح ما يجري في مركز الإمبراطورية العثمانية يسري عليه، وحينما بدأت الدولة العثمانية بالانفتاح مضطرة وحل ما أطلق عليه بعهد التنظيمات[٢]فان معظم ما شهدته هذه المدة من إصلاحات لم تنتقل إلى العراق مباشرة[٣]، بسبب التعثر الذي رافق تطبيقها في الدولة العثمانية في البداية. ولكن مع ذلك وبسبب هذا التوجه السياسي الجديد أي عهد التنظيمات فان بعض المؤسسات المدنية والعسكرية في هذه الدولة، انفتحت في جوانب كثيرة منها على الثقافة العالمية فكان من ثمارها انشاء الكلية الطبية في إسطنبول وغيرها من المدارس المدنية والعسكرية، وقد أدى ذلك إلى ان يحصل بعض الشباب العراقي على فرصة الدراسة في بعض هذه المؤسسات على قدرٍ مما اصابها من تطوير في الفكر[٤] وكان العراق يرسل سنوياً ما يربو على٦٠ – ٧٠ طالباً عراقياً لإكمال دراستهم في إسطنبول[٥]، ويمكن القول ان هذا العدد يعتبر قفزة نوعية ساعدت في اعداد كوادر متخصصة في مختلف مجالات الحياة ساهمت في تقدم العراق لاسيما إذا وضعنا نصب اعيننا ان المدة التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، كانت تسودها الأمية والفقر والمرض، لذا يمكن اعتبار ذلك العدد من الطلاب ثورة في المجال العلمي والثقافي.

وفي تلك المرحلة ١٨٦٩ – ١٩١٤وهي الأخيرة من العهد العثماني، شهدت العاصمة إسطنبول نزاعات ومشاحنات بين رجال الدولة وخصوصاً المدة الممتدة بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٤[٦]، حيث هيمنت على السلطة في إسطنبول جمعية الاتحاد

والترقي[٧]، الأمر الذي أدى إلى تبلور معارضة سياسية تمثلت منذ شهر تشرين الثاني العام ١٩٠٩، بتأليف الحزب الحر المعتدل[٨]ثم حزب الحرية والائتلاف الذي تأسس في ٨ من شهر تشرين الثاني العام ١٩١١ في إسطنبول أولاً وأدى هذا إلى تصادم سياسي شابه شيء من العنف طوال تلك المدة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى في ٢ آب العام ١٩١٤، اذ احتدم الصراع في تلك السنين بين الائتلافيين وبين الاتحاديين أولاً وبين الاتحاديين أنفسهم ثانياً، وكان من مشاهد هذا الصراع، اغتيال الفريق محمود شوكت باشا قائد الانقلاب الدستوري في العام١٩٠٨[٩].

ان هذا الصراع السياسي مثّل مشهداً تاريخياً اطلع عليه معظم الشباب العراقيين الذين تلقوا التعليم سواءً منه العسكري ام المدني في تلك العاصمة.

وازاء ذلك انتقلت هذه العدوى السياسية إلى العناصر البارزة في هذه النخبة، بعد ان حظيت بمراكز ومناصب رفيعة المستوى في الدولة العراقية الجديدة التي ظهرت في ٢٣ آب العام ١٩٢١ وهو سلوك اتسم بمناورات وصراعات سياسية وحزبية، ولا شك أن تلك الصراعات والخلافات السياسية، كانت مؤثرة فهيّأت شخصيات سياسية، اقبلت على العمل السياسي واسهمت بشكل أو بأخر في رسم توجه سياسي مستقل تمخض عنه لاحقاً، حصول العراق على الاستقلال والانضمام إلى عصبة الأمم[١٠] League Of Nationsفي ٣ تشرين الاول العام ١٩٣٢ وقد كان عبد الله الدملوجي أحد أولئك الشباب الذين عاشوا ذلك الجو السياسي المشحون.

أسرة الدملوجي

اختلفت المصادر في تحديد الموطن الاصلي لأسرة الدملوجي، إذ أورد تقرير سري بريطاني صادر عن أدارة الاستخبارات البريطانية في العام١٩٣٠، أن سليمان أغا[١١] الجد الاكبر للأسرة الدملوجية كان قد قدم الموصل من جزيرة ابن عمر[١٢] في جنوب شرق تركيا[١٣]حيث كان آغا احدى الفرق الانكشارية[١٤]التابعة للسلطان مراد الرابع[١٥] في مدينة الموصل' فيما اشارت مصادر أخرى إلى أن أسرة الدملوجي كانت تقطن قرية دملوج[١٦]بالقرب مدينة تعز[١٧] في اليمن وإنها نزحت إلى شمال العراق قبل أكثر من ثلاثمائة عام في زمن السلطان مراد الرابع واستوطنت الارض الكائنة ما بين ماردين ونصيبين لتستقر بعدها في الموصل[١٨].

وتؤكد الامر نفسه مجموعة ثالثة من المصادر العربية والغربية أذ تذكر، بان أصل الاسرة الدملوجية، كان في قرية دملوج اليمنية وانهم نزحوا منها إلى تركيا واستقروا في مدينة الموصل حيث أتخذ السلطان مراد

الرابع من جد الاسرة الاكبر سليمان أغا مرافقا له اثناء قدومه لغزو بغداد في العام ١٦٣٨[١٩]، وهذا ما يرجحه الباحث لاسيما وان اللقب الذي تحمله الاسرة "الدملوجي" يعطينا دافعاً قوياً لقبوله ومما يؤيد صحة هذه الرواية، ما ذهب اليه توفيق الدملوجي[٢٠] أحد اعضاء الاسرة عندما كتب الأخير ترجمة لحياته إذ قال ما نصه:" أن أسرة الدملوجي هي من عشيرة الشريفات التي نزحت من اليمن قبل أكثر من ٤٠٠ عام واستوطنت الارض الكائنة ما بين ماردين ونصيبين وكان على رأسها الشيخ سليمان أغا جد العائلة الدملوجية الذي كان يتردد على مدينة الموصل من أجل قضاء بعض الحاجات قبل ان يتخذها مقراً لسكناه[٢١].

وفي سؤال وجهه الباحث إلى الدكتور نوفل الدملوجي[٢٢]باعتباره أحد أفراد العائلة المقربين من أسرة مترجمنا عن مدى صحة ما إذ كان لقب الدملوجي مشتقاً من أسم لمهنه أو حرفه،إلا أن الأخير نفى ذلك واكد صحة ما ذكرناه[٢٣]، ولكننا لا نستبعد ما للدلالات الجغرافية من علاقة بهذا اللقب لكون الاسرة نزحت أصلاًوكما أسلفنا من قرية دملوج اليمنية[٢٤].

ويبدو ان تسمية الاسرة بالدملوجي الذي اتخذته الاسرة لقباً لها فيما بعد،له دلالاته على عراقة هذه الاسرة واصلها فغدت هذه الصفة وبمرور الزمن لقباً ملازماً اشتهرت به الاسرة منذ عهد جدها الاكبر السيد سليمان أغا وحتى يومنا هذا[٢٥].

وقبل ان نغادر هذه الفقرة، لا بد من القول ان هناك من يذهب إلى أن الاسرة الدملوجية ترجع في نسبها إلى النبي محمد "ﷺ" وان نسبهم مسجل ومحفوظ عند عائلة بيت ترعوز المعروفة[٢٦] في مدينة الموصل[٢٧] وتحديداً عند السيد شريف بن السيد فارس الذي يعد من أقرباء الاسرة المذكورة[٢٨].

وعلى الرغم من ان الباحث لم يطلع على هذا النسب بالشكل الموثق، إلا ان هناك من يذكر أن هناك رجلين "أخوين" من أفراد هذا البيت اي "بيت ترعوز" كانا يسكنان الدار القريبة من جامع الشالجي في محلة النبي جرجيس عليه السلام[٢٩]في الموصل ويمتلكان ما يوثق ارتباط نسب الاسرة الدملوجية بسلالة الرسول "ﷺ" ولكنهما ماتا ولم يعقبا أحداً أو يتركا ما يوثق ما تدعيه الاسرة الدملوجية من نسب بسلالة الرسول " ص"[٣٠]، وامام ذلك فأن الباحث لا يستطيع ان ينفي أو يؤكد صحة تلك الرواية في الوقت الحاضر بقدر ما يترك الامر للزمن القادم عسى وان تظهر مصادر أخرى جديدة تجلى وتوضح الحقيقة كما هي.

عرفت أسرة الدملوجي التي سكنت في مدينة الموصل، بحب العلم والمعرفة والوجاهة وتلك صفات لازمت العديد من أفرادها الذين استطاعوا أن يكسبوا ثقة السلاطين العثمانيين

حتى أصبح البعض منهم كما سنوضح، من أبرز القادة العسكريين في الدولة العثمانية وتبؤوا وبوقت مبكر، المناصب السياسية المهمة في تلك الدولة فضلاً عن ذلك، فقد كان فيهم من المفكرين والاطباء وهنا يذكر بأن السلطان العثماني عبد الحميد الاول[٣١] أنعم على الشيخ سليمان أغا الدملوجي جد الاسرة الدملوجية رئاسة أحد الفرق الانكشارية في الدولة ووهبه مقاطعة سنجار[٣٢]، كما أنعم السلطان العثماني سليم الثالث[٣٣]،على أبنه الشيخ يوسف الشيخ سليمان الدملوجي رئاسة تلك الفرقة عند وفاة والده في العام ١٧٨٨ ووهبه قطعة من اراضي مقاطعة مدينة وان[٣٤] التركية[٣٥].

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ يوسف الدملوجي، مات دون ان تذكر المصادر تاريخاً لوفاته لكنه أعقب من بعده ولداً أسمه مصطفى عرف عنه بأنه صاحب مقام ومنزلة رفيعة وصاحب حظوة بين علماء الموصل كما ورث عن والده وأجداده،رئاسة أحد الفرق الانكشارية في الجيش العثماني[٣٦].

وحاول مصطفى أن يجعل اولاده يقتفون أثره في الدراسة وتحصيل العلوم وقد تحقق ما يصبوا أليه فكان احدهما، الشيخ أسعد الذي توفي دون أن يعقب وأخيه الشيخ عبد الله شمس الدين[٣٧] والأخير يعد من العلماء الافاضل المعروفين بورعهم وزهدهم في مدينة الموصل آنذاك[٣٨]وبفضل ما كان يتمتع به من نفوذ ومكانة خاصة عند الوالي العثماني محمد أينجه بيرقدار[٣٩]،المعروف بشدة شكيمته فقد أنقذ الشيخ عبد الله حياة الكثير من الناس الابرياء في مدينة الموصل الذين كان قد صدر بحقهم الحكم بالموت لأسباب تافهة من قبل الوالي المذكور[٤٠].

ترك الشيخ عبد الله شمس الدين الدملوجي عند وفاته، ولدين هما عبد الرحمن أفندي ومصطفى مختار أفندي وشغل الأخير، منصب مديرية اوقاف الموصل لمدة طويلة من الزمن، ونظراً لما بذله من أعمال وخدمات جليلة فقد أنعم عليه السلطان العثماني عبد المجيد الاول ومنحه "الوسام المجيدي" نسبة لأسم السلطان وهو من الاوسمة الرفيعة التي كانت تمنح للشخصيات المهمة في ذلك الوقت وقد توفي مصطفى ولم يعقب ذرية من بعده[٤١].

ومثلما كان مصطفى مختار أفندي الدملوجي مجداً في عمله،فأن أخاه عبد الرحمن أفندي المتوفي في العام ١٨٥٩، كان على نهجه في سيرته وعلمه وحسن تربيته ودماثة خلقه بين الناس، ولم تبين المصادر التي بين أيدينا أي معلومات أخرى إضافية عن نشاطه الاداري أو الاجتماعي، سوى أنه أعقب ولدين بعد وفاتهما مصطفى ١٨٣٩- ١٨٩٧ ووالد مترجمنا سعيد عبد الرحمن الدملوجي[٤٢].ومع أن المعلومات

المتيسرة لدينا عن حياة ونشاطات الولد الأخير سعيد الدملوجي المولود في الموصل في العام ١٨٤٨ كانت قليلة، إلا أنه عرف عنه بأنه كان أديباً فاضلاً فإلى جانب اهتمامه بالدراسة والتعلم والأدب عمل والد مترجمنا سعيد موظفاً لدى الحكومة العثمانية[٤٣].

ومما يلاحظ على سعيد الذي عمل موظفاً لدى الحكومة العثمانية لمدة قصيرة، أنه تمتع بسمعة طيبة بين الناس بفضل أمانته وصدقه ونزاهته في العمل الوظيفي وهكذا كان الجميع يكن له الاحترام والتقدير، ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تراقب هذه الجهود والصفات الطيبة التي أتسم بها والد مترجمنا سعيد لذلك أنعمت عليه هذه الحكومة بـ "لقب أفندي"[٤٤]، وهو لقب رفيع له مدلول معنوي واعتباري كبير في ذلك الزمان[٤٥].

استطاعت الاسرة الدملوجية وبمرور السنين،أن تحافظ على طابعها الديني ومكانتها الاجتماعية بين الاسر الموصلية حتى أنها عرفت في مدينة الموصل بـ أسرة " بيت المدير "، تميزاً لها عن الاسر الأخرى فضلاً عن أن احد ابناها وهو مصطفى، كان يشغل منصب مدير أوقاف الموصل[٤٦].

ويحتفظ البعض من أفراد الاسرة الدملوجية، بعدد من نسخ الإرادات والفرامين[٤٧]السلطانية العثمانية حيث أطلع الباحث على بعضها والتي لا مجال لذكر تفاصيلها الان، لكنها تؤكد في مجمل محتواها العام على حقائق مهمة،تدلل على علو ومكانته ورفعة هذه الاسرة العراقية المنبت والموصلية النشأة[٤٨]، فضلاً عن ذلك فأن تلك الوثائق تدعم ما ذهبنا اليه حول المراكز التي تبوأها افرادها في الجهاز العثماني الاداري.

ويبدو للمتأمل في شخصيات أسرة مترجمنا عبد الله الدملوجي والمناصب المهمة التي شغلها أبناء هذه الاسرة في الدولة العثمانية والدولة العراقية فيما بعد، لا يساوره أدنى شك بأن لهذه الأسرة تاريخاً مشرفاً وإسهامات لا تنكر في تقدم العراق وازدهاره، لذا لا نجانب الصواب إذ قلنا بأن اسرة مترجمنا، جلها قد اصطبغت بصفة العلم والمعرفة والروح الحماسية المتوثبة الخلاقة كما أن سمات التواضع والعفة والنزاهة، كانت صفات اصيلة لهذه الاسرة وهي سمات جعلتها تكون نقطة جذب لفئات متنوعة من العراقيين كما مكنتها من أن يلعب البعض من أبنائها، ادواراً مهمة في الاحداث التي شهدتها البلاد على مدى عقود من الزمن.

لذلك فان مجرد ارتباط اسم مترجمنا عبد الله الدملوجي بهذه الاسرة المتنورة، كان ينطوي على مغزى كبير غدا بدوره عاملاً أثر بقوة في شخصيته السياسية وتجسدت في أعمال ذات طابع خاص تحققت في مراحل حياته

اللاحقة لان المرء الطموح يتأثر عادة بالجو الذي كان يعيشه وينهل من معينه.

عبد الله الدملوجي ولادته ونشاته

لم تكن المعلومات المتيسرة التي أمكن الحصول عليها عن نشأة عبد الله الدملوجي وطفولته وسنوات شبابه المبكر بالحجم الذي كان يصبو اليه الباحث، غير ان الحقائق التي اطلعنا عليها والاتصالات التي اجريناها، منحتنا امكانية القاء الضوء على هذه المرحلة من حياته بشكل يميط اللثام عن الكثير من اسرارها وتفاصيلها.

اختلفت المصادر التي ترجمت لحياة عبد الله سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله شمس الدين بن مصطفى بن الشيخ يوسف بن سليمان آغا الدملوجي في تاريخ ولادته، فقد ذكرت الوثائق البريطانية الصادرة في العام ١٩٣٦بأن عبد الله الدملوجي ولد في مدينة الموصل في العام١٨٩٥..."[٤٩]، بينما ذهبت مصادر أخرى إلى أن تلك الولادة وقعت في ٦ كانون الثاني في العام ١٨٨٩ في مدينة الموصل بمحلة السرج خانه[٥٠] التي تعرف الآن بجامع زينب خاتون[٥١].

وفي هذا الصدد ذكر المؤرخ العراقي المعروف مير بصري[٥٢]قائلاً:" ولد عبد الله الدملوجي في الموصل في العام ١٨٩٠..."[٥٣] وقد اتفق معه احد الكتاب العراقيين في تاريخ ومكان تلك الولادة[٥٤] وهذا ما نرجحه ونؤيده بسبب ما عرف عن رصانة ودقة منهج المؤرخ بصري عندما يترجم للشخصيات العراقية لا سيما وانه كان معاصراً لها[٥٥].

أما والدته فالمعروف عنها بأنها كانت، سيدة محترمة فاضلة تدعى خديجة بنت الشيخ عبد الرحمن العقراوي[٥٦]فهي من أسرة العقراوي المعروفة بجذور أصولها العربية في مدينة الموصل وعرفت السيدة خديجة في محلتها بأنها كانت:" كريمة النفس عفيفة اللسان طيبة الخلق قوية الشخصية ومن النساء المعروفات بحب الناس والزهد والتقوى والميل الشديد للقيام بالاعمال الخيرية التي كانت تغدق بها على الناس وأبناء محلتها"[٥٧]، وقد أنجبت السيدة خديجة فضلاً عن عبد الله ستة من الابناء كانوا يعدون من الجيل الثالث من أسرة الدملوجي[٥٨]، وحسب تسلسل اعمار الابناء فان مترجمنا عبد الله،كان يحتل التسلسل الرابع بين أخوته الثلاثة وهم حسب ترتيب الاعمار كل من: صديق[٥٩]،

وفاروق[٦٠]والعقيد توفيق[٦١].

وعلى طريقة الاسرة عاش عبد الله وتربى في جو عائلي عرف بتمسكه بالشعائر الدينية والمحافظة على تقاليد الاسرة والالتزام بها كون الاسرة كانت متحفظة بتقاليدها بحكم كونها كانت من العوائل ذات التوجه الديني المحافظ والملتزم [٦٢].

ومهما يكن الامر فان عائلة عبد الله الدملوجي، كانت ميسورة الحال ويمكن عدها من الاسر الغنية إذ اشتهرت بالتجارة[٦٣] فضلاً عن امتلاكها مساحات واسعة من الاراضي الزراعية[٦٤] وقد وفرت له هذه الحالة، الاستقرار الاجتماعي وهيأت له سبل العيش الرغيد لذلك فهو لم يعرف الحرمان في حياته أو العوز والحاجة[٦٥].

تأثر عبد الله الدملوجي منذ نعومة أظافره، بالقيم والتقاليد الاجتماعية التي كانت تعيشها اسرته وكانت والدته الشخصية الأولى التي تأثر بها، وفي هذا الصدد ذكر شقيقه العقيد توفيق الدملوجي ما نصه:" لقد كانت السيدة خديجة والدتي أمرآة صالحة منحتنا العطف والحنان الذي فقدناه بعد وفاة والدنا سعيد فقد ثابرت وبذلت جهوداً مضنية في أعدادنا وتربيتنا منذ أن كنا صغاراً "[٦٦]، وحين وفاتها في العام ١٩١٦[٦٧]، كان عبد الله في مطلع العقد الرابع من عمره مما يعني، انه عاش وتربى في كنفها وتأثر بها أكثر من أخوته، الامر الذي أنعكس على سلوكه فيما بعد وأسهم بشكل أو بأخر في بناء شخصيته وتوجهاته.

وفي محلته التي كان يعرف بها عبد الله بأسم " عبد الله رفعت " على طريقة الاسماء المركبة والشائعة في العهد العثماني، قضى عبد الله شطراً من حياته المبكرة مع صبيتها يشاركهم العابهم وخصوماتهم، إلا أنه بسبب مركز اسرته الاجتماعي فقد كان عبد الله، متحفظاً في تصرفاته وظل حتى اخر عمره يحمل ذكريات طفولته ويتحدث عنها ويعتز بها ويشير اليها في احاديثه الخاصة والعامة[٦٨].

دراسته

تعلم عبد الله الدملوجي منذ صغره على يد أحد الكتاتيب[٦٩] في مدينة الموصل إذ كانت الكتاتيب الوسيلة الشائعة لتعليم الصبيان التعليم الأولي في ذلك الزمان، حيث درس مترجمنا على يد الملالي[٧٠]، ولما بلغ السادسة من عمره التحق بالمدرسة الابتدائية وكانت المدرسة الوحيدة في الموصل[٧١]،وبعد إتمامه دراسته الابتدائية أنتقل إلى المدرسة الاعدادية حيث درس فيها ثلاث سنوات[٧٢].

وبعد اكماله دراسته الاعدادية[٧٣]، أنتقل عبد الله الدملوجي إلى بغداد في العام ١٩٠٣ للدراسة في المدرسة الاعدادية الرشدية العسكرية وكان عمره حينذاك لا يتجاوز الاربعة عشرة عاماً[٧٤]، حيث أتخذ من القسم الداخلي التابع للمدرسة الاعدادية الرشدية العسكرية سكناً لإكمال دراسته في فرع الطب[٧٥].

وعلى الرغم من أن الدملوجي قطع مراحل تعليمه الابتدائي والاعدادي، بصورة طبيعية ودون أن يرسب في اي دورة امتحان، إلا

.

اننا لم نجد إلى ما يشير إلى انه كان متميزاً في دراسته من بين اقرانه[٧٦].

وبعد تخرجه من المدرسة الاعدادية الرشدية العسكرية ببغداد، توجه عبد الله في العام ١٩٠٦ إلى إسطنبول حاله حال العديد من زملائه الاخرين من أبناء الاسر الغنية القادرة على توفير الوسائل اللازمة لمتابعة دراسته في المؤسسات التعليمية العليا في إسطنبول حيث كانت العوائل الميسورة آنذاك ترسل ابناءها للدراسة هناك[٧٧].

وفي إسطنبول وتحديداً في العام ١٩٠٦، دخل عبد الله المدرسة الطبية العسكرية " كلية حيدر باشا العسكرية " والتي كانت تعد من المدارس الحديثة والمرموقة حينذاك وقد قال عنه سامي شوكت[٧٨] عن شروط القبول فيها حيث كان أحد خريجيها ما نصه:" كان نظام القبول فيها ينص على شرطين أساسيين هما أتقان اللغة التركية[٧٩] ثم مشاركته ونجاحه في الامتحان التحريري الذي يعده مجلسها"[٨٠]، ويبدو أن هذين الشرطين كانا يعوقان الكثير من الطلاب ممن ليس لديه القدرة والكفاءة على اجتيازهما على مواصلة دراسته في إسطنبول.

وقد أستطاع عبد الله بفضل مثابرته واتقانه اللغة التركية المشاركة في هذين الامتحانين واجتيازهما بنجاح[٨١].

وقد رافق مترجمنا في رحلته الدراسية هذه عدد من العراقيين منهم، جلال العزاوي وداود الدبوني[٨٢] ويحيى نزهت[٨٣] وفائق شاكر[٨٤] وآخرون[٨٥].

كانت المدرسة الطبية العسكرية في إسطنبول التي تخرج منها عبد الله، تمنح المتخرج رتبة عسكرية هي رتبة " ملازم ثاني" على أن يمارس المتخرج بعدها عملاً لمدة من الزمن تحددها أدارة المدرسة ثم يرفع بعدها الى رتبة ملازم أول[٨٦].

وحتى يستطيع المتخرج من المدرسة المذكورة أن يمارس مهنته في الجيش العثماني فلابد من مرور سنتين تقريباً على خدمته العسكرية حيث تعهد اليه ادارة المدرسة بعد ذلك، القيام بتدريس الطلاب المقبولين فيها حديثاً[٨٧].

ويبدو ان هذه الامتيازات وغيرها من التسهيلات الأخرى التي كانت تمنحها أدارة المدرسة الطبية فضلاً عن السمعة العلمية الطيبة التي كانت تتمتع بها، كانت أحد الاسباب الرئيسة وراء الاقبال الكبير من قبل الطلاب على الدراسة في هذه المدرسة، فقد كان عدد الطلاب العراقيين في تلك المدرسة في حينه حوالي ثمانية عشر طالباً[٨٨]، أما الطلاب العرب فقد كان عددهم لا يتجاوز المائة طالب من أصل ثلاثة ألاف طالب ينتمون إلى قوميات أخرى مختلفة منها، التركية والكردية والارمنية والرومانية والشركسية وغيرها من القوميات الاوربية

المنضوية تحت سلطة الامبراطورية العثمانية[٨٩].

وفي العام ١٩١٢ تخرج عبد الله الدملوجي من المدرسة الطبية كلية حيدر باشا الطبية العسكرية[٩٠] بصفة طبيب اختصاص في الطب العام[٩١] وكان تسلسله الثالث على دفعته[٩٢].

وهذا ما يؤشر على أن مترجمنا، استفاد من الاساليب الحديثة في التعليم أو العلوم العصرية عما كانت عليه في بلاده فتفتق ذهنه لتحصيلها واصبح على قدر كبير من الذكاء والمعرفة العلمية في حقل اختصاصه مع صعوبة الدراسة والنظام العالي الذي كان متبع في الكلية التي درس بها.

تزامن تخرج مترجمنا من كلية حيدر باشا الطبية مع اندلاع حرب البلقان[٩٣] في العام ١٩١٢[٩٤]، ونظراً لحاجة الدولة العثمانية إلى الاطباء في جبهات القتال، ارسل عبد الله الدملوجي في نفس العام الذي تخرجه فيه إلى أحدى المستشفيات الميدانية في الجبهة وكان برتبة نقيب " يوزباشي "[٩٥] في الجيش العثماني، إلا انه بعد انتهاء الحرب في ٣٠ تشرين الاول العام ١٩١٣، أعيد الدملوجي إلى إسطنبول[٩٦].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية منيت بخسارة كبيرة في هذه الحرب، أذ أنها فقدت الكثير من الاقاليم الاوربية التي كانت تابعة لها وأبرزها، أقليم البانيا وتراقيا ومقدونيا فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها جراء تلك الحرب[٩٧].

وكان من الطبيعي ان تكون مشاركة شخص مثل عبد الله الدملوجي اتصف بالذكاء والطموح في تلك الحرب، فرصة أسهمت إلى حد كبير في اكتسابه العديد من الصفات والمهارات العسكرية التي كانت عاملاً مساعداً فيما بعد في تطوير قابليته الذهنية والمعرفية وصقل مواهبه الشخصية إلى حد كبير.

نشاط عبد الله الدملوجي وطروحاته في مجلس النواب العراقي١٩٣٠- ١٩٥٠

توطئة

لم يعرف العراق الحياة البرلمانية، إلا في أواخر حكم الدولة العثمانية التي كانت هي الأخرى لم تعشها بسبب عدم إيمان سلاطين هذه الدولة بالديمقراطية وممارساتها إذ كان السلاطين العثمانيون يمارسون حكماً دينياً ثيوقراطيا[٩٨]THEOSKRATOS في حكمهم على الولايات العربية التابعة للدولة ومن ضمنها العراق[٩٩].

ويبدو أن تغيرات الاوضاع المحيطة بالدولة العثمانية يضاف أليه الضغوط السياسية التي مارستها بعض الدول الأوربية لإدخال المفاهيم الحديثة في الحكم فضلاً عن ظهور بعض الولاة العثمانيين المصلحين في الدولة أمثال مدحت باشا[١٠٠]، أجبرت السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى الإعلان عن

ولادة أول دستور في الدولة العثمانية في العام١٨٧٦الذي عرف بعهد المشروطة الأولى، لكن هذا السلطان بسبب طبيعته السلطوية سرعان ما انقلب على دعاة الإصلاح في العام ١٨٧٨، حينما علق العمل بالدستور وحل البرلمان وأمر أعضاءه بالرجوع إلى أوطانهم بحجة قيام الحرب الروسية التركية في العام ١٨٧٧[١٠١].

وهكذا عاد السلطان عبد الحميد مرة أخرى إلى ممارسة حكمه المطلق،إلا انه وبعد مرور ما يقارب الثلاثين عاماً، قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلابها العسكري المعروف في تموز العام ١٩٠٨الذي كان في محصلته النهائية، إعادة العمل بالدستور واجراء الانتخابات وهذا بات ما يعرف حينذاك بعهد " المشروطة الثانية "' الامر الذي أتاح فرصة كبيرة لعدد من العراقيين لتمثيل ولاياتهم الثلاث " بغداد والبصرة والموصل" في مجلس المبعوثان العثماني[١٠٢].

لكن هذا الامر كان عرضة للتغير والتبديل فسرعان ما أمر السلطان محمد رشاد، بحل ذلك المجلس اثر دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في ٢ أب العام ١٩١٤[١٠٣].

وفي هذه الحرب خسرت الدولة العثمانية العديد من ولاياتها ومن ضمنها العراق الذي اكملت احتلاله بريطانيا في العام ١٩١٨ وسارعت إلى إعلان الانتداب عليها ستناداً إلى ما جاء بمقررات مؤتمر سان ريمو[١٠٤]SanRemo الذي عقد في إيطاليا للمدة من ١٨-٢٦ نيسان العام١٩٢٠والذي جاء في مادته الأولى:" أن على الدولة المنتدبة أن تضع في مدة لا تتجاوز الثلاث السنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق"[١٠٥].

وهكذا بدأت الاستعدادات اللازمة للشروع بإجراء أول انتخابات لأنشاء أول مجلس تأسيسي عراقي حيث ظهر في ٢٤ تشرين الأول العام ١٩٢٢ وافتتحت أولى جلساته في ٢٧ آذار العام ١٩٢٤ووافق في ٢ أب من العام نفسه على قانون انتخاب مجلس النواب[١٠٦].

وعليه يمكن اعتبار هذا العام ١٩٢٤، هو أول ممارسة للعراقيين في التجربة الديمقراطية البرلمانية وان كانت ظاهرية إذ كانت العملية مشوبة بالسلبيات والتعثر.

ثم تلى ذلك انتخاب دورات جديدة للمجلس النيابي الجديد وهكذا كانت دورته الانتخابية الثالثة التي جرت انتخاباتها في الأول من شهر تشرين الاول العام١٩٣٠، عندما عقد مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي الأول الذي أستمر من ٩ أيار العام١٩٣١ إلى ٥ تشرين الثاني العام ١٩٣٢وقد بلغت عدد جلساته بين اعتيادية وغيرها مائة واربع واربعون جلسة خلال ٤١٤ يوماً[١٠٧].

وفي هذه الدورة أي الدورة الانتخابية الثالثة رشح عبد الله الدملوجي إلى عضويتها ممثلاً عن مدينته الموصل[١٠٨] حيث توفرت له فرصة الفوز بتمثيلها ولما أجريت الانتخابات في العام ١٩٣١، فاز الدملوجي بعضوية تلك الدورة أيضاً وحصل على مقعد عضو في مجلس النواب العراقي الذي بدأ بعقد أول اجتماع غير عادي له في ٢٣ أيار العام ١٩٣١واستمر حتى الأول من حزيران من العام نفسه، حيث عقد خلالها ستة جلسات ثم تلاه بعقد الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدء في الأول من تشرين الثاني العام ١٩٣١واستمر حتى ٣١ أيار من العام ١٩٣٢، إذ بلغت عدد جلساته أثنان وستين جلسة أما الاجتماع الاعتيادي الثالث الذي بدء في الأول من تشرين الثاني العام ١٩٣٢، فقد استمر أربعة أيام فقط، بعدها صدرت أرادة ملكية بحله تمهيداً للشروع في عملية انتخاب مجلس نيابي جديد[١٠٩].

وبذلك يصبح مجموع جلسات المجلس النيابي خلال الدورة الانتخابية الثالثة مائة وخمساً وثلاثين جلسة[١١٠].

ويلاحظ على مشاركات عبد الله الدملوجي في هذه الدورة النيابية، إنها تتميز بافتقارها إلى الفاعلية والتأثير المطلوبين كما ينتظر من عضو منتخب للبرلمان يفترض فيه توفر الإحاطة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعمق في تناقضاتها، ولكن يمكن إن نعيد ذلك إلى حداثة عهد الدملوجي بالحياة البرلمانية إذ إن قصرها، لم تمكنه بالمساهمة التي تلفت اليه الانظار، لكن مع هذا فأنه يؤاخذ على ذلك لأنه سبق له وان عمل مستشاراً سياسياً لابن سعود وشارك في مفاوضات مع بعض الاقطار وهذا يعني ان ذلك الدور اكسبه خبرة في اساليب المناقشة وطرق الاقناع، لكن مع ذلك فأن الدملوجي عهد أليه رئاسة بعض اللجان في هذه الدورة النيابية منها لجان دائمة مثل ترأسه للجنة الامور الاقتصادية في المجلس[١١١] ولجنة امور الإدارة والسياسة[١١٢]في المجلس فضلاً عن بعض اللجان الداخلية الخاصة ببعض القضايا، ومن المؤكد أن ترأس الدملوجي لهذه اللجان، جاء نتيجة الثقة العالية والقدرة الإدارية التي كان يراها فيه أعضاء المجلس فضلاً عن أن هناك الكثير من الاشارات الايجابية التي دلت على مشاركته ومناقشته لبعض القضايا في امور عدة عند حضوره تلك الجلسات كانت منها بعض القضايا السياسية وعلاقات العراق العربية والدولية والقضايا الاقتصادية والصحة العامة وغيرها من القضايا ولكن ليس بدرجة كبيرة تجعله من البارزين في المجلس.

وعلى العموم فانه ربما مال الدملوجي إلى الهدوء والصمت وعدم المشاركة في النقد والمناقشات في هذه المدة، خشية أن يشير اليه الاعضاء أو أحدهم، إنه ماله ومال

العراق وقد كان ضمن حاشية الامير السعودي والناطق بلسانه في مفاوضات الحدود مع العراق[١١٣].

إلا إن وضعه تغير بصورة تدريجيه وتأقلم مع الحياة السياسية العراقية وربما يكون لعلاقته الوطيدة مع السياسي العراقي البارز نوري السعيد في دفعه إلى الصفوف الامامية بين الساسة العراقيين.

القضايا السياسية الداخلية والعلاقات الخارجية

أخذت حكومة نوري السعيد الأولى التي تشكلت في ٢٣ آذار عام ١٩٣٠[١١٤]على عاتقها، أبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين والتمهيد لدخول العراق إلى عصبة الامم في ٣ تشرين الأول العام ١٩٣٢[١١٥]، وبالفعل بدأت المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية في ٢ نيسان عام ١٩٣٠ واستغرقت حوالي ثلاثة اشهر انتهت باتفاق الطرفين العراقي والبريطاني على صيغة معاهدة جديدة في ٣٠ حزيران العام ١٩٣٠[١١٦]، وعلى اثر ذلك قامت حكومة السعيد بحل مجلس النواب في الأول من تموز العام ١٩٣٠، تمهيداً لانتخاب مجلس نواب جديد الذي سوف يعهد اليه امر التصديق على المعاهدة، كما شكل السعيد حزباً سياسياً هو حزب العهد العراقي لأسناده في مجلس النواب[١١٧]، وقد واجهت هذه المعاهدة كبقية المعاهدات السابقة، الانتقاد والرفض الشديدين من الحركة الوطنية العراقية[١١٨]، على اعتبار انها قيدت العراق بشروط تناقض " الاستقلال التام " وان بريطانيا، احتفظت بموجبها بامتيازات ومصالح عديدة تعارض كرامة البلاد[١١٩]، فهي انتداب في المضمون واستقلال في الظاهر.

عرضت حكومة نوري السعيد معاهدة العام ١٩٣٠، على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني العام ١٩٣٠المناقشتها واقرارها[١٢٠]، وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذه المعاهدة من بعض نواب المجلس ومنهم كتلة نواب لواء الموصل[١٢١] التي ينتمي اليها النائب عبد الله الدملوجي، إلا ان النائب الدملوجي كان من ضمن النواب الحضور الذين صوتوا في المجلس لصالح اقرار تلك المعاهدة دون ملاحظة أو مداخلة من قبله حولها وكان عددهم ٦٩ نائباً من أصل ٨٢ نائباً كانوا حاضرين تلك الجلسة[١٢٢]، وهذا ما يأخذ على النائب الدملوجي الذي كان يفترض به الوقوف مع صف المعارضة الوطنية الرافضة لتلك المعاهدة التي كانت تمس في محتواها أمن وسيادة البلاد، ولا نستبعد ما للعلاقة الشخصية الحميمة والرفقة الطويلة التي كانت تجمع بين رئيس الوزراء نوري

السعيد الذي تبنى تلك المعاهدة وبين النائب الدملوجي التي ربما هي كانت الدافع الرئيس في وقوف الاخير إلى جانب تلك المعاهدة وهذا لا يبرر موقفه أبداً ويحسب عليه لأنه جعل العلاقات الشخصية تسمو على المصلحة الوطنية التي تتمثل باستقلال العراق.

وفي ٢٦ آذار العام ١٩٣١، وقع العراق وأمارة شرق الاردن على معاهدة واتفاقيات خاصة للصداقة وحسن الجوار لتنظيم العلاقة بين البلدين[١٢٣]، وقد عرضت تلك المعاهدة على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٣ أيار العام ١٩٣١، حيث صادق المجلس بأجماع النواب الحضور على تلك المعاهدة وكان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الحضور الذين كان عددهم ٦٥ نائباً[١٢٤].

وعرضت تلك الحكومة على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٣ أيار العام ١٩٣١، ثلاث اتفاقيات موقعة في ٨ نيسان العام ١٩٣١بين العراق والمملكة العربية السعودية تنظم العلاقة بين البلدين وهي اتفاقية الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول تحكيم واتفاق تبادل تسليم المجرمين[١٢٥].

وقد صادق مجلس النواب على تلك الاتفاقيات بالأجماع وكان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الذين صادقوا دون مناقشة تذكر على تلك الاتفاقيات وكان عددهم٧١ نائباً [١٢٦].

وفي ١٥ كانون الأول العام ١٩٣١وبغية توطيد وتحسين العلاقات في كافة مجالاتها بين العراق وتركيا، وقعت الحكومتان التركية والعراقية ثلاث معاهدات بينهما وهي معاهدة تسليم المجرمين واتفاقية الاقامة بين البلدين ومعاهدة تجارية[١٢٧] وعندما عرضت تلك المعاهدات على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٢ آذار العام ١٩٣٢، صادق مجلس النواب على هذه المعاهدات بأجماع الحاضرين البالغ عددهم ٥١ نائباً وكان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الحضور والمصادقين دون مناقشة على تلك المعاهدات[١٢٨].

وفي ٨ آذار العام ١٩٣٣، تطرق خطاب العرش خلال افتتاح الاجتماع غير الاعتيادي لجلسة مجلس النواب لسنة ١٩٣٣إلى مجمل العلاقات الإيرانية العراقية موكداً على أن تلك العلاقات تسير على ما يرام وبأفضل حالاتها نتيجة التفاهم وحسن الصداقة الاكيدة والسائدة بين المملكتين، وقد تطرق الخطاب إلى ضرورة عقد المزيد من المعاهدات والاتفاقيات المتبادلة بين البلدين والمتعلقة بتوثيق العلاقة بينهما مبيناً بأن العراق يحدوه الامل في أن تسفر تلك المعاهدات إلى تفاهم واتفاق بين البلدين في كل المجالات[١٢٩].

وقد حضر عبد الله الدملوجي جلسة مجلس النواب بصفته وزيراً للخارجية[١٣٠]، وفي سؤال وجهه اليه النائب داود الحيدري[١٣١] نائب لواء اربيل في المجلس، طالب منه بيان أسباب تأخير عقد الاتفاقية المزمع عقدها مع الجانب الإيراني والخاصة بتنظيم العلاقات بين البلدين والتي ستكون بديلة عن اتفاقية العام ١٩٢٩الموقتة[١٣٢]، وعلى الرغم من الوزير الدملوجي لم يكن واضحاً وصريحاً في رده على سؤال النائب المذكور إذ غلب على رده الدبلوماسية والمناورة فقد أوحى الدملوجي لسائله رغم وضوح سؤاله، انه لم يفهم قصده من السؤال قائلاً:" أن هناك معاهدات كثيرة واتفاقيات طويلة بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية[١٣٣] ولا توجد معاهدة واحدة بيننا وبينها بل صفقة معاهدات "[١٣٤].

وواضح أن الوزير الدملوجي تعامل بدبلوماسية في اجابته على سؤال النائب الحيدري ربما أراد منها التهرب من الاجابة الحقيقة على سؤال النائب المذكور ونعتقد أن الوزير الدملوجي بصفته مسؤولاً رسمياً عن السياسية الخارجية العراقية، فضل عدم الخوض في مثل هذا الموضوع لحساسيته فضلاً عن أن ملامح تلك الاتفاقيات لم تتضح بعد وبالتالي فهو لم يمتلك الاجابة والرؤية الواضحة لأفق السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل سياسة المساومة التي كانت تتبعها إيران تجاه العراق ولعل هناك شواهد كثيرة تدعم وتؤيد ما ذهبنا اليه والتي ربما كانت حاضرة في ذهن الوزير الدملوجي حينذاك منها تأخر اعلان اعتراف إيران بالدولة العراقية الجديدة حتى العام ١٩٢٩، ربما مجيئ الدملوجي المتأخر إلى العراق بعد أن قطع اعماله مع السعودية، جعله لا يمتلك معلومات كافية عن تلك الاتفاقية فعمد إلى اللف والدوران وفضله على عدم القول انه لا يمتلك عنها معلومات كافية تأهله للجواب على الاسئلة.

وفي جلسة مجلس النواب في ٢٨ نيسان العام ١٩٣٤، وجه النائب عز الدين النقيب[١٣٥]نائب لواء ديالى سؤالاً إلى وزير الخارجية عبد الله الدملوجي مستوضحاً منه، عن نتائج المساعي الدبلوماسية التي تبذلها الحكومة العراقية مع الحكومة الإيرانية لتجاوز الاخيرة على قسم كبير من الأراضي العراقية في حدود قضاء مندلي وتشييد مخفر[١٣٦] لأفرادها في الموقع المسمى ناي خضر[١٣٧]، واستفسر النائب النقيب في سؤاله من الدملوجي، عن التدابير التي تنوي الحكومة العراقية اتخاذها لإعادة هذه الأراضي من غاصبيها في حال، لم تسفر المساعي الدبلوماسية عن شيء[١٣٨].

وفي معرض رده أشار وزير الخارجية عبد الله الدملوجي، إلى أن الاتصالات لازالت جارية مع الحكومة الإيرانية بشأن اعادة

القسم الذي انشأة إيران عليه المخفر داخل الحدود العراقية واوضح الدملوجي في رده قائلاً:" أن المشكلة ستحل بالطرق الدبلوماسية بهذا الخصوص لان المنطقة التي إنشات فيه الحكومة الإيرانية مخفراً، هي منطقة تقع ضمن الحدود العراقية بمقتضى بروتوكول تحديد الحدود الموقع عليه في العام ١٩١٣ والمحدد نهائياً في العام ١٩١٤وان إيران بعملها هذا، تجاوزت على خط الحدود بمسافة ميل واحد"[١٣٩]، وطمأن الوزير الدملوجي اعضاء مجلس النواب فيما يخص اعتداء إيران على تلك الاراضي، بكلام فيه شيء من القوة والاقتدار قائلاً:" أن الحق سيعود لصاحبه..."[١٤٠].

ونظراً لحساسية الموضوع وتنوع المشاكل الحدودية وتشعبها بين العراق وإيران على مدى التاريخ، فأن اعضاء مجلس النواب، ربما استغلوا وجود وزير الخارجية عبد الله الدملوجي بينهم في المجلس للاستفسار والاستيضاح منه بشكل مباشر عن اغلب القضايا العالقة في بال البعض منهم والتي شاغلت الرأي العام العراقي عن طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية، فقد عاد نائب لواء ديالي عز الدين النقيب ليرد على ما قاله الوزير الدملوجي عندما قال الاخير معترفاً ومؤكداً بصراحة، بوقوع تجاوزات من جانب الحكومة الإيرانية على الأراضي العراقية وأضاف النقيب قائلاً:" انه ثبت لدى الجميع أن المفاوضات بين إيران والعراق لا تجدي نفعاً وأن كثيراً من قضايا الحدود لاتزال معلقة بين الحكومتين واتهم الحكومة العراقية بالإهمال في هذا الجانب واضاف أنه، لولا اهمال الحكومة لما شيد هذا المخفر.." [١٤١]، ثم طلب النائب النقيب من الوزير الدملوجي، اتخاذ الحزم في معالجة هكذا قضايا كما أشار إلى أن السلطات الإيرانية، تجاوزت على الأراضي العراقية في لواء العمارة ايضاً ومدت الاسلاك التلفونية بالموقع المسمى أم الواوية وأم ثنية والحكومة العراقية، لم تحرك ساكناً، وبين النائب النقيب في رده على اجابة الوزير الدملوجي قائلاً:" أن المخفر الذي شيد من السلطات الإيرانية في مندلي، تجاوز الحدود العراقية بمسافة تربوا على ٢٥ كيلو متراً وهذا ثابت بموجب تقارير السلطات الحكومية في مندلي المرفوعة إلى المراجع العليا ومثبت أيضاً بالصور الجوية وليس ميلاً واحداً كما ادعى وزير الخارجية الدملوجي"[١٤٢]، ووجه النقيب كلامه إلى الوزير الدملوجي مطالباً اياه بنبرة فيها شيء من الحدية قائلاً:" لا تدع المسائل معلقة "[١٤٣].

ويبدو أن الوزير الدملوجي لم تكن تعجبه الحدة التي شابت حديث النائب النقيب في طروحاته داخل المجلس فرد الدملوجي موضحاً، بأن قضية تجاوز السلطات

الإيرانية على أرض ناي خضر كانت قد وقعت قبل سنتين تقريباً وان الحكومة العراقية، لم تهمل هذه المسألة وأرسلت هيئات عسكرية وفنية قامت بالكشف على الأراضي المعنية وراجعوا الحدود والخرائط[١٤٤]، ثم بين الوزير الدملوجي موضحاً حقيقة التجاوز الإيراني على الأراضي العراقية قائلاً:" اتضح أن التجاوز لا يزيد على ميل واحد لا كما يذكر النائب عز الدين النقيب وأن الجهود لا تزال تبذل لاسترجاع الأراضي المتجاوز عليها وستنتهي بما يكفل حقوق العراق"[١٤٥].

وفي الجلسة نفسها وجه نائب لواء ديالى عز الدين النقيب، سؤالاً آخر إلى وزير الخارجية عبد الله الدملوجي، يتعلق بالتدابير التي ستتخذها الحكومة العراقية لتأمين حقوق أهالي مندلي في نصف مياه نهر سومار[١٤٦] بموجب الاتفاقية الموقع عليها من قبل الحكومة الإيرانية في العام١٩١٣[١٤٧]، وقد رد الوزير الدملوجي على سؤال النائب النقيب موضحاً، بأن حق العراق حسب اتفاقية العام ١٩١٣صريح وان الحكومة العراقية لها من مياه سومار النصف، وبين الدملوجي قائلاً:" أن الاتصالات تجري بصورة جيدة بين الحكومة العراقية والإيرانية لأخذ الحق كاملاً "[١٤٨]، ورغم تطمينات الوزير الدملوجي، إلا أن النائب النقيب شكك بالوعود التي قطعها الوزير الدملوجي حينما وعد برفع الأمر إلى عصبة الأمم[١٤٩]، إلا أن الوزير الدملوجي وبعيداً عن الحماسة التي كان عليها النائب النقيب وبأسلوب يخلو من الانفعال رد على النائب النقيب قائلاً:" أن المفاوضات بين إيران والعراق ستنتهي بما يضمن حقوق العراق وسوف لا نضطر إلى رفع الأمر إلى عصبة الأمم "[١٥٠].

وفي الجلسة نفسها أي الجلسة ٤٧ في ٢٨ نيسان العام١٩٣٤وعلى غرار أسئلته السابقة توجه نائب لواء ديالى عز الدين النقيب، بسؤال آخر إلى وزير الخارجية عبد الله الدملوجي يتعلق بمياه نهر الوند مستوضحاً فيه عن موقف الحكومة العراقية عما يشاع، عن أن الحكومة الإيرانية عازمة على قطع مياه هذا النهر الذي يمر بقضاء خانقين[١٥١]، إلا أن الوزير الدملوجي وفي أجابة مختصرة مستعجلة طمأن النائب النقيب قائلاً:" أن الحكومة العراقية ليست غافلة وهي متيقظة بشأن هذه القضية "[١٥٢].

ويبدو أن المشاكل المتعلقة بقضايا الحدود بين إيران والعراق وما يتبعها من مشاكل المياه والانهر، كانت مزمنة ومعقدة في حينه الامر الذي دفع الحكومة العراقية وبعد فشل المفاوضات وعدم التوصل إلى نتيجة مقنعة للطرفين، إلى رفع شكوى في ٢٥ تشرين الأول العام ١٩٣٤إلى عصبة الأمم[١٥٣]، إلا أن الملك غازي وعند افتتاحه

لمجلس الأمة في اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، ترك الباب مفتوحاً امام إيران إذا رغبت بحل المشكلات مع العراق عن طريق المفاوضات المباشرة[١٥٤].

القضايا الاقتصادية

نالت القضايا الاقتصادية بمختلف جوانبها اهتماماً من النائب عبد الله الدملوجي تقديراً منه لما لهذا الجانب الحيوي من أهمية خاصة في حياة الناس، فعندما تقدمت حكومة نوري السعيد الأولى ٢٣ أذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الأول ١٩٣١ في ١٥ كانون الثاني العام ١٩٣١ إلى مجلس النواب بلائحة قانون رسوم البلديات إذ حاولت الحكومة من خلاله، ان تضع حداً للأساليب المتبعة في استحصال الرسوم[١٥٥]، ورغم الانتقادات الموجه من بعض النواب لذلك القانون[١٥٦]، إلا أن النائب عبد الله الدملوجي، صوت دون مناقشة تذكر مع النواب الموصوتين إلى صالح ذلك القانون وكان عددهم ٥٣ نائباً من اصل ٥٥ نائباً كان حاضراً في تلك الجلسة[١٥٧].

وتقدمت تلك الحكومة إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٩ تشرين الثاني العام ١٩٣٠، وبسبب الازمة الاقتصادية التي مر بها العراق التي كانت انعكاساً للازمة الاقتصادية الشديدة التي سادت العالم ومن اجل معالجة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد، فان تلك الحكومة تقدمت لمجلس النواب، بعدد من الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة تلك الازمة ومنها، تشريع لائحة قانون تعريفة الرسوم الكمركية لسنة ١٩٣٠ لمناقشتها واقرارها في المجلس[١٥٨].

وعند مناقشة ذلك القانون في أروقة مجلس النواب، كان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الحضور المصوتين دون مناقشة تذكر إلى جانب هذا القانون وكان عددهم ٦٤ نائباً من أصل ٦٥ نائباًكان حاضراً في تلك الجلسة[١٥٩].

كما تقدمت تلك الحكومة إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الثاني العام ١٩٣١، تخمينات نفقات السنة المالية ١٩٣٠ بـ ٨٣٠، ٥٧٠، ٥٣٢ روبية قدمها وزير المالية في الحكومة المذكورة رستم حيدر[١٦٠] بتقريره المفصل عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٠ المالية، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى تلك الميزانية وذلك لخلوها من مسائل مهمة مثل الاتفاقيات التجارية مع سوريا وتركيا وإيران التي تؤمن مصالح البلاد التجارية[١٦١]، وعند التصويت على اللائحة التي قدمت بها تلك التخمينات، صوت ٤٣ نائباً بالموافقة عليها من أصل ٤٥ نائباً كان حاضراً وكان عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الذين صوتوا لصالح تلك اللائحة[١٦٢].

كما عرضت تلك الوزارة على مجلس النواب في ٣٠ أيار العام ١٩٣١، ما يعرف بقانون

الاعمال الرئيسية[١٦٣]وقد أوضحت الحكومة الاسباب التي دعتها لتشريع هذا القانون وذلك لغرض تقديم الاهم على المهم في إنجاز المشاريع المهمة والضرورية نظراً للظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد حينذاك[١٦٤].

وبعد مناقشة ذلك القانون من قبل نواب المجلس وعند التصويت على اللائحة المقدم بها القانون، كان عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الذين صوتوا إلى جانب تلك اللائحة التي حظيت بأجماع الحضور الذين كان عددهم ٥٦ نائباً كانوا حاضرين تلك الجلسة[١٦٥].

كما تقدمت حكومة نوري السعيد الثانية ١٩ تشرين الأول ١٩٣١– ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٣٠ تشرين الثاني و٩ كانون الأول العام ١٩٣١،بلائحة لسن قانون العملة العراقية[١٦٦]، وعند التصويت على اللائحة تغيب عبد الله الدملوجي عن التصويت دون ذكر الاسباب[١٦٧]، ومن الجدير بالذكر أنه وبعد التصديق على تلك اللائحة اصبح الدينار العراقي وتوابعه من قطع النقد الوطنية عملة رسمية للعراق اعتباراً من الأول من نيسان العام العام١٩٣٢[١٦٨].

كما تقدمت تلك الوزارة إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٢ آذار العام ١٩٣٢، بلائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية واعلن وزير المالية رستم حيدر، أن هذه الميزانية هي أول ميزانية تتضمن تخمينات بالدينار العراقي بدلاً من الروبية حيث خمنت النفقات المالية لسنة ١٩٣٢بـ ٤٤٣، ٥٧١، ٣ ديناراً وقدم الوزير رستم للمجلس، تقريراً مفصلاً في ما يتعلق بسياسة البلاد المالية والاقتصادية والعمرانية[١٦٩].

وقد استمرت المناقشات والمذاكرات حول الاسس والمبادئ للميزانية العام لسنة ١٩٣٢، عقد المجلس عشر جلسات، ناقش خلالها النواب سياسة الحكومة المالية، إذ انصبت تلك المناقشات في اغلبها، على انتقاد الحكومة لعدم اهتمامها بمسائل تمس حياة الشعب اليومية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واستقرار الامن الداخلي[١٧٠]، أما النائب عبد الله الدملوجي فقد انتقد ما ورد في تقرير لجنة الأمور المالية في الميزانية في باب وزارة الخارجية عن سياسة الحكومة المالية الذي أوصت به لأسباب مالية، بإلغاء قنصليتين في الخارج هما قنصلية المحمرة وكرمنشاه في إيران معتبراً ذلك من قبيل الخطأ وابدى النائب الدملوجي استغرابه لهذا التوجه، إذ تمتلك إيران عشر قنصليات في العراق وليس للعراق في إيران سوى هاتين القنصليتين واعرب النائب الدملوجي قائلاً:" اعتقد ان هذا التوجه لم يكن في محله ولاسيما واننا نرتبط مع إيران بعلاقات اقتصادية وسياسية ومن جهة أخرى فأن

الحكومة العراقية على ابواب الدخول إلى عهد جديد هو عهد الاستقلال فهي بحاجة إلى توسيع تشكيلات وزارة الخارجية "[١٧١].

واعرب النائب الدملوجي عن اسفه الشديد لهذا التوجه في مثل هذه الظروف وعبر عن خيبة أمله قائلاً:" كنت حقيقة آمل ان يكون توسعاً في تشكيلات وزارة الخارجية لما لهذه الوزارة من اهمية اكثر مما نتصور... التي تمثل سياسة البلاد الخارجية والحالة هذه أن تأخذ مكانها التي تستحقها من الاهتمام والاعتبار بين الدول الخارجية"[١٧٢].

ويبدو أن النائب الدملوجي بموقفه هذا، كان يتطلع إلى مصلحة العراق في تنمية المصالح المشتركة بينه وبين الجارة إيران ولا يستبعد من أن النائب الدملوجي أراد بموقفه هذا أيضاً، أن يظهر لإيران من أن العراق دولة قوية ومستقلة تهتم بشؤونها الخارجية وشؤون رعاياها وربما كان الطرح جاء تثميناً لموقف إيران بأعترافها باستقلال العراق كدولة مستقلة في العام ١٩٢٩ فضلاً عن ذلك فأن طرح النائب الدملوجي يكتسب أهميته ايضاً من كونه وزير خارجية سابق ويدرك أهمية التمثيل الدبلوماسي في العلاقات الثنائية.

ورغم ملاحظات الدملوجي حول الميزانية، إلا أنه صوت لصالحها عند عرضها للتصويت والمصادقة على اعضاء مجلس النواب حيث صوت عليها ٥١ نائباً من أصل ٥٣ نائباً كانوا حاضرين تلك الجلسة[١٧٣].

كما تقدمت حكومة السعيد الثانية إلى مجلس النواب بلائحة قانون تصديق المقاولة المعقودة في ٧ نيسان العام ١٩٣٢ بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية التي صارت تعرف بـ شركة نفط العراق ابتداء من العام ١٩٢٩ لتعديل الامتياز الممنوح لتلك الشركة، كان عبد الله الدملوجي إلى جانب ذلك القانون ومن ضمن النواب الحضور الذين كان عددهم ٧١ نائباً والذين صوت منهم ٦٩ نائباً إلى جانب تلك اللائحة المعروض بها ذلك القانون[١٧٤].

كما تقدمت حكومة السعيد نفسها في الجلسة ذاتها إلى مجلس النواب، بلائحة قانون تصديق الاتفاقية المعقودة في ٣٠ نيسان العام ١٩٣٢ بين الحكومة العراقية وشركة استثمار النفط البريطانية المحدودة " شركة نفط الموصل " وعند التصويت على هذه اللائحة المعروض بها القانون، وافق عليها ٥٩ نائباً من اصل ٦٤ نائباً حاضراً في تلك الجلسة وكان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الموافقين على تلك اللائحة[١٧٥].

وهكذا يبدو ان اهتمام الدملوجي بقضايا العراق الخارجية اكثر من القضايا الداخلية وهي الأساس فيما إذ أريد للعراق أن يقف على قاعدة قوية في علاقاته الخارجية لأن

قوة البلاد تأتي من درجة تطوره ومدى تقدمه الحضاري ودليلنا على ذلك، صمت الدملوجي على القوانين التي تتعلق بالشأن الداخلي التي هي ذات تماس مباشر بحياة الشعب، وربما كان هذا الصمت راجع إلى عمله مع ابن سعود ونشاطه معه في الجوانب الخارجية اكثر من غيرها لذلك جعل الدملوجي، اهتمامه منصباً على العلاقات الخارجية واضعاً لها التسلسل المتقدم في نشاطه.

الصحة العامة

وجه مجلس النواب العراقي منذ بدء الحياة البرلمانية في هذا البلد، إلى الاهتمام بمناقشة الجوانب الاجتماعية وخصوصاً المتعلق منها بحياة الناس ومن ذلك قضية الصحة العامة التي أولاها المجلس اهمية خاصة إذ شهدت اروقة المجلس العديد من المناقشات والمداخلات في هذا الجانب، كان الدكتور عبد الله الدملوجي محاوراً ومناقشاً فيها فكان يستمع بأناة ويعلق بجدية ويقترح بمهنية ويتحرك في هذا المحور بمسؤولية واضعاً مصلحة بلاده فوق كل اعتبار.

ففي جلسة المجلس الثامنة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني العام ١٩٣٠التي خصصت لمناقشة لائحة انضمام العراق إلى اتفاقية الأفيون والبروتوكول الموقعة في العاصمة جنيف في سويسرا في ١٩ شباط العام ١٩٢٥، أكد الدملوجي في تلك الجلسة منبهاً إلى خطورة المواد المخدرة واهمية التأكد من استعمالها واغراضها وان يكون ذلك بطرق سليمة قائلاً:" لقد كثر الحديث مؤخراً عن استعمال المواد المخدرة في أنحاء العالم كافة وبعد أن أدركت حكومات العديد من الدول، أن الافراط في استعمال تلك المواد المخدرة سيؤدي حتماً إلى تهديد حياة شعوبها بالهلاك، لذا رأت أن من الأفضل لها أن تضع قيوداً على إنتاج هذه المادة الخطرة ومراقبة تجارتها دولياً وعليه فان إقرار الاتفاقية الموقعة في جنيف العام في ١٩٢٥، لم يأت إلا تجسيداً للقناعة التي تكونت لدى الكثير من دول العالم على أمل وضع حداً لهذه الافه القاتلة[١٧٦].

وأضاف الدملوجي قائلاً ان:" ما يقارب من اثنتين وخمسين دولة في العالم وقعت على المعاهدة ولما كان العراق بموقعة الجغرافي الذي يقع على طريق الهند والتي يعتقد، بأنها المصدر الرئيسي لتصدير هذه المادة ولكون حدوده الشرقية تتاخم حدود إيران التي يقال عنها على أنها المخزن الأساسي لتجارة مادة الأفيون، رأت الحكومة العراقية أن تستفيد من هذه الفرصة وتوقع على المعاهدة "[١٧٧].

ونبه الدملوجي إلى اهمية مسك الحدود العراقية الإيرانية بقوة لقطع الطريق على مهربي هذه المادة قائلاً:" أن العراق يرتبط

مع إيران بحدود طويلة جداً وان تلك الحدود لن يكون بمقدور إي حكومة بالعالم وليس الحكومة العراقية من السيطرة عليها بشكل كامل كما أن ذلك سيكلف خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة لكن الحكومة العراقية وبالتعاون مع شرطة الكمارك، نجحت نسبياً في الحد من انتشار تلك الظاهرة التي اقتصر تداولها على بعض الإفراد من المروجين لها والذين لا يتعدى عددهم تقريبا الثلاثة والأربعة أشخاص "[١٧٨].

وعلى هذا الأساس حث الدملوجي مجلس النواب العراقي على ضرورة الإسراع في تصديق المعاهدة لأنها كما يعتقد:" تقي العراق شر هذه الافة وويلاتها وتفادي أضرارها المرعبة "[١٧٩].

وتعهد الدملوجي بأنه سيفعل كل ما في وسعه وبالتنسيق بين وزارة الخارجية التي كان يعمل فيها والداخلية العراقية، على التقليل من انتشار هذه الافه في المجتمع العراق وذلك عن طريق حظر تداولها وجعل استخدامها حصرياً بيد الصيادلة وبشكل فني[١٨٠].

وفي قضية آخري ناقشها مجلس النواب في جلسته الرابعة والعشرين في ٢٨ شباط العام ١٩٣١، وهي مسألة انضمام العراق إلى بروتوكول تحريم استعمال الغازات السامة في الحروب الموقع عليها في جنيف في١٧حزيران العام ١٩٢٥، وحينها شدد الوزير الدملوجي الذي كان حاضراً جلسة مجلس النواب، على ضرورة الاهتمام بهذه القضية والعمل الجاد على تحريمها لأنها تهدد السلم والامن العالمي وأكد قائلاً: "أن الدول المتقدمة في العالم نراها تهتم كثيراً ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بتخفيف ويلات تلك الحرب المفجعة وتهوين شرورها والعمل على توطيد دعائم السلم الأهلي حتى أنها قررت، وضع بروتوكول خاص من اجل منع استعمال الغازات والمواد الكيماوية " البكتريولوجي" السامة والخانقة وبعد أن نال البروتوكول موافقة الكثير من الدول المتقدمة قررت الحكومة العراقية، أن تحذوا حذوها وتنظم إلى تلك الاتفاقية وتصادق على البروتوكول المختص الملحق بها على أن تحتفظ لنفسها بان تحترم مواد البروتوكول وتكون مقيدة به تجاه الدول التي وقعت عليه وأبرمته فقط وان لا تكون مقيدة به اتجاه الدول التي لم تنظم إلى تلك الاتفاقية أو توقع علية "[١٨١].

ودعا الوزير الدملوجي كافة أعضاء مجلس النواب العراقي إلى المصادقة على اللائحة ليكون العراق عضواً في صفوف الدول المتمدنة[١٨٢].

ويبدو ان دعوات الدملوجي وطروحاته في هذه القضية المهمة، لأقت ارتياحاً وقبولاً من اعضاء مجلس النواب الحضور في تلك الجلسة وكان عددهم اثنان وخمسون نائباً

حيث وافقوا بالأجماع على انضمام العراق إلى البروتكول الملحق بالاتفاقية الدولية لتحريم استعمال الغازات السامة(١٨٣).

وربما كان اندفاع اعضاء مجلس النواب واجماعهم على المصادقة على تلك الاتفاقية مدفوعاً بما قدمه الوزير الدملوجي من توضيحات حول تلك المعاهدة واهميتها بالنسبة للعراق وهذا امر يحسب له كما أن الآخرين من النواب ربما، كانوا مدفوعين بعامل أن يحظى العراق بتقدير الرأي العام العالمي والدول الكبرى التي تنزع إلى السلم وهو الدولة المولودة حديثاً.

ويبدو ان الدملوجي نزع جلباب الصمت واخذ يشارك في مناقشات مجلس النواب بفعالية اكثر ولم يعد ذلك النائب الذي يكتفي برفع يده للموافقة على ما يعرض عليه دون إمعان نظر وتأمل دقيق وربما اظهر في هذه الجوانب التي تهم الصحة العامة مناقشات عبرت عن شخصية لها المام تام بالموضوع بسبب، كون المادة من صلب اختصاصه كطبيب متمرس في هذه الشؤون لذلك اظهر الدملوجي، براعة واضحة في نقاشه كما أنه التفت إلى قضايا ومشاكل العمال والموظفين التي طرحت في أروقة مجلس النواب العراقي واخذت حيزاً كبيراً من اهتمامات الدملوجي بوصفها قضية ذات ابعاد انسانية تمس حياة شريحة كبيرة من الناس، فعندما طرحت على المجلس في جلسته الخامسة والأربعين في٢١ آذار العام١٩٣١، مناقشة قضية أحد الموظفين ويدعى إبراهيم ادهم أفندي الذي عمل سابقا في دائرة الصحة العامة قبل نقله ترفيعاً للعمل بوظيفة كاتب في ملحق القنصلية العراقية في المحمرة، وبعد بقائه لمدة شهرين نقل مرة أخرى إلى وزارة الداخلية وعند وصوله لاستلام مهام عمله الجديد في تلك الوزارة، جوبه طلبه بالرفض، وهكذا أوصدت الأبواب في وجهه ولم يجد له عملاً في أي من الوزارتين، كما لم تجد مراجعاته المتكررة طريقها بالحصول على نتيجة تذكر (١٨٤).

وعند طرح تلك القضية للمناقشة وبحكم كون الدملوجي، كان يعمل وزيراً في وزارة الخارجية، فأنه كان مطلعاً على أوليتها لذا كانت مناقشاته حولها موضوعية مستفيضة تجلى فيها إحاطته بتفاصيل حالة هذا الموظف إذ بين الدملوجي بأن هذا الموظف كان قد نقل إلى وزارة الخارجية، بعد ادعائه بأنه يجيد التكلم باللغتين الفارسية والانكليزية، اللتين تعدان من مستلزمات عمل الموظف في مجال عمله الدبلوماسي، غير انه اتضح فيما بعد بأنه لا يجيد تلك اللغتين ولو بشكل بسيط، مما تطلب إعادته إلى العراق وصرف رواتبه من قبل وزارة الخارجية عن المدة التي عمل فيها ونقله إلى وزارة الداخلية، غير ان هذا الموظف، لم يباشر في عمله الجديد رافضاً ما عرض عليه من

وظائف فيها فضلاً عن رفضه استلام أية وظيفة في وزارة الاقتصاد وكذلك رفض ما عرض عليه ليكون مستخدماً في إحدى الوظائف في لواء ديالى[١٨٥].

إلا ان الدملوجي ورغم ما يتحمله هذا الموظف من أخطاء ربما تضعه تحت طائلة القانون والعقوبة، أبدى أسفه الشديد بان يبقى هذا الموظف عاطلاً عن العمل، مشيراً إلى أن وزارة الخارجية في حينها قد تعاطفت معه، لكنها لا تستطيع إبقائه في ملاكها حفاظاً على الصالح العام ولا يمكن صرف رواتبه من قبلها، لذلك وجب عليه القبول بإحدى الوظائف التي عرضت عليه وعدم تحميل وزارة الخارجية أية مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة لما لعمل هذه الوزارة من خصوصية واضحة[١٨٦].

نشاط الدملوجي في الدورتين الانتخابيتين الحادية عشر والثانية عشر ١٩٤٧- ١٩٥٠

عندما جرت انتخابات الدورتين الحادية عشر والثانية عشر لانتخابات مجلس النواب العراقي بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٠، كانت في ظروف سياسية جديدة تختلف كلياً عن الانتخابات السابقة، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥بمآسيها ونكباتها ومعها ألغيت بعض القيود عن الحريات الشخصية وأجيزت الأحزاب السياسية والصحافة الحزبية والوطنية والنقابات العمالية فضلاً عن صدور قانون انتخابي جديد[١٨٧].

وفي هذه الظروف الجديدة، رشح عبد الله الدملوجي نفسه في العام ١٩٤٧ لانتخابات المجلس النيابي في الدورة الانتخابية الحادية عشرة التي أجرتها وزارة نوري السعيد التاسعة في بداية شهر آذار العام ١٩٤٧ممثلاً عن مدينته الموصل حيث فاز فيها وحجز لنفسه مقعداً ممثلاً فيه عن قضاء شيخان في اللواء المذكور[١٨٨].

دشن المجلس النيابي الجديد، أعماله بافتتاح دورته الانتخابية الحادية عشرة التي بدأت بعقد الاجتماع غير الاعتيادي الذي أستمر من ١٧ آذار العام ١٩٤٧ولغاية ٢٠ تموز من العام نفسه حيث بلغ مجموع عدد جلساته ٤٤جلسه[١٨٩].

وفي الأول من كانون الأول العام ١٩٤٧، بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول لهذه الدورة الذي أستمر إلى حين صدور الإرادة الملكية بحله في ٢٢ شباط العام ١٩٤٨، إذ بلغت عدد جلساته ١٢جلسة لم نجد فيها نشاط مهم يذكر للدملوجي، ويبدو ان ذلك يعود لقصر مدة ذلك المجلس.

كما ان الدملوجي رشح نفسه مرة آخرى لعضوية المجلس النيابي لدورته الثانية عشرة التي أجرتها وزارة السيد محمد الصدر[١٩٠] التي شكلت في ٢٩ كانون الثاني العام

١٩٤٨، حيث فاز الدملوجي بعضوية المجلس وحصل على ثقة ناخبيه ممثلا فيها عن قضاء شيخان أيضاً[١٩١].

بدأت أعمال الدورة الانتخابية الثانية عشر، بعقد المجلس النيابي اجتماعه غير الاعتيادي في٢١ حزيران العام ١٩٤٨ وأستمر إلى غاية ٢٩ تشرين الثاني من العام نفسه وقد بلغت عدد جلساته٢٧جلسة.

وقد بدأ المجلس اعماله في جلسته الأولى التي عقدت في ٢٢حزيران العام ١٩٤٨ بعملية توزيع النواب على الشعب البرلمانية وعند سحب القرعة ظهر اسم عبد الله الدملوجي ضمن اسماء نواب الشعبة البرلمانية الثانية[١٩٢].

وفي تلك الجلسة تقدم نائب لواء اربيل صلاح الدين بابان بمقترح إلى رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب، يتضمن تشكيل لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش من عدد من النواب بينهم النائب عبد الله الدملوجي، وعند عرض المقترح على التصويت قوبل بالموافقة من جميع النواب الحاضرين[١٩٣].

وفي الأول من كانون الأول من العام نفسه، بدأ المجلس اجتماعه الاعتيادي الأول الذي أستمر إلى غاية ٣٠ حزيران العام ١٩٤٩وبلغت عدد جلساته ٥٦ جلسة أما الاجتماع الاعتيادي الثاني فقد عقد في الأول من كانون الأول وأستمر لغاية ١٥ تموز من العام ١٩٥٠وبلغت عدد جلساته ٥٢ جلسة في حين بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في ٢ كانون الأول العام ١٩٥٠ودام إلى نهاية شهر أيار من العام ١٩٥١وبلغت عدد جلساته ٥٨ جلسة أما الاجتماع الاعتيادي الرابع وهو الأخير، فقد بدأ أعماله في الأول من كانون الأول العام ١٩٥١واستمر لغاية ٣٠ حزيران من العام ١٩٥٠وبلغت عدد جلساته٤٢ جلسة[١٩٤].

وهنا يمكننا أن نتلمس دور عبد الله الدملوجي في دورة هذا المجلس من خلال التعرف على البعض من أرائه وطروحاته الاقتصادية التي تعكس رغبة الدملوجي في دفع عجلة البلاد إلى الأمام بأحداث تطورات اقتصادية مهمة وخصوصاً في الجانب الصناعي.

القضايا الصناعية والاقتصادية

على الرغم من ان التطورات الاقتصادية والصناعية المتميزة، شهدتها كثير من بلدان المعمورة واحدثت فيها تغيرات نوعية في مستوى المعيشة، إلا ان الصناعة وما يتعلق بها من قضايا اقتصادية في العراق ظلت متخلفة وشابها الكثير من التخلف والقصور على الرغم من وجود مقوماتها الاساسية من المواد الأولية التي يتطلبها الانتاج، إلا أنه وبعد قيام الحكم الوطني في العراق في ٢٣ آب العام ١٩٢١بدأت الصناعة بالتطور شيئاً فشيئاً ولكن ببطئ شديد ويحسب للملك فيصل الأول اهتمامه وتأكيده الواضح لهذا

الجانب وما المذكرة التي رفعها الملك إلى الجمعية الزراعية الملكية التي تهتم بصناعة الآلات الزراعية[١٩٥]، إلا دليلاً على صدق النوايا وجدية التوجهات الحقيقية لتطوير الواقع الصناعي في العراق، إذ أكد الملك في مذكرته على ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية وتشجيع الصناعات الوطنية[١٩٦].

ان الواقع الصناعي المتخلف في العراق، كشفت جوانبه بصورة جلية طروحات النائب عبد الله الدملوجي في المجلس النيابي الذي حث الحكومة في أكثر من مرة بوصفها المسؤول الأول عن هذا القطاع، بضرورة استثمار وتشجيع ودعم الصناعات المحلية في العراق.

فعندما تقدمت حكومة نوري السعيد التاسعة ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦-٢٩ آذار ١٩٤٧إلى مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في ٢٦ آذار ١٩٤٧، بلائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان وأيار العام ١٩٤٧، الأمر الذي أثار امتعاض العديد من النواب ومنهم النائب عبد الله الدملوجي على تقديم تلك اللائحة، كون الطلب قدم على عجل وقبل لحظات من انتهاء الجلسة المذكورة، إذ أعتبر الدملوجي تلك اللائحة خللاً في عمل الحكومة التي انتقدها بشدة لتقديمها اللائحة، دون فسح المجال أمام المجلس وإعطائه فرصة كافية للمذاكرة بشأنها ودراستها والاطلاع على ما جاء فيها بشكل جيد قائلاً:" لقد صادقنا جميعاً قبل لحظات على الميزانية المؤقتة لشهر آذار وكنا نأمل من الحكومة أن تقدم هذه اللائحة، قبل مدة لدراستها حيث أن الوقت كاف وأرى أن من الغبن أن ندخل بمذاكرة ميزانية أيار ونيسان دون أن تتاح للمجلس العالي فرصة للمذاكرة عليها"[١٩٧].

ويبدو ان انطلاق الدملوجي في اعتراضه على تلك اللائحة، نابعاً من حرص شديد لما للموازنات من أهمية كبيرة في حياة الناس وعمل الحكومة وتوجهاتها التي يجب أن لا تناقش بمثل هذه السرعة، بل يجب أن تخضع للتدقيق والتمحيص وتدرس وفق أولويات محددة تخدم مصالح البلاد.

وفي ٢٩ آذار العام ١٩٤٧، استقالت حكومة نوري السعيد التاسعة وتولى صالح جبر[١٩٨] رئاسة الحكومة [١٩٩] الذي قدم منهاج حكومته إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٧ نيسان العام ١٩٤٧والذي بين فيه إلى حرص حكومته الشديد على استثمار موارد البلاد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لإفراد الشعب العراقي[٢٠٠]،عندها شرع النواب بمناقشة المنهاج المذكور بشكل دقيق ركز النائب الدملوجي، على أهمية توجه الحكومة لاستثمار موارد البلاد النفطية بشكل مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى رفاهية

المواطن كما انه سوف يساعد من خلال ذلك على إيجاد موارد ثابتة للبلاد على حد تعبيره[٢٠١].

وفي هذه الدورة النيابية من عمر المجلس، ترأس الدملوجي لجنة الشؤون الاقتصادية في المجلس ومن خلال موقعه هذا، تابع الدملوجي في طروحاته ومداخلاته بدقة، شؤون الاقتصاد الوطني حيث ظهر ذلك في جملة من خطبه التي تناولت، مجالات عديدة منها ما هو صناعي وتجاري فعلى سبيل المثال لا الحصر عرضت على مجلس النواب في جلسته السابعة والعشرون في الاجتماع غير الاعتيادي لسنه ١٩٤٧التي عقدت في ١٥ حزيران العام ١٩٤٧، لائحة قانون الميزانية العامة لسنة١٩٤٧المالية التي تقدمت بها حكومة صالح جبر ٢٩ آذار ١٩٤٧– ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ حيث قدم يوسف غنيمة[٢٠٢] وزير المالية تقريراً مفصلاً عن الميزانية ومما جاء فيها بأن:" تخمينات هذه الميزانية جاءت بعجز مقداره ١/٥٠٠/٠٠٠ ديناراً إذ بلغ تخمين مجموع المصروفات ٠٠٠، ٠٠٠، ٢٣ ديناراً وتخمين مجموع المدخولات ٠٠٠، ٥٠٠، ٢١ ديناراً... لقد اجتنب الزائد وروعي الاقتصاد في النفقات عند اعداد الميزانية وخصصت الاعتمادات لكل باب من ابوابها حسبما اقتضاه وضع البلاد الاقتصادي..."[٢٠٣].

ناقش عبد الله الدملوجي تلك الميزانية وبين فيها عدة أمور وملاحظات جديرة بالاهتمام والدراسة وتنم عن حرص شديد ومتابعة دقيقة لأمور مهمة بمفردات الميزانية وما يتعلق بها من حسابات، إذ عبر عن ذلك قائلاً:" لقد بلغت قيمة هذه الميزانية ٢٣ مليون دينار منها ٢١/٥ مليون دينار قيمة الواردات أي بعجز قدره مليون ونصف المليون دينار هذا من جانب ومن جانب أخر فان الحكومة قد وعدت بأنها ستعتمد على الفضلة لسد العجز الحاصل في الميزانية وان الواردات التي قدرت قيمتها بـ ٢١/٥ مليون دينار منها ٨/٥ مليون دينار، مبالغ مخمنه لواردات الكمارك والمكوس، فنحن أذا نظرنا إلى مجموع الواردات العامة والتي نسبتها المتأتية من الكمارك والمكوس هي٣٩% أي أن ميزانية الدولة تستند على ٣٩% من الواردات التي يحتمل الحصول عليها من الكمارك والمكوس وهذا في حقيقة الأمر بادرة دقيقة يجب على الحكومة ان تنتبه اليها في الوقت الحاضر لأنها بادرة تهدد اقتصاد البلاد في المستقبل"[٢٠٤] وطالب الدملوجي بتلافي هذه المشكلة[٢٠٥].

ثم أردف الدملوجي قائلاً:" إننا نجد في المبلغ الذي قيمته ٨/٥ مليون دينار ما يقارب ٦ ملايين تذهب للرسم الكمركي على المواد المستوردة من الخارج فمعدل الرسم الكمركي هو ١٥% أو ٣٠% كحد أدنى وإذا اعتبرناه

.

١٥% يعني ذلك أننا قد أنفقنا ٣٠ مليون دينار وهو قيمة البضائع المستوردة إلى هذه البلاد من الخارج أي بمعنى أخر، أننا قد استهلكنا في عام واحد٣٠ مليون دينار ولأجل أن نحصل على وارد ٦ ملايين دينار فنكون قد أنفقنا بين ٣٠ أو ٤٠ مليون دينار على اقل تقدير، ثم تسأل قائلاً:" هل تعتقدون أن صادرات البلاد في بحر هذا العام ستبلغ هذا المقدار من الأموال حتى تستطيع الحكومة أن توازن بين الصادر والوارد "[٢٠٦].

وأكد الدملوجي بان هذه النقطة مهمة جداً يجب ملاحظتها والاهتمام بها من قبل الحكومة، لأنه من السهل جداً صرف الكثير فإذا كانت الواردات التي تأتي من مصادر مختلفة متوفرة وثابتة ومستقرة، فيحق للدولة أن تصرف منها بسخاء ولكن إذا ارتكزت واردات الدولة على ٣٩% وهي قيمة رسوم الكمارك والمكوس فان النتيجة تدعو بلا شك إلى ملاقاة هذه البادرة المخيفة التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الحكومة، أما إذا استمرت الحكومة على هذا المنوال، فأن الحكومات المقبلة تلاقي مشكلات عظيمة في تنظيم ميزانياتها لأنه في تلك الحالة ستبقى ميزانية الدولة تعول بالدرجة الأولى على واردات الكمارك والمكوس[٢٠٧].

وختم النائب الدملوجي حديثه في المجلس قائلاً:" لقد تعود الشعب في السنوات الأخيرة على الصرف بسخاء كما تعودت الحكومة على ذلك أيضاً وقد بلغ عدد الموظفين نتيجة ذلك حولي١٧إلف موظف، فبدون أدنى شك ستواجه الحكومة صعوبة كبيرة في تعيين موظفين آخرين كالأطباء والمعلمين والمهندسين وهؤلاء الدولة بحاجة كبيرة إليهم فكيف تكون الحال في المستقبل والميزانية، لا تعول على معين ثابت وأين هذا المعين الذي يجب على الحكومات أن تعتمد عليه في تنظيم ميزانيتها"[٢٠٨].

ورغم الملاحظات التي ساقها الدملوجي حول تلك الميزانية، إلا أنه صوت في ٢٩ حزيران العام ١٩٤٧، إلى جانب المصوتين من اعضاء مجلس النواب الحضور بالمصادقة على تلك الميزانية وكان عددهم ٧٧ نائباً من أصل ٧٨ نائب[٢٠٩].

وفيما يتعلق بشؤون الناس واحتياجاتهم التي كانت تناقش في المجلس، استغل النائب الدملوجي فرصة عقد المجلس النيابي لجلسته التاسعة والثلاثون في ٩ تموز العام ١٩٤٧التي خصصت لمناقشة لائحة قانون إلزام أصحاب المشاريع الصناعية بضرورة تشييد مساكن للعمال العاطلين عن العمل[٢١٠].

وفي هذا المجال عبر الدملوجي عن ذلك قائلاً:" يفرحني جدا أن أرى الحكومة تهتم بالحالة المحزنة والمخزية التي يعيش فيها المئات بل الألوف من العمال العراقيين في

بغداد فهم يسكنون في خرائب غير صالحة للسكن لذا أرجو من الحكومة، أن ترأف بحالة هؤلاء المساكين لأنه اهتمام الحكومة بالعمال ومساكنهم يعد من الإعمال الحسنه التي تقوم بها وهذا عمل تشكر عليه"[٢١١].

وعندما عرضت حكومة صالح جبر ميزانيتها المالية في جلسة مجلس النواب الثلاثون التي عقدت في ١٨ حزيران العام ١٩٤٧ لغرض المصادقة عليها وإقرارها وخلال المداولة والنقاش، استحسن النائب عبد الله الدملوجي جهود تلك الحكومة في الدعم المالي الذي رصدته في تلك الميزانية إلى القنصليات والمفوضيات العراقية العاملة في الخارج والذي من شأنه، العمل على تحسين كفاءة تلك الدوائر وتنشيط عملها الخارجي وعبر الدملوجي عن ذلك قائلاً:" حسن جداً ما قامت به الحكومة الموقرة بإدخال مخصصات القنصليات والمفوضيات في الخارج في الميزانية فالحكومة تشكر على هذا العمل ويرجى أن تكون هذه التشكيلات تأتي بفائدة طيبة للمصلحة المرجوة من تشكيلها عندما تتشكل هذه المفوضيات، ليعلم العالم الخارجي بالعراق فالقيام بالدعاية المطلوبة يجب ان يكون فعلاً فقيام هذه المؤسسات بالدعاية للعراق، عمل تشكر عليه الحكومة"[٢١٢]، وشدد الدملوجي على اهمية أن تختار الحكومة الموظفين الاكفاء للقيام بالعمل في تلك الدوائر نظراً لحساسية عملها وقال:" أود أن ارجو من الحكومة المحترمة أن تختار الموظفين الاكفاء لأملاء هذه الكراسي فتختار الشباب المثقف الممتاز الذي له الكفاءة الخاصة لأشغال هذه الوظائف ان وزارة الخارجية تقوم من وقت لأخر بانتقاء بعض الموظفين في الامتحان ليكونوا نواة لموظفي هذه الوزارة، إلا أن هذه الامتحانات كانت صعبة جداً وكان اجتياز الامتحان يعسر على من يريد ان يحصل على الدرجة الممتازة فارجو من الحكومة، ان تهتم بهذا النظام فتحصل على موظفين تحتاج اليهم وزارة الخارجية ويمكن الاستفادة منهم ليكونوا نواة للموظفين الاكفاء"[٢١٣]، وشدد الدملوجي على أهمية الكفاءة والاختصاص في عمل الموظفين في سلك وزارة الخارجية قائلاً:" انا لا ابخس حق الشباب الموجودين في وزارة الخارجية، إلا أنه يؤسفني جداً ان هناك بعض الموظفين يمكن الاستفادة منهم بوزارات آخرى حيث المفروض في موظفي وزارة الخارجية، عدا أن يقوموا بواجبهم، أن يكونوا ملمين باللغة الانكليزية حق الالمام فأنا لا أريد أن ابخس حق الموظفين الآخرين وبهذه المناسبة، أود أن انوه عن الخدمات الممتازة التي يقوم بها وزير خارجيتنا المحترم في الوقت الحاضر وخدماته الخالصة لهذه الدولة واود أن أعرب عن تشكراتي وارجو ان يوفق في عمله الآخير عن المهمة التي انتدب من اجلها

على راس الوفد العراقي للمفاوضة في قضية الارصدة الاسترلينية... كما أتمنى من الحكومة، أن تكون على اتصال دائم مع وفدها وان تؤيد ما قالته في منهاجها وما اعلنته من انها، سوف تحافظ على ثروة العراق النقدية والمالية طالما تريد ان تبقى متمتعة بثقة المجلس العالي وارجو لها الموفقية لمصلحة هذا البلد "[٢١٤].

ويبدو أن طروحات النائب الدملوجي، قد لاقت استحسان وترحيب بعض نواب المجلس حيث قال النائب عبد المجيد عباس[٢١٥] نائب لؤاء العمارة:" سادتي أني اشارك معالي الدكتور عبد الله الدملوجي في تحبيبه تخصيص النفقات اللازمة لتوسيع تمثيلنا الخارجي على اكمل وجه "[٢١٦].

كما اشاد عبد الاله الحافظ[٢١٧] وكيل وزير الخارجية الذي كان حاضراً في جلسة المجلس، بطروحات النائب الدملوجي وعبر الحافظ عن ذلك قائلاً:" انتقل إلى كلام معالي الدملوجي وانا أؤيد ما بحثه من ضرورة التوسع في تأسيس الممثليات وكذلك ما بحثه عن الصعوبة في شروط الأمتحان لقبول وظائف السلك الخارجي في وزارة الخارجية وبالطبع احيل معاليه إلى المنهاج الوزاري وهناك بحث عن اصلاح الجهاز الحكومي وبالطبع أن وزارة الخارجية سيشملها هذا الاصلاح، ثم تكلم معالي الدملوجي عن بعض الموظفين في وزارة الخارجية وانهم يصلحون لوزارات آخرى واعتقد ان معاليه قصد انهم لا يصلحون لوزارة الخارجية فاذا كان القصد هذا، فعند اصلاح الجهاز الحكومي سننظر في الامر أيضاً "[٢١٨].

وفي ٢٨ حزيران العام ١٩٤٨، طلب علي ممتاز الدفتري[٢١٩] وزير المالية في حكومة مزاحم الباجه جي ٢٦ حزيران ١٩٤٨– ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ من مجلس النواب المذاكرة بطريقة الاستعجال على لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز العام ١٩٤٨[٢٢٠]، وقد صوت عبد الله الدملوجي دون مناقشة تذكر إلى جانب المصوتين من النواب الحضور لصالح تلك الميزانية وكان عددهم ١١٣نائب من أصل ١١٧ نائب[٢٢١].

وفي ١٠ تموز العام ١٩٤٨، تقدمت حكومة الباجه جي إلى مجلس النواب بلائحة قانون التعديل الأول لقانون ضريبة الاملاك لسنة١٩٤٠[٢٢٢]، ورغم تعرض ذلك القانون إلى انتقادات من قبل بعض النواب[٢٢٣] كونه فرض ضرائب دون وضع خطة دقيقة للقضاء على العجز المالي، إلا أن عبد الله الدملوجي صوت دون مناقشة تذكر إلى جانب المصوتين من النواب الحضور إلى صالح هذا القانون وكان عددهم ٦٥ نائباً من أصل ٧٦ نائباً[٢٢٤].

وفي جلسة المجلس الثالثة عشرة التي عقدت في ٢٨ أيلول العام ١٩٤٨، تقدم النائب عبد الله الدملوجي وعدداً آخر من النواب، بمقترح إلى رئاسة المجلس يتضمن، أن تكون عطلة يوم الجمعة ملزمة على كل القطاعات ومنها القطاع الخاص ولا تقتصر فقط على الدوائر الحكومية، وقد قبل رئيس المجلس المقترح من حيث المبدأ على ان يناقش في الجلسات القادمة[٢٢٥].

وعند مناقشة المجلس في جلسته الثانية في ٥ كانون الأول ١٩٤٨، تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية في لائحة قانون تأسيس مصرف الرهون[٢٢٦]إذ كان الهدف من تأسيسه، هو تخليص الطبقة الفقيرة من تحكم المرابين عند احتياجهم إلى الاستقراض، وعند مناقشة اللائحة من قبل اعضاء المجلس، ابدى البعض من النواب تخوفهم من استغلال هذا المصرف لغير الاغراض التي اسس من اجلها، إنبرى الدملوجي بصفته رئيساً للجنة الاقتصادية في المجلس، منتقداً طروحات نائب الموصل عبد الرحمن الجليلي[٢٢٧] التي ذكر فيها بتسرع اللجنة الاقتصادية في تقرير هذه اللائحة مفنداً ذلك من الوجهة القانونية، إلا ان الدملوجي رد تلك الطروحات واعتبارها ناقصة كونها عالجت اللائحة من وجهة نظر قانونية فقط قائلاً:" أن اللجنة الاقتصادية قد عالجتها من جميع الوجوه لاسيما وان اللجنة كان فيها من الحقوقيين والماليين والاقتصاديين ممن وافق عليها فمرت باتفاق الآراء، فلنائب المحترم رأيه وللجنة رأيها أيضاً"[٢٢٨].

ولما كان لبعض نواب المجلس رأي مخالف لما طرحه النائب الدملوجي، يتمثل في إصرارهم على تعديل اللائحة، طلب الدملوجي من رئيس الجلسة عبد الوهاب مرجان[٢٢٩]بأن يأمر بإعادة اللائحة إلى اللجنة الاقتصادية من أجل دراستها وتقيمها من جديد كما طلب الدملوجي في الوقت نفسه من النواب الذين ابدوا عليها بعض الاعتراضات، أن يحضروا إلى مقر اللجنة الاقتصادية من أجل دراسة المقترح وتقيمه مجدداً[٢٣٠].

ويبدو ان مقترح الدملوجي لاقى رضى وموافقة رئيس المجلس الذي وافق على الطلب حيث اعيدت اللائحة إلى اللجنة المالية لدراستها وتعديلها مجدداً[٢٣١]، الامر الذي يدلل على حرص واضح ومتابعة دقيقة من قبل النائب الدملوجي بغية إخراج اللائحة بشكل سليم يخدم مصالح البلاد ويحقق الغاية والفائدة المرجوة منها.

وفي ١٥ تموز العام ١٩٤٨ تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب، بلائحة قانون تعديل قانون التعريفة الكمركية لغرض مناقشتها واقرارها[٢٣٢].

ورغم انتقاد بعض نواب المجلس لهذا القانون، بسبب طلب الحكومة التصويت

عليه بطريقة الاستعجال دون مناقشة لائحته باستفاضة[٢٣٣]، إلا أن النائب عبد الله الدملوجي كان من ضمن النواب الحضور المصوتين دون مناقشة تذكر إلى جانب هذا القانون وكان عددهم ٦٤ نائباً من أصل ٨٤ نائباً[٢٣٤].

وفي ٢١ شباط العام ١٩٤٩، عرضت حكومة نوري السعيد العاشرة ٦ كانون الثاني ١٩٤٩– ١٠ كانون الأول ١٩٤٩، لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ المالية وقد خمنت الحكومة نفقاتها بـ ٠٠٠، ٩٥٢، ٢٥ ديناراً، وقد صوت عبد الله الدملوجي دون أي مناقشة تذكر إلى جانب المصوتين على تلك الميزانية وكان عددهم ٧٩ نائباً من أصل ٩٠ نائباً[٢٣٥].

وفي جلسة المجلس التاسعة والأربعين في ٨ حزيران ١٩٤٩، وفي مداخلة له وجه الدملوجي سؤالاً إلى وزير المالية خليل إسماعيل[٢٣٦]، حول نتائج واهمية أعمال شركة الاسمنت العراقية والنتائج التي توصلت لها الشركة في أنتاجها قائلاً:" أن وزارة المالية ساهمت بنسبة عالية من الأموال في شركة الاسمنت العراقية التي مضى على تشكيلها ما يقارب من اثنتي عشر عاماً وهذه الوزارة ممثلة في الشركة بمجلس أداري يدير شؤونها منذ تأسيسها، لذلك كان من المفترض أن يحصل تغير في إنتاج هذه الشركة من الاسمنت منذ أمد بعيد"[٢٣٧]، وأشار الدملوجي في سؤاله إلى وزير المالية موضحاً، ان الواجب يحتم تقيم عمل هذه الشركة من أجل المحافظة على حقوق الخزينة التي أودعت عند هذه الشركة أموالا طائلة فضلاً عن ذلك المساهمة الكبيرة التي ساهم فيها بعض المواطنين والذين دعموا هذه الشركة بما يمتلكون من أموال، لذا فمن الواجب رعايتها وتفقدها، لاسيما وان مادة الاسمنت قد أصبحت مادة ضرورية في البلاد وان إنتاجه بكمية كبيرة يوميا يؤدي إلى سد الحاجة المحلية كما أنه يقلل من الأموال الكثيرة التي تصرف على استيراده سنوياً من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى تقديم مساعدة فعالة في تدعيم الاقتصاد القومي للعراق، وعلى هذا الأساس طلب الدملوجي من وزير المالية إسماعيل خليل، أن يبين للمجلس كل ما لدية من معلومات عن أدارة شركة الاسمنت العراقية وكيف يجري سير الإعمال في الشركة المذكورة وما هي أسباب تأخر الإنتاج فيها طيلة هذه السنين[٢٣٨].

وفي معرض رده على سؤال الدملوجي، بين وزير المالية خليل إسماعيل، موضحاً أخلاء مسؤوليته عن أعمال تلك الشركة كونها ذات شخصية معنوية مستقلة وانها تعمل وفق نظام خاص ومضى على تأسيسها أثنا عشر عاماً، إلا ان الوزير أستدرك موضحاً بأن إعمالها تكاد لا تذكر فضلاً عن أن سمة

التأخير الذي رافق عملها كان لأسباب كثيرة معللاً ذلك بالعراقيل الكثيرة التي حالت دون أنتاج مادة الاسمنت وعزا الوزير خليل إسماعيل ذلك إلى الأسباب الآتية:

١- عدم وجود ما يكفي فيها من الخبراء لأجل تقديم المشورة الفنية اللازمة لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

٢- عدم وجود المواد الأولية التي تساعد الشركة على القيام بإعمالها على الرغم من ان الشركة سعت وباشرت بإعلان المناقصة، لأجل الحصول على الآلات والمكائن الحديثة من الخارج، إلا أن ذلك تأخر حتى صيف العام ١٩٣٩، ذلك العام الذي وقعت فيه الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أدى إلى تأخر المناقصة إلى صيف العام ١٩٤٦، حيث بدأت الشركة باستلام المكائن تباعاً ليتم تنصيبها مباشرة.

٣- كان من المؤمل من هذه الشركة، أن تنتج أول وجبة لها خلال شهر أو سنة أو سنتين على الاقل، لكن ذلك لم يحصل ويبدو أن سبب في ذلك يعود إلى الخلافات الموجودة بين الخبراء والمهندسين وعدم شعورهم بالمسؤولية، فضلاً عن عدم قيامهم بالواجب المكلفين القيام به[٢٣٩].

وأضاف وزير المالية في معرض رده على سؤال الدملوجي قائلاً:" أن الوزارة تبذل جهداً مضاعفاً لأجل تسريع الإنتاج وان الإنتاج من مادة الاسمنت سيكون بعد شهر أو شهرين تقريباً "[٢٤٠]، وقد اشار الوزير خليل إسماعيل في نهاية حديثه وهو يخاطب الدملوجي قائلاً:" أليس المسؤول أعلم من السائل في وجود هذه الحالات "[٢٤١]، مما حدى بعبد الله الدملوجي الذي يبدو انه انزعج إلى حد ما من رد وزير المالية على سؤاله بالرد عليه موضحاً، اهمية الموضوع حيث استورد العراق من مادة الاسمنت ما قيمته مليون وربع المليون دينار عراقي، وعد الدملوجي ذلك هدراً لأموال البلاد التي هي بأمس الحاجة إلى هذه الملايين من الدنانير لتنفيذ المشاريع ثم اختتم الدملوجي حديثه متسائلاً:" انه لو قامت الشركة بأعمالها كما ينبغي وبتحمل مسؤولياتها لما افضت النتيجة إلى هذا المصير "[٢٤٢].

ان ردود وزير المالية خليل إسماعيل ودفاعه عن اعمال تلك الشركة والملاحظات التي ساقها في مجلس النواب، ولدت قناعة وحالة من الرضا لدى البعض من اعضاء مجلس النواب ومنهم الدملوجي أيضاً رغم الهدر العام الواضح في المال والاستيراد القائم على قدم وساق حيث عدت تلك الملاحظات لدى نواب المجلس، مبادرة إيجابية تحسب لوزارة المالية ووزيرها في متابعة الإعمال المتلكئة ومتابعة نسب الانجاز في تلك الشركة لتشكل مردوداً إضافيا للاقتصاد العراقي آنذاك[٢٤٣].

وفي جلسة مجلس النواب الثانية والخمسين المنعقدة في١٣حزيران ١٩٤٩، قدم الدملوجي بصفته رئيس للجنة الشؤون الاقتصادية في المجلس، إلى أعضاء مجلس النواب تقريراً عن لائحة قانون تشجيع المشاريع الصناعية في عموم العراق أوضح فيه، بان اللجنة الاقتصادية قد تطرقت إلى هذه اللائحة التي وصفها بـ "المهمة" في الأول من نيسان العام١٩٤٩، إذ ناقش بعض النواب حينذاك الذين حضروا اجتماعات اللجنة، أسس ومبادئ هذه اللائحة من جميع جوانبها لكن تلك المناقشات كانت على عجالة ولم تكن تفي بالغرض المطلوب، ونتيجة ذلك اضطرت اللجنة أن تقدم تقريراً جديداً عن تلك اللائحة نظراً لأهميتها من الوجهة الاقتصادية[٢٤٤]. وطالب الدملوجي في تقريره ايضاً، أعادة النظر في مقررات تلك اللجنة قائلاً:" أرى انه يجب أن تجري فيها بعض التعديلات وعلية أقترح أعادتها إلى اللجنة للنظر فيها مرة ثانية "[٢٤٥].

ويبدو ان مقترح الدملوجي الذي ورد في تقريره، كان فيه ما يكفي من الحجج القوية الامر الذي جعله موضع ترحيب واستحسان من قبل اعضاء ورئيس الجلس[٢٤٦].

يبدو ان قضية شركة الاسمنت العراقية وأعمالها المتلكئة التي طرحها الدملوجي في اجتماع المجلس السابق في ٨ حزيران العام ١٩٤٩، ظلت عالقة وحاضرة في ذهنه، فكانت دائماً عرضة لانتقاداته وملاحظاته التي كانت لا تخلو من الفائدة المشبعة بروح من الصراحة والديمقراطية، ففي جلسة المجلس الخامسة والخمسين في ٢٥ حزيران ١٩٤٩، أثار الدملوجي طرح تلك القضية مرة آخرى موجهاً كلامه هذه المرة إلى وزير المالية خليل إسماعيل قائلاً:" لا ضير على معالي وزير المالية أن يجيبني على سؤالي هذا بصفته وزيراً للمالية التي تعتبر أحد أهم الشركاء الرئيسين في الشركة، لان قضية الاسمنت يا سادتي كما تعلمون، قد أصبحت قضية مزمنة ومعقدة فأنا لم اقصد من توجيه سؤالي هذا، أن اخذ جوابا شكلياً ولكن من حقي كنائب ان أنتقد إعمال هذه الشركة وأبين أخطائها ومساوئها لأني أرى في ذلك مصلحة للشركة والبلاد معاً"[٢٤٧].

وهكذا لم يترك الدملوجي موضوع شركة الاسمنت العراقية واسباب تعثر عملها، بل تابع تفاصيل أسباب ذلك التلكؤ بهدف اصلاح الخلل وتحقيق نسب أنجاز عالية من الانتاج الذي فيه خدمة لصالح البلاد والعباد من المشاركين في المشروع على شكل أسهم وهم ينتظرون انجازه بفارغ من الصبر عبر الدملوجي عن ذلك قائلاً امام اعضاء مجلس النواب:" حاولت عدة مرات أن أثير هذا الموضوع في مجلس النواب، لكني خشيت أن أسيء إلى سمعة الشركة وعراقتها فامتنعت عن ذلك، ولكن كما يقال:" طفح

.

الكيل ولم يبق لقول مندم فها إنا أجد نفسي مضطراً أن أبين لكم بعض البيانات والحقائق عن إعمال هذه الشركة لعل ذلك يكون في صالح الشركة التي تشكلت برأس مال قدره ٢٠٠ إلف دينار، ولكن بعد مرور اثنا عشر عاماً على تشكيلها وهي على حالها إي برأس مال قدره ٢٠٠إلف دينار فكنا نود أن يبادر احد الأعضاء في مجلس إدارة الشركة الذين اجلهم واحترمهم، أن يبينوا إعمالهم وينجزوا أتمام الصفقة التي قاموا بها مع الحكومة البريطانية، قبل وقوع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، إذ كنا نتوقع منهم أن ينجزوا إعمالهم ويشحنوا المكائن والمعدات التي بقيت في سويسرا قبل الحرب كما فعلت شركة الزيوت النباتية"(٢٤٨).

وبين الدملوجي منتقداً عمل الشركة من انه يشعر بالأسف بسبب الفوضى التي رافقت عمل أدارة الشركة مشيراً بأنه، لا ينتقد الأشخاص وإنما ينتقد الإعمال وذلك لأنه ليس هناك إي مسؤول أو مدير مفوض، ان يدير إعمال هذه الشركة ومتفرغ لمراقبة العاملين فيها صباحا ومساءاً، لان الفوضى ضاربة اطنابها في جميع مقراتها(٢٤٩).

وأكد الدملوجي قائلاً:" بان الشركة يديرها خمسة مهندسين من جنسيات مختلفة فمنهم الروسي والانكليزي والسويسري...الخ وكل واحد منهم يدعى الرئاسة في العمل، بينما عملهم لم يثمر عن شيء فكلهم فاشلون في عملهم ولعل معالي وزير المالية، مطلع أكثر مني على الأوضاع السيئة الموجودة في الشركة لذلك أود من معاليه بصفته مسؤولاً عن خزينة الدولة وعن مصالح الأهالي الذين دفعوا مالا يقل عن اثني عشر إلف دينار ان يهتم بهذه المسالة جيداً"(٢٥٠).

وختم الدملوجي كلامه الموجه إلى اعضاء المجلس النيابي مستشهدا بالقول:" أن العراق يا سادتي قد استورد في السنوات الثلاث الماضية ما قيمته مليون وربع مليون دينار من الاسمنت ففي العام ١٩٤٧ فقط دخل العراق من الاسمنت ما قيمته مليون وثمانمائة إلف دينار، فمعدل ما يدخل العراق من الاسمنت سنويا هو٨٢٥ إلف دينار، فكم نحن بحاجة إلى هذه الملايين من الدنانير فلو قامت الشركة بإعمالها وتحملت مسؤولياتها كما ينبغي لها لما أفضت النتيجة إلى هذا المصير"(٢٥١).

يظهر مما تقدم أن طروحات النائب الدملوجي تدلل على معرفة عميقة واطلاع واسع في مجال الانتاج والتصنيع وحرص اكيد على الاقتصاد العراقي الذي تعد التجارة والاقتصاد جزءاً رئيسياً من كيانه.

التجارة

ترتبط حركة القطاع الصناعي ارتباطاً طردياً بحركة التبادل التجاري، فكلما ازداد نشاط الاخير برزت الحاجة لتطوير أداء الاول،

ليسهم القطاعين في رسم الخارطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، فخلال حكم الدولة العثمانية للعراق سار الاهتمام بالصناعة في العراق سيراً بطيئاً واقتصر على الصناعات العسكرية ومعامل النسيج والطحين وصناعة الثلج والتي غالباً ما يحول إنتاجها لخدمة المجهود الحربي، أما الصناعات التي تدخل في صلب الحياة اليومية للمواطن العراقي فقد كانت ضئيلة إن لم نقل معدومة[٢٥٢].

وكانت الحكومة التي إلفها السيد محمد الصدر لم تستمر في عملها إذ سرعان ما قدمت استقالتها في ١٦ حزيران العام ١٩٤٨، بعد أن أنجزت إجراء الانتخابات النيابية العامة في البلاد فكلف الوصي عبد الإله مزاحم الباجه جي[٢٥٣]، بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في٢٦ حزيران العام١٩٤٨، إلا ان الباجه جي لم يقدم منهاجاً مرتباً لحكومته مثل رؤساء الحكومات الذين سبقوه، بل أشار بأنه سيترك إعماله تتحدث عن نفسها[٢٥٤]، ويبدو أن مزاحم الباجة جي نسى أوتناسى كلامه السابق حين أشار في خطاب العرش –والذي يمثل عادة منهاج الوزارة – الذي القي على مسامع الأعيان والنواب في الجلسة المشتركة الأولى في الأول من كانون الأول ١٩٤٧، إي بعد أكثر من خمسة أشهر على تولية الوزارة لينسق الكلام الطويل ويسبغ الوعود الكثيرة دون ان يصاحب ذلك انجاز حقيقي في الجانب العلمي.

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، جملة إجراءات قامت بها الحكومات العراقية التي تسلمت السلطة آنذاك في جوانب متعددة وهي إجراءات فرضتها ظروف الحرب والأوضاع التي مرت بها البلاد إذ انشأت وزارة التموين في سبيل تأمين عيش المواطنين والسيطرة عليه من التلاعب من قبل تجار الحروب وعند انتهاء الحرب وجدت الحكومة، ان هذه الوزارة قد استنفذت اغراضها لذلك فأن من الصواب الغائها، ففي ١١ تشرين الأول ١٩٤٨، اتخذ مجلس الوزراء قراراً يقضي بإلغاء وزارة التموين بموجب القانون رقم ٧ لعام١٩٤٩، بعد أن صادق عليه مجلس النواب في جلسة المنعقدة في ٥ تشرين الأول ١٩٤٨[٢٥٥].

وكان من الطبيعي جدا أن يثير ذلك حفيظة بعض نواب المجلس ومنهم النائب عبد الله الدملوجي،الذي طالب الحكومة مع نواب آخرين بإيجاد الحلول الكفيلة لمعالجة ظاهرة ارتفاع الأسعار التي أرهقت كاهل الطبقات الفقيرة في المجتمع العراقي كما أن تلك الظاهرة تعطي فرصة للتجار المستغلين والمنتفعين أن يزدادوا ثراء فاحشاً، عبر أتباعهم طرق وأساليب ملتوية على حساب المواطنين وهي لا تخلو من السحت الحرام، وعليه فقد طالب الدملوجي وزملائه النواب

الحكومة بتسهيل عملية نقل المواد الغذائية الرئيسية بين الألوية العراقية، وهذا ما دفع رئيس الوزراء الباجة جي، إلى الاعتراف بحصول تصاعد في اسعار بعض المواد الغذائية مؤكداً، بان الدوائر الحكومية المختصة قد اتخذت إجراءات رادعه ضد بعض التجار المستغلين[٢٥٦].

وتدل الإجراءات الحكومية المتخذة، على مدى تخبط الحكومة وابتعادها عن وضع الخطط الناجعة لمعالجة أوضاع البلاد المتردية، لأنها أتبعت نفس السياسة التي تبعتها الحكومات السابقة والتي كانت موضوع نقد ومهاجمة من قبل النواب خلال الجلسات السابقة للمجلس النيابي.

ففي جلسة المجلس السادسة والعشرين المنعقدة في ١٤ نيسان ١٩٤٩، وجه النائب الدملوجي سؤالاً إلى وزير المالية خليل إسماعيل حول مقادير الشخاط " علبة الكبريت " التي تستورد سنويا الى العراق متسائلاً:" هل في نية وزارة المالية أن تستغني عن استيراد المواد الاستهلاكية وهل بوسع الصناعات المحلية أن تنتج مثلها وتسد حاجة البلاد منها وهل ترغب الحكومة بتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها لتقف حائلا دون تسرب ثروة البلاد إلى الخارج"[٢٥٧].

وبعد ان اثنى وزير المالية خليل إسماعيل على سؤال الدملوجي، أوضح بان سؤال النائب المذكور، حمل نقاط ثلاث جديرة بالملاحظة والاطلاع من خلال الجدول الذي أعده الوزير المذكور وهي:

أولاً: مقادير الشخاط التي يستوردها العراق سنويا، يتضح من خلال الإحصائية التالية.

السنه	الكمية	القيمة
١٩٤٥	٣٨٨ إلفكروص	٤١٥ إلف دينار
١٩٤٦	٥٧٧الف كروص	٢٩٠الف دينار
١٩٤٧	٨٠٠ إلفكروص	٢٠٠ إلف دينار
١٩٤٨	٦٣٠ إلفكروص	١٧٠ إلف دينار

وأشار وزير المالية بان الفرق المتفاوت الذي يظهر في الجدول بين القيمة والكمية سببه العرض والطلب[٢٥٨].

ثانيا:أما الجواب على الشطر الثاني من سؤال النائب الدملوجي، فهو بنعم من حيث المبدأ، لكن لا يمكن أن نمنع استيراد شيء بصورة قطعية، لان بعض الأشياء، لايمكننا صناعتها في الداخل وذلك لعدم توفر المواد اللازمة لصناعة الشخاط وبالتالي تكون هناك حاجة ملحة لاستيرادها من الخارج

وهذاما معناه إعفاء كمركي عن تلك الأشياء، لاسيما أذا علمنا بان هناك فرق كبير بين أنواع الشخاط المستورد والتي من أفضلها وأجودها وأشهرها استعمالاً في العراق هو الشخاط السويدي إذ وصلت قيمة الشخاطة الواحدة منها إثناء الحرب بـ ١٥فلساًأوأكثر.

ثالثا: وفيما يخص تشجيع الصناعات المحلية، فكان جواب الوزير على سؤال النائب الدملوجي بنعم أيضاً، لان هناك قانون نافذ يشجع المشاريع الصناعية وفيه إعفاءات من الضرائب والرسوم كثيرة، أما المواد الأولية التي تستورد من الخارج فإنها تستعمل في هذه المشاريع لغرض تسهيل وزيادة الإنتاج[٢٥٩].

وفي الاتجاه نفسه وفي جلسة المجلس الثامنة والعشرين في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، تقدم الدملوجي معرباً عن شكره لمعالي وزير المالية، على ما بدأه من بيانا تثمينة في رده على سؤاله السابق وأشار الدملوجي مؤكداً:" أن الاقتصاد يرتكز على ركنين أساسيين هما الصناعة والزراعة "منتوجات الأراضي"، فالبلاد التي تريد أن تحرص على كيانها الاقتصادي عليها أن تعمل جاهده لكي تشجع التصدير"[٢٦٠].

وأضاف الدملوجي أن التشجيع أذا ما حصل في هذا القطاع، تكون البلاد قد حصلت على حالة من النهوض والتقدم الصناعي ووصف أياها بـ الخطوة " المباركة " حسب تعبيره، غير ان الدملوجي استدرك قائلاً:" مع الأسف الشديد ورغم الجهود المبذولة من قبل هذه المصانع فإنها لم تشجع التشجيع الكافي من قبل الحكومة"[٢٦١] واستشهد الدملوجي قائلاً:" ان في العراق خمسة معامل للشخاط كلفت القائمين عليها الكثير من الجهد والمال مقارنة بإنتاجها الرديء الذي يقدر بحوالي ٢٠٠ إلف علبة يومياً وهو قليل أذا ما قورن بحاجة البلاد وهذا يعني استنزاف للخزينة العامة فضلاً عن أن زيادة الإنتاج يعني الحفاظ على ثروة البلاد وتشغيل الأيدي العاملة ومضاعفة ضريبة الدخل أيضا"[٢٦٢].

وأكد الدملوجي قائلاً:" بان العراق ينتج سنوياً ما يقارب نصف مليون لتر من الكحول النقية الصالحة للصناعة وأغراض المستشفيات، وهي عبارة عن مزيج من التمور الاعتيادية ولكن الحكومة لم توفر المساعدة اللازمة لتصدير هذا الإنتاج الوافر خارج البلاد، بل نراها تصر على استيراد الكحول من الخارج وهذا في الحقيقة لشيء مؤسف ومؤلم في نفس الوقت"[٢٦٣]،وبين الدملوجي في معرض رده على طروحات بعض النواب حول الموضوع، بان الحكومة العراقية قد عمدت منذ مدة قليلة إلى زيادة رسم المكس بحدود ٣٠٠%على إنتاج احد معامل البيرة التي أسست حديثا في العراق، بالرغم من أن هذا المعمل ينتج من البيرة ما

يعد من أفضلأ نواعه في العالم، إلا أن الحكومة استمرت في تعنتها وأصرت على استيراد البيرة من الخارج بالرغم من وجود البيرة العراقية الكافية والجيدة النوعية(٢٦٤).

وأوضح الدملوجي قائلاً:" أن احد مصانع الحرير في مدينة الموصل قد طلب من الحكومة مساعدته في استيراد بعض المواد الخام من الخارج، لكنها تجاهلت طلبه إذ كان قد مضى على طلبه حوالي ثمانية أشهر ولم يحصل على إي نتيجة تذكر، فإذا كانت الحكومة تريد فعلا أن تنهض بالبلاد نهضة اقتصادية صحيحة عليها أن تعمل على توفير احتياجات المعامل والمصانع من المواد الخام"(٢٦٥).

ويبدو من خلال ذلك أن المعلومات التي أوردها الدملوجي في معرض ردوده على وزير المالية أو من خلال أسئلته التي طرحها عليه، تنم عن دراية وافية بحكم عمله كرئيس للجنة الاقتصادية في المجلس النيابي فضلاً عن اطلاعه الواسع على تفاصيل قد تكون غائبة عن ذهن بعض الأعضاء الآخرين في مجلس النواب، وإذا كان للنشاط الصناعي حظ وافر من المناقشة والتدقيق وتشخيص مواطن الخلل لتنشيط الحركة الصناعية في البلاد في طروحات الدملوجي، فأن الزراعة هي الأخرى نالت منه ذات الاهتمام.

الزراعة

تعد الزراعة المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي في العراق لكون العراق وقبل اكتشاف نفطه واستخراجه وتصديره، كان يعتمد في اقتصاده بالدرجة الاولى على الزراعة بدرجة كبيرة لاسيما وان العراق يمتلك المساحة الواسعة الصالحة للزراعة فضلاً عن توفر ثروة مائية هائلة من خلال ما يدره نهرا دجلة والفرات وروافدهما لذا كانت الزراعة مهنة، غالبية الشعب العراقي فكانوا إما عمال في الزراعة أو يعتمدون على ما تنتجه أراضيهم من خيرات وافرة أو وسطاء تجاريين غي شراء الحاصل وبيعه، وهكذا جاء اهتمام مجلس النواب بالزراعة بشكل يتناسب مع أهميتها، إذ شغلت حيزا كبيراً من مناقشاته داخل أروقة المجلس.

ففي إحدى جلسات المجلس لدورته الانتخابية الحادية عشرة لعام ١٩٤٧، وفي ما يخص الاخطار التي تهدد المحاصيل الزراعية، ناقش المجلس لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان وأيار لعام ١٩٤٧وأثار النائب الدملوجي خلال المناقشة، قضية اسراب الجراد التي تهدد المحاصيل الزراعية في العراق والطرق الكفيلة لمكافحتها في العراق قائلاً ما نصه:" لا أريد أن أتطرق إلى وسائل مكافحة الجراد فتلك قضية فنية تخص الحكومة، كما إني سبق وان ناقشت هذه المسالة لمرات عديدة مع مدير الري والزراعة العام في بغداد وأبلغته حينها، بان الحكومة

مطالبة باتخاذ الإجراءات الرادعة للحد من هذه الافة الخطيرة وأقنعته بان استخدام السم هي طريقة غير كافية وليست مجدية لمعالجة خطر الجراد المحدق بزراعة العراق"[٢٦٦].

ثم تلا الدملوجي خلال تلك الجلسة، أحدى برقيات الاستغاثة الواردة إليه من مجموعة من المزارعين المتضررين في مدينة الموصل الذين استنجدوا به من اسراب الجراد التي تتلف المزروعات جاء فيها:" معالي عبد الله الدملوجي نطلب منكم الاهتمام بمكافحة الجراد، لان المغارس واسعة والفقس باد قبل موعده مما ينذر بخطر داهم، ان الجراد قد ملأ السهل والجبل وسيهلك الحرث والنسل، أن الجوع يهدد سكان مدينة الموصل انقدوا الناس من خطر المجاعة، أن استخدام السم لمكافحة هذه الافة الفتاكة التي انتشرت في ربوع المدينة، كانت غير كافية والأفضل على الحكومة، استخدام النفط كأفضل طريقة لأنها مجربة وفاعلة، كما أن المزارعين في مدينة الموصل قد تعهدوا بتقديم المساعدة للحكومة في مكافحة الجراد وذلك عن طريق شراءهم النفط على حسابهم الخاص، بشرط أن تقدم الحكومة لهم المضخات المائية لرواء الأراضي الزراعية في المدينة"[٢٦٧].

وختم الدملوجي نص البرقية الموجه له، طالباً من الحكومة بأن تعير اهتمامها الكلي لهذا الخطر الداهم وإعلان الحرب على هذه الافة الفتاكة في الألوية الشمالية[٢٦٨].

وعند مناقشة المجلس لائحة قانون الميزانية في ١٥ حزيران العام١٩٤٧، قدم الدملوجي، مذاكرة وافية مبيناً آرائه في تلك اللائحة إذ أشار قائلاً:" أن النعمة الكثيرة التي أسبغها الله سبحانه وتعالى على العراق ومنها الثروات الطبيعية فضلاً عن التربة الخصبة والمياه المتوفرة فضلا عن ثروات أخرى حرمت منها بلدان أخرى، كان بوسع بلادنا أن تصبح دولة مصدرة للزراعة كمصر والأرجنتين والبرازيل واستراليا وبلاد المجر وغيرها، لكن للأسف أن ذلك لم يحصل ولن يحصل مستقبلاً والسبب هو ليس وجود تقصير من شخص أو حكومة معينة، ولكن السبب في الحقيقة يعود إلى الحكومات المتعاقبة التي تولت مسؤولية الحكم في العراق، فمنذ تأسيس المملكة العراقية وتلك الحكومات تكرس جهودها لمحاربة الاستعمار ونتيجة ذلك، أصبح الاقتصاد العراقي والذي من ضمنه الزراعة في مهب الريح، لاسيما وان المملكة قد أصيبت على مر السنوات الماضية بعدة نكبات أبرزها وفاة جلالة المغفور له الملك فيصل الأول ووفاة ابنه المغفور له الملك غازي فضلا عن نكبات أليمة الأخرى لا يسع الوقت الكافي لذكرها"[٢٦٩].

وذهب الدملوجي في استنتاجه إلى أن كل تلك النكبات، أضعفت الدولة العراقية وأبعدتها عن التفكير جدياً في موضوع إنعاش الاقتصادي العراقي فعلى الرغم مما تتمتع به البلاد من ثروات طبيعية، إلا ان الحكومات العراقية المتعاقبة لم تعمد إلى أنشاء المشاريع الاستثمارية في العراق الذي يتمتع بمخزون نفطي كبير جداً، ونبه النائب الدملوجي قائلاً إلى أن من واجب الحكومة:" أن تسعى إلى استثمار الارض والتربة مستقبلاً وبدرجة كبيرة وان تكون لها الاولوية في نظر الحكومة إذا اريد ان تستثمر ثروة البلاد القومية وترتكز في المستقبل على منبع ثابت لإيرادها "[٢٧٠].

واسترسل الدملوجي موجهاً سؤاله إلى اعضاء المجلس قائلاً:" من هو برأيكم المستثمر لكل هذه الثروة في البلاد بالدرجة الأولى، نعم هي وزارة الاقتصاد وإنها وان كانت تأتي بالدرجة الأخيرة من الأهمية بنظر الجميع ولكن في الحقيقة يجب أن تكون هي في الدرجة الأولى من الأهمية والاهتمام وعلى رأسها وزير الاقتصاد"[٢٧١].

واستغرب الدملوجي عن وجود دائرتين مهملتين في وزارة الاقتصاد على الرغم من أهميتهما في أحياء ثروة البلاد وهما مديريتي الزراعة ومديرية البيطرة مشيراً إلى أن الجميع يعلم، بان ضعف وزارة الاقتصاد سببه سوء التنظيم الإداري على الرغم وجود بعض الأشخاص المحترمين فيها وعلى رأسهم وزيرها نديم الباجه جي[٢٧٢]، لذلك طالب الدملوجي، بأن تعمد الوزارة إلى استقطاب العناصر الطبية والفنية المثقفة والمدربة لكي تعمل على أنشاء المختبرات العلمية التي تستطيع عندها وزارة الاقتصاد والقائمين عليها أن تقدم للمجتمع الفائدة المرجوة منها[٢٧٣].

وفي جلسة المجلس المذكورة واصل الدملوجي طرح أرائه البناءة مستعرضاً انجازات دوائر وزارة الاقتصاد وخصوصاً فيما يتعلق بدائرة مديرية الزراعة وتشكيلاتها حيث أوضح قائلاً:" أظنكم تتذكرون لجنة "دوسن" أن تلك اللجنة قد وضعت في العام ١٩٢٨، تقريراً مفصلاً عن الأراضي الزراعية العراقية الصالحة للزراعة وقد بين التقرير، بان العراق فيه ما يقارب من ٣٨ مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة وقد تكالب عليها ذلك معظم الناس في العراق آنذاك، وبعد مرور ما يقارب العشر سنوات على تشكيل دائرة التسوية، هذه الدائرة المهملة من قبل الحكومة والتي لم تقدر جهودها على الرغم من الجهود الجبارة التي قامت بها فهي تعمل ليلا ونهارا لخدمة البلاد بقوة ونشاط وبدون ضجة"[٢٧٤].

وبين الدملوجي بان دائرة التسوية، أجرت عملية مسح ميداني لما يقارب ٣٠ مليون دونم من الأراضي الزراعية العراقية وهذه

المساحة تساوي تقريبا ٦/١ من مساحة العراق الكلية، لان مساحة العراق الصالحة للزراعة قد قدرت آنذاك بحوالي بـ ٣٠ مليون دونم وان دائرة التسوية وجدت في هذا الإحصاء، ان ما لا يقل عن ٢٠ مليون دونم من هذه آل٣٠ مليون دونم هي الأراضي القابلة للزراعة وهذه آل٣٠ مليون دونم التي تم مسحها تدخل من ضمنها أراضي ألوية الدليم " الرمادي حالياً " وكربلاء وان في هذه الألوية العديد من الأراضي الجرداء والصحارى القاحلة التي تمتد طويلاً إلى حدود سوريا، وعلى هذا الأساس فان نسبة الأراضي الزراعية، تكون في العراق كبيرة جداً، إذا أضيف إليها الأراضي الخصبة في ألوية العراق الشمالية والجنوبية[٢٧٥].

وعن اسباب عدم استثمار الحكومة لتلك الاراضي الشاسعة، تساءل الدملوجي قائلاً:" لماذا لا تقوم الحكومة باستثمار أراضي العراق الخصبة والتي هي بحسب تقرير لجنة دوسن، لا تزيد على ٣٨ مليون دونم"[٢٧٦].

ثم أجرى الدملوجي مقارنه بين أراضي العراق ومصر، مبيناً بان أراضي الدولة الأخيرة وعلى الأخص الزراعية منها لا تزيد ٣٣ إلف كيلو متر أي عشرة ملايين دونم أي ستة ملايين فدان، أي أقل باثنتي عشرة مرة من مساحة العراق الزراعية، ويستنتج من ذلك الدملوجي، بان الميزانية الموضوعة البحث بلغت قيمة المصروفات فيها ٣٣ مليون دينار، في حين بلغت قيمة الواردات ٣١/٥ مليون دينار، أي بعجز قدره مليون ونصف المليون دينار فكيف يتمكن وزير المالية إمام هذه المصاريف أن يحسن من الحالة المعيشية السيئة في البلاد[٢٧٧].

وأستطرد الدملوجي في حديثه موضحاً:" بأن الإفلاس الحاصل في وزارة الزراعة جاء نتيجة، سوء التنظيم الإداري التي تتبعه الوزارة فهي ومنذ تأليفها في العام ١٩٢١، خسرت مبالغ طائلة في العديد من المشاريع الفاشلة وخاصة الحقول التجريبية الزراعية التي أقامتها في العديد من المدن العراقية، كحقل الرستمية وحقل بكره جو في مدينة السليمانية، الذي صرفت عليه عشرات الألوف من الدنانير والتي ذهبت هباء منثورا، ونفس الشيء حصل في حقل الزعفرانية وأبو غريب الذي كان من المؤمل منه، أن يزود قصور مدينة بغداد بالورود وأشجار الزينة..."[٢٧٨].

وكشف النائب عبد الله الدملوجي من أن هناك ملايين الدنانير، كانت قد سحبت من الميزانية وتم صرفها على مشاريع زراعية وهمية وأن حقيقة الأمر يعلمها أكثر الأعضاء الموجودين في المجلس لأن أكثرهم من يمتهن الزراعة التي لم تجن منها البلاد على مر عقود من الزمن، إي فائدة من

الحقول التجريبية التي صرفت عليها وزارة الزراعة أموالاً طائلة[٢٧٩].

وعبر النائب الدملوجي بمنتهى الإعجاب، عن ما تقوم به وزارة الزراعة المصرية التي وصفها بالعامرة لقيامها، بالاستفادة من العلماء الشباب المتخصصين في العلوم البكتريولوجية التجريبية والعلوم الزراعية الأخرى، لاسيما في مجال مكافحة الحشرات وتساءل قائلاً:" هل يوجد عندنا مثل تلك التشكيلات في العراق مع الأسف أنها لا توجد لأننا لم نبن للمستقبل، فإذا أردنا أن يتحقق ذلك فيجب علينا، أن نهتم بدائرتي الزراعة والبيطرة المهملتين، ولا أود هنا أن اذكر اسم إحدى الدول المجاورة لنا التي رئيس جمهوريتها شاهدته بعيني، يهتم بنفسه بدائرة البيطرة لأنها في الحقيقة دائرة مثمرة وهي أحدى أعمدة البناء في الكيان الاقتصادي في جميع البلدان الزراعية والتي يعد العراق من احدها، وربما البعض هنا يستغرب إذا قلت بان السنة الماضية إي العام ١٩٤٦، خصصت إحدى البلدان الصغيرة والشقيقة لنا وهي لبنان مبلغ من المال قدره٣٣ مليون ونصف ليره إي ٤ ملايين دينار لتحسين الحياة الزراعية والبيطرية فيها..."[٢٨٠].

وعلى هذا الأساس طالب الدملوجي الحكومة العراقية، بضرورة الاهتمام بالدائرة البيطرية وذكر:" يؤسفني أن أقول باني قد ذهبت مرتين خلال شهر إلى دائرة البيطرة لا ستقصي بعض المعلومات ولكن مع الأسف الشديد لم أجد فيها إي موظف رئيسي ولا فني إذ أني وجدت فيها رجلا مع كل احترامي له، انه يعد من مخلفات القرون الوسطى قد أكل علية الدهر وشرب، لذا ارجو من الحكومة أن تهتم كثيرا بهذه الدائرة لأنه يوجد في العراق حوالي سبعة عشر مليون رأس من الماشية من مختلف الأنواع والإشكال، لكننا لا نهتم بالدائرة البيطرية على الرغم من وجود هذه الثروة الحيوانية والتي تعد في بعض البلدان كالأرجنتين والبرازيل من الثروات الهائلة لأنها تشكل عصب الكيان الاقتصادي لأي بلد في العالم..."[٢٨١].

وأكد النائب الدملوجي في الجلسة المذكورة على أهمية ما يصدره العراق من الحبوب وان بوسعه تصدير ما يقارب من نصف مليون طن سنويا من الشعير بثمن ٣٠ أو ٤٠ دينارا للطن الواحد، وبمقدوره أيضا تصدير مليون أو مليون ونصف مليون من الماشية منبهاً إلى ان تلك الحبوب:" ثروة تستطيع الحكومة أن تستفيد منها اقتصاديا في المستقبل..."[٢٨٢].

وخلال تلك الجلسة قدم الدملوجي، العديد من الحلول والتوصيات الناجعة للحكومة العراقية نرى من الفائدة واتمام للموضوع تلخيصها بالشكل التالي:

١- ينبغي على الحكومة أن تعمل على بناء كيان اقتصادي جديد للعراق، وذلك عن طريق دعم المشاريع وخاصة مشروع السنوات الخمس الزراعي فضلاً عن الاهتمام بالبيطرة، لأنها تعد دعامة رئيسية من دعائم الاقتصاد العراقي والحفاظ على الثروة الحيوانية من الانقراض.

٢- على الحكومة أن تبادر إلى إرسال مئة طالب سنويا إلى معاهد وجامعات دولة المجر وامريكا والبرازيل، لينهلوا العلم الصحيح من مناهله الرئيسية حتى يصبحوا متخصصين في مجال هندسة الزراعة والألبان والبساتين والفواكه والخضر.

٣- يجب على الحكومة، أن تقوم بإرسال مئة طالب إلى مصر ليدرسوا العلوم الزراعية والبيطرية، لأن عدم وجود عدد كافي من الأطباء البيطريين في العراق، قد تسبب في موت المئات من الحيوانات سنوياً[٢٨٣].

وامام مقترحات النائب الدملوجي التي اتسمت بالعلمية والواقعية والتي من شأنها لو طبقت بالشكل السليم، دفع عجلة الاقتصاد العراقي والسير به نحو الاتجاه الصحيح، وقف رئيس الوزراء صالح جبر في قاعة المجلس مشيداً ومثنياً ومؤكداً، بان الدملوجي تطرق إلى المشاكل الحقيقية التي يعاني منها العراقيون وهي عدم توجيه الاهتمام الكافي بالثروة الحيوانية فضلاً عن عدم العناية بالدوائر الزراعية والبيطرية قائلاً:" بناء على ما تفضل به الدملوجي، فانا اتفق مع معاليه كل الاتفاق على ضرورة العناية بالزراعة والبيطرة، لان هناك الكثير منا قد يضن، بأنه ليس للبيطرة شان يذكر في نمو اقتصاديات البلاد والحال على العكس من ذلك، إذ أن البيطرة تأتي بالدرجة الأولى، لهذا فأني أود إن اطمئن معالي النائب عبد الله الدملوجي، بأن الحكومة قد وضعت هذين الفرعين نصب أعينها وأنها ستوليهما مستقبلاً كل الاهتمام والعناية الخاصة..."[٢٨٤].

ومن الإعمال والانجازات التي تحسب إلى لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس النواب التي رأسها النائب الدملوجي والتي حصلت على دعم وثقة النواب في جلسة المجلس الخامسة والعشرين في ١٠ نيسان العام ١٩٤٩، هي التصديق على لائحة قانون إدارة المكائن والآلات الزراعية، وعن الاهمية والفوائد الاقتصادية فيما يخص الزراعة لتلك اللائحة تحدث الدملوجي قائلاً:" أن هذه اللائحة تعد من أهم اللوائح الاقتصادية، لأنها تسهل للحكومة عملية استيراد الآلات والمكائن الحديثة من الخارج إلى المزارعين بأسعار مناسبة، وسيتم بحسب هذه اللائحة أصلاح جميع المكائن

والآلات الزراعية التالفة، وان الأموال التي خصصت لهذه اللائحة هي ٤٥٠ إلف دينار وهي قليلة لذا فقد ارتأت اللجنة الاقتصادية، بأن تضيف من عندها مبلغ قدره ١،٤٥٠،٠٠٠ دينار إي أن اللجنة أضافت ما مقداره مليون دينار على رأس مال لائحة أدارة المكائن والآلات الزراعية، واعتقد بان ذلك يتناسب مع طموحات الفلاح العراقي كما أن ذلك سيحدث انقلاباً صناعيا كبيرا في البلاد وسيؤدي إلى إحلال المكائن مقام الأيدي العاملة وتطور البلاد تطورا عصريا..."[٢٨٥].

ويبدو ان تلك اللائحة التي عرضها النائب الدملوجي، كانت على قدر كبير من الاهمية التي شغلت البعض من اعضاء مجلس النواب بالاستفسار للتوضيح عن فوائدها وامتيازاتها، ورداً على سؤال نائبي الحلة علي كمال وعلي حيدر سليمان[٢٨٦]، اللذين طالبا من النائب الدملوجي، إعطاء نسبة كحد أعلى للأرباح التي تجنى عند تطبيق هذه اللائحة، رد الدملوجي قائلاً:" أن الوضع لازال غير مستقر في البلاد لأن أثار الحرب باقية ولن تزول سريعاً، أما بشان تحديد نسبة حد أعلى للأرباح، فهذا أمر غير وارد فنحن ندفع للمستورد لكي نشتري السيارات والمكائن ربحا قيمته ٢٥% ونحن راضون، وفي العام الماضي كنا ندفع ٣٣%بما فيه رسوم الكمارك والمكوس ونحن راضون أيضاً، أذن الحالة غير مستقرة كما بينت والأولى بنا، أن نتريث قليلاً ولا نتسرع في حكمنا على فشل اللائحة، لأن الأرباح تتم حسب قانون العرض والطلب فلكل يوم سعره ولكل سعر ربحه"[٢٨٧].

وعلى هذا يمكن القول أن ما مر ذكره بأن طرح النائب الدملوجي، كان ينم عن شخصية تختزن خبرة اقتصادية لها المام عال بالاستيراد والتصدير وما يترتب على العرض والطلب من اسعار وارباح بشكل مقنع لا يترك مجالاً للشك فيما تطمح اليه اللائحة كما يمكن القول ان هذه الخبرة التي تحلى بها طرح النائب الدملوجي وفرتها له الحياة العملية التي شغل عمره بها اكثر مما وفرته له دراسته العملية التي ربما غرست فيه النظرة الشمولية لجميع نواحي الحياة ولربما كان لأشتغال اسرته بالتجارة وامتلاكهم الاراضي الزراعية، جعلته على خبرة عالية فيما يتعلق بمشاكلها أو بأساليب تطورها.

السياسة الخارجية

لم ينحصر دور النائب عبد الله الدملوجي خلال حضوره جلسات المجلس النيابي، على المجال الاقتصادي بفروعه الصناعية والتجارية والزراعية فقط، بل اتخذ من ذلك وسيلة للعبور إلى ميدان السياسة الخارجية فضلاً عن عضويته البرلمانية فقد اسندت اليه رئاسة لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي[٢٨٨].

.

وربما كان ذلك ناتج عن ثقة أعضاء المجلس بقدرة الدملوجي في هذا المجال بحكم تراكم الخبرة الناتجة من عمله السابق كوزير خارجية[٢٨٩]حيث ساهم النائب الدملوجي خلال وجوده في مجلس النواب كنائب عن لواء الموصل أو كوزير يحضر إلى المجلس ممثلاً عن الحكومة عندما يقتضي الامر حضوره في أنجاز العديد من الاعمال والمهام التي كلف بها.

وبتفويض من رئيس الوزراء توفيق السويدي وقع وزير الخارجية نوري السعيد في آذار العام ١٩٤٦مع الحكومة التركية معاهدة صداقة وحسن جوار واشترط السويدي ان لا تكون تلك المعاهدة، متعارضة مع تعهدات العراق لميثاق الجامعة العربية، غير ان الاتراك رفضوا ذلك الشرط في حين وافقت حكومة صالح جبر في آذار العام ١٩٤٧على المعاهدة دون قيد أو شرط[٢٩٠]، وحينما عرضت المعاهدة على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٤ حزيران العام ١٩٤٧[٢٩١]، صادق المجلس عليها بالأكثرية حيث كان عدد المصوتين ١٠١ نائباً وكان النائب عبد الله الدملوجي إلى جانب النواب المصوتين لصالح المعاهدة دون مناقشة منه[٢٩٢]، وربما جاء تصويت الدملوجي لصالحة المعاهدة دون مناقشة، يعود إلى محاولة منه إلى رد الجميل إلى تركيا وريثة الدولة العثمانية التي اهتمت بأجداده وأولتهم مناصب ذات شأن في مدينة الموصل.

وفي ١٠ نيسان العام ١٩٤٧، أبرمت بين العراق والاردن معاهدة الاخوة والتحالف بين البلدين، وعند تقديم تلك المعاهدة إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٠ أيار العام١٩٤٧ لمناقشتها واقرارها[٢٩٣]، صادق المجلس على تلك المعاهدة بالأكثرية، وكان النائب عبد الله الدملوجي من ضمن النواب الحضور الذين أيدوا تلك المعاهدة وكان عددهم ٨٧ نائباً من أصل ٨٨ نائباً[٢٩٤]، وكان من الطبيعي تحظى معاهدة الاخوة بين العراق والاردن بهذا التأييد النيابي نتيجة لروابط النسب بالأسرة الهاشمية الحاكمة في البلدين.

وفي ١٨ حزيران العام ١٩٤٧، تقدم ٢٠ نائباً من مجلس النواب من بينهم النائب عبد الله الدملوجي، بطلب إلى رئاسة المجلس طالبوا فيه أرسال برقية احتجاج على المظالم التي ترتكبها فرنسا في المغرب العربي وتعميمها على اعضاء هيئة الامم المتحدة[٢٩٥] ورؤساء حكومات الدول الكبرى ومجالسها النيابية ودول الجامعة العربية وبرلماناتها ومما جاء في تلك البرقية:" في الوقت الذي تتطلع فيه الامم المغلوبة على أمرها الى فجر عالم جديد تسود فيه مبادئ الحريات العامة وفي الوقت الذي تتطلع فيه الامم المذكورة إلى ميثاق الأطلنتيك[٢٩٦]

التي أقرها قيادة دول الحلفاء وأعلنوها على العالم المضطرب ابان محنة الحرب الكبرى والتي تكفل حق تقرير المصير... نعم في هذا الوقت الذي تتطلع فيه الأمم إلى استعادة حقوقها المغصوبة وتتحفز إلى المناداة بحقوقها الطبيعية في الحياة الجديدة لتأخذ مكانها بين مجموع الأمم المتحدة... تحقق فرنسا مثل ديمقراطيتها الفاشلة فتقف من بلاد المغرب العربي الابي موقف المعتدي الغاصب ومصادرة حرياته بأنواعها آمرة بسجن المجاهدين من ابنائه حتى التلاميذ الابطال منهم وتقتل الابرياء من شبابه أفراداً وجماعات واضعة تحت أقدامها الاماني القومية وحتى حقوق الانسان الاولية خانقة أضعف صوت يرتفع منهم للمطالبة بها معاقبة ابائهم بوسائلها التعسفية الجائرة... وبالنظر لما يربطنا مع اقطار المغرب العربي وشعبها من روابط تأريخية ولغوية ودينية وقومية... اننا نتقدم إلى المجلس العالي راجين العمل من جانبه على رفع المظالم عن شعب المغرب وعلى الوقوف صفاً واحداً لشد أزر ابنائه في سبيل حريته واستقلاله..."[٢٩٧].

تستحق برقية الدملوجي وبعض نواب المجلس النيابي، وقفة قصيرة فهي قبل كل شئ، تنم في تعابيرها عن موقف قومي شجاع واصيل تجاه ما تقوم به فرنسا تجاه اقطار المغرب العربي كذلك فأن تلك البرقية عبرت عن روح التضامن والاخوة الموجودة بين الاشقاء العرب في محنتهم تجاه تطلعاتهم المشروعة في الحرية والاستقلال وفي بناء دولتهم.

ويبدو أن لنص تلك البرقية أثره البالغ في بقية أعضاء مجلس النواب الذين قرروا بالأجماع، استنكار السياسة الجائرة التي تتبعها الحكومة الفرنسية ضد الشعب العربي في الشمال الافريقي[٢٩٨]، كما أكد المجلس على ضرورة رفع هذا الاضطهاد عن هذه الاقطار ومناصرتها في نيل حقوقها واستقلالها[٢٩٩]، حيث رفع اعضاء المجلس برقية احتجاج باسم رئيس المجلس عبد العزيز القصاب إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة ورؤساء حكومات الدول الكبرى ورؤساء كل من مصر وتركيا ولبنان وسوريا والاردن وإيران والسعودية وامانة الجامعة العربية ورؤساء المجالس النيابية في مصر وسوريا ولبنان والجلس التشريعي الاردني ومما جاء في برقية رئيس مجلس:" نرى بمزيد الاسف دولة كفرنسا كانت ضحية للاعتداء وحاربت من اجل حريتها واستقلالها تقف ضد شعوب شمال افريقيا التي تكافح اليوم من اجل حريتها وحقوقها المشروعة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبالنظر إلى ما يربط الشعب العراقي بالشعب المغربي من روابط تاريخية وقومية، اجتمع مجلس النواب العراقي في جلسته

المنعقدة في ١٨ حزيران العام ١٩٤٧ وقرر استنكار السياسة الرجعية التي تتبعها الحكومة الفرنسية مع شعوب شمال افريقيا وامرني " ويقصد رئيس المجلس " بان اقدم باسمه احتجاجي هذا طالباً مناصرتكم على رفع هذا الاضطهاد من هذه الشعوب ومناصرتها في نيل حقوقها واستقلالها..... رئيس مجلس النواب العراقي... عبد العزيز القصاب "[٣٠٠].

وقد بعث محمد طلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي، بجواب شكر إلى مجلس النواب العراقي على هذه المبادرة[٣٠١].

ومن خلال موقعه في رئاسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ساهم النائب عبد الدملوجي في أنجاز العديد من الإعمال التي كلف بها لعل أبرزها، اختياره في أيلول العام ١٩٤٧، عضواً في الوفد العراقي[٣٠٢] الذي أرسل إلى نيويورك، لحضور اجتماعات الدورة الثانية التي أقامتها الجمعية العامة التابعة إلى هيئة الأمم المتحدة بشان قضية فلسطين[٣٠٣].

كذلك ترأس النائب عبد الله الدملوجي لجنة التحقيق البرلمانية بشان التحقيق في التقصير في أمر فلسطين التي شكلتها وزارة نوري السعيد العاشرة في ١٠ شباط العام ١٩٤٩[٣٠٤]على ان ترفع اللجنة تقريرها إلى مجلس النواب وقد ضمت اللجنة فضلاً عن الدملوجي سبعة أعضاء من نواب المجلس[٣٠٥].

وعن أعمال تلك اللجنة قدم الدملوجي إلى اعضاء مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في١٢شباط العام١٩٥٠، تقريراً مفصلاً وطويلاً عن القضية الفلسطينية' عده بعض الباحثين بمثابة مرجع رسمي لمجمل هذه القضية نظراً لشموليته والمامه بأطرافها وعرضه الكثير من الحقائق الموثقة والدامغة التي كانت غائبة عن الجمهور[٣٠٦]، ثم تحدث رئيس اللجنة النائب الدملوجي عن مهمته قائلاً:" تشكلت هذه اللجنة بقرار من هذا المجلس المحترم وقد شرفني زملائي في اللجنة ان اكون رئيساً لها فاجتمعت اجتماعات طويلة وعقد جلسات مرهقة وطويلة فتقدمنا بكل امانة واخلاص بهذا التقرير ليرى المجلس رايه فيه "[٣٠٧].

ورداً على بعض الاستفسارات التي تقدم بها بعض نواب المجلس حول أهمية التقرير المذكور أوضح رئيس اللجنة النائب الدملوجي قائلاً:" لقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات طويلة وكانت تجري عادة في ليالي الصيف الحارة وقد توصلت بهمة أعضاها ان تجمع كل شاردة وواردة تخص هذه القضية في الوثائق والملفات الرسمية السرية والعلنية المحفوظة في وزارة الخارجية والدفاع فضلاً عن ديوان مجلس الوزراء وقد عملت على تدقيق وتدوين المعلومات التي

وردت في هذا التقرير، بكل أمانه وإخلاص ودقة كما أن اللجنة، لم تضف إي شيء من عندها ما عدا المقدمة والخاتمة الموجزة "[٣٠٨].

يبدو أن تلك الكلمات كانت هي الأخيرة في العمر النيابي للنائب عبد الله الدملوجي، إذ سرعان ما تقدم باستقالته إلى مجلس النواب في جلسته الحادية عشر في الأول من آذار العام ١٩٥٠، نظراً لتبوئه منصب سفير للعراق في إيران وقد نص كتاب استقالته من المجلس النيابي على ما يلي:

السيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب المحترم.

بعد التحية والاحترام.

"أجد نفسي ملزماً بتنفيذ الإرادة الملكية بتعييني سفيراً للعراق في طهران، لذا فأني أعتبر نيابتي عن لواء الموصل قد انتهت، فأتقدم إلى معاليكم وكافة الزملاء الأفاضل في المجلس النيابي بجزيل الشكر والتقدير اتجاه الزمالة الطيبة والحسنة التي لقيتها من جنابكم الموقر طيلة مدة بقائي بينكم.

وأسال الله سبحانه أن يوفقكم جميعاً وإياي لخدمة بلادنا العزيزة تحت ظل صاحب جلالة الملك المفدى ورعاية صاحب السمو الملكي وولي عهده ووصيه المعظم... موقع... عبد الله الدملوجي "[٣٠٩].

واستنادا إلى أحكام المادة الخامسة عشر من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، قبلت استقالته في ٦ آذار العام ١٩٥٠[٣١٠].

ويبدو ومن خلال ما مر فأن دور عبد الله الدملوجي وطروحاته في مجلس النواب، لم تنحصر في مجال واحد فحسب، بل تعدت ذلك إلى مجالات ومهام عديدة وهذا أن دل على شيء، فإنما يدل على مدى الكفاءة والمقدرة والحنكة السياسية والثقافة العالية التي كان يتمتع بها الدملوجي وهذا ما لاحظناه مراراً من خلال طروحاته وترأسه للكثير من اللجان والوفود التي شكلها المجلس في مجال السياسة والاقتصاد كما اننا لاحظنا مدى امانته في عمله وحرصه الشديد على انجازه في الوقت والزمان المحددين.

الدملوجي والايام الأخيرة من حياته

اصيب عبد الله الدملوجي في سنوات حياته الاخيرة بمرض عضال " سرطان المعدة " مما أضطره إلى السفر إلى خارج العراق قاصداً النمسا والولايات المتحدة الامريكية لغرض التداوي والعلاج، ويبدو ان تلك الرحلات لم تكلل بالنجاح نظراً لتفاقم المرض عليه الامر الذي نتج عنه تدهور حالته الصحية وحتم عليه العودة إلى بلده العراق حيث توفي في بغداد في الثاني من كانون الأول العام ١٩٧١عن عمر ناهز الحادي والثمانون عاماً قضى معظمها في دوائر

الدولة العراقية من اجل خدمة وطنه وشعبه حيث نقل جثمانه إلى مسقط راسه مدينة الموصل ودفن في مقابر الاسرة المعروفة بـ مقبرة وادي عكاب[٣١١]، وهكذا انطوت صفحة شخصية عراقية بعد ان تركت تراثاً مهماً من خلال عمله كعضو في البرلمان العراقي أو حينما عمل في السلك الدبلوماسي نأمل أن يكون عبرة للقائمين بمثل مهامه في دوائر الوطن ينفع بها وطنه ولو بكلمة طيبة.

الخاتمة

لمّا كان عرض المادة وتحليلها وبيان الاستنتاجات الرئيسية التي امكن بلوغها قد تمّ في آنٍ واحد خلال البحث فليس المقصود من هذه الخاتمة الموجزة سوى التذكير ببعض ما مرّ.

ينتسب عبد الله الدملوجي إلى أسرة عربية عريقة معروفة بالعلم والجاه والثراء نزحت قبل أربعمائة عاماً من بلاد اليمن، ولد في أرضٍ شكلت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وتوفي مواطناً في دولة مستقلة وقد امتدت حياته لثمانية عقودٍ ونّيف ١٨٩٠– ١٩٧١.

كان لأسرته أثر كبير في نشأته الاولى وتكامل شخصيته وبحكم وجاهة وغنى ونفوذ تلك الاسرة وعلاقتها بالدولة العثمانية، تهيأت لعبد الله الدملوجي فرصة الدراسة في اسطنبول فتخرج طبيباً في مدارسها ثم التحق ضابطاً احتياط في الجيش العثماني.

وبالرغم من أن شخصية عبد الله الدملوجي كانت واضحة، إلاّ أن الاجتهادات كانت مختلفة في تقييم هذه الشخصية.

وإذ شهِدَ عبد الله الدملوجي في شبابه الامبراطورية العثمانية تسعى مرات عديدة لتطوير وتجديد نفسها فأن صوت الارادة العربية في الوقت ذاته كان قد بدأ بالإعلان عن نفسه وأصبح مسموعاً.

قرر عبد الله الدملوجي عند بدء الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤ العودة

نهائياً إلى وطنه العراق بعد انفصال العراق عن جسم الدولة العثمانية عند احتلال بريطانيا له وكان ذلك يعني اليه انتهاء نفوذها هناك وقد شجعه على ذلك الحاح أصدقائه ورغبته في الاهتمام بشؤون املاك عائلته الموجودة في العراق.

إلا أن الدملوجي ولأسباب كثيرة التحق في العام المذكور للخدمة في بلاط الامير النجدي عبد العزيز آل سعود، فمكث فيه لمدة تجاوزت الخمسة عشر عاماً حيث عاش الدملوجي فيها معززاً مكرماً ذا حظوة أوصلته إلى بعض المناصب الرفيعة في ذلك البلاط الذي خدمه الدملوجي بكل خبرته حتى أصبح شاهداً ومؤثراً في الكثير من الاحداث والتحولات السياسية الكبيرة التي شهدتها الجزيرة العربية.

وفي العام ١٩٢٨ قرر الدملوجي العودة إلى وطنه الام العراق ليتولى العديد من المهام الادارية والمناصب الرفيعة في الدولة العراقية موظفاً خبرته الادارية والعملية التي اكتسبها بمر السنيين والتي جعلت من شخصيته محط تقدير واحترام في تلك المناصب.

وكان من تلك المناصب وجود الدملوجي في كرسي النيابة ممثلاً عن ابناء مدينته الموصل دعا من خلاله إلى ضرورة وجود رقابة في جميع الدوائر ولا سيما تلك التي تخص المشاريع الكبرى كونها تسهم في التقليل من الفساد والاسراف والاهمال في الحفاظ على المال العام فضلاً عن مطالبته بالترفيه عن الشعب وتحسين أحوال الفقراء فكان أول المدافعين عن حقوق هذه الشريحة.

وقبل الختام فأن كان هناك ما يسجل على شخصية عبد الله الدملوجي والذي نجد من الصعوبة بمكان هضمه وتقبله هو موقفه وصيرورته، ناطقاً باسم حكومة نجد والحجاز حتى صار سعودياً أكثر من السعوديين أنفسهم وهو العراقي فكان عليه مهما حصل عليه من حكومة نجد من إغراءات أو أغدقت عليه من عطاء وهبات، أن لا ينسى وطنه العراق فالواجب عليه على الاقل، أن يعتزل أو يطلب الاعفاء من المشاركة بوفد جاء للمساومة على حدود وطنه والادهى من ذلك، موقف الحكومة العراقية فيما بعد إذ استخدمته في مناصبها العليا متناسية مواقفه المحابية لحكومة نجد والحجاز على حساب وطنه العراق التي تدخل في باب التفريط بحقوق الوطن.

وأخيراً ومن كل ما سبق يبدو واضحاً أن تاريخ حياة الشخصيات السياسية المتميزة ونشاطهم السياسي ومنهم شخصية مترجمنا أمرٌ جدير باهتمام الباحثين الذين بوسعهم أن يسلطوا أضواء جديدة على جوانب تاريخية مما يعنيهم من مواضيع وأمور.

هوامش البحث

(١) عن تفاصيل مؤلفاتهم. ينظر قائمة المصادر.

(٢) عهد التنظيمات: أطلق هذا المصطلح على الحقبة التي بدأت في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ – ١٨٣٩ وهي جملة اصلاحات متواصلة تمثلت بمراسيم وإجراءات وقوانين ونظم تواصلت بعد وفاة السلطان المذكور في عام ١٨٣٩ ولحين تعليق السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ – ١٩٠٩ الدستور العثماني الصادر في العام ١٨٧٦ وكانت حقيقة هذا التوجه هو للوقوف بوجه ضغط التنافس الاستعماري لتقسيم الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل. ينظر: خالد زيادة، اكتشاف التقدم الاوربي، بيروت، ١٩٨١، ص٤٥؛ عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ – ١٨٧٧، الآداب "مجلة"، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٦١، ص١١١.

(٣) ينظر: عكاب يوسف الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسية العراقية حتى العام ١٩٦٤، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص٢٠؛ عبد الوهاب عباس القيسي، المصدر نفسه، ص١١١.

(٤) ينظر: خالد زيادة، المصدر السابق، ص٤٥؛ عكاب يوسف الركابي، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢١.

(٥) ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني١٦٣٨ – ١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩، ص ٣٥؛ عكاب يوسف الركابي، المصدر السابق، ص٢٢.

(٦)ينظر: اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٠٠.

(٧) جمعية الاتحاد والترقي: ظهرت جمعية الاتحاد والترقي كجمعية سرية في سلانيك في إسطنبول على يد شباب من الترك والعرب والكرد والأرمن وغيرهم ونجحت بانقلابها في ٢٤ تموز العام ١٩٠٨ في إجبار السلطانعبد الحميد الثاني على إعادة العمل بدستور "مدحت باشا" لعام ١٨٧٦ وفي نيسان من السنة التالية، حاول السلطان عبد الحميد الثاني القيام بانقلاب ضد الاتحاديين، إلا ان تدخل الجيش اعاد للجمعية سلطتها الأمر الذي أدى إلى خلع السلطان وتنصيب اخيه رشاد سلطاناً بأسم محمد الخامس، وما أن أحكمت الجمعية قبضتها على السلطة حتى تبنت سياسة متطرفة تدعو إلى تتريك عناصر الامبراطورية المختلفة وسعت إلى تنفيذها باتخاذ اجراءات اكثر تعسفاً واستبداداً، هذا

التبدل المفاجئ في سياسة الجمعية، احدث ردود افعال حادة في العراق تجاهها. للمزيد من التفاصيل. ينظر: فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٧؛ نادية ياسين عبد، الاتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم أواخر القرن التاسع عشر ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٣٣ وما بعدها.

(٨) الحزب الحر المعتدل: تأسس الفرع الرئيس لهذا الحزب في العاصمة إسطنبول على يد ٣٢ نائباً من القوميات المختلفة التي كانت منضوية تحت لواء الدولة العثمانية في ٢١ تشرين الثاني العام ١٩٠٩ وكان هدفه زيادة الاتحاد بين هذه القوميات مع ضمان احتفاظ كل منها بشخصيتها في إطار حكم لامركزي ورابطة عثمانية ثم فتح فروعاً في البصرة وغيرها من المدن. للمزيد. ينظر: حميد أحمد حمدان التميمي، دراسة في تطور الاوضاع السياسية في البصرة ١٩٠٨-١٩١٤، البصرة، ١٩٩٠، ص٣٠.

(٩) للتفاصيل. ينظر: آرنست – آ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة، صالح احمد العلي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٥٣؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٠، ص ص ٢٥٢ – ٢٦٣؛ حميد احمد حمدان التميمي المصدر السابق، ص ص ٢٩ – ٣٣.

(١٠) عصبة الأمم: أول منظمة عالمية للحفاظ على الامن والسلم الدوليين وهي من ثمار مؤتمر فرساي للسلام الذي عقد بعيد الحرب العالمية الأولى لإعادة رسم الخريطة السياسية لعالم ما بعد الحرب، شكلت مواد ميثاق العصبة المواد الست والعشرون من معاهدة فرساي التي وقعت يوم ٢٨ حزيران العام ١٩١٩ لتدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها ومعها الميثاق الذي عد جزءَ لا يتجزأ منها يوم ١٠ كانون الثاني العام ١٩٢٠ وفي هذا التاريخولدت عصبة الأمم في حين ولدت الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول العام ١٩٤٥. للمزيد. ينظر: صادق حسن السوداني، صفحات من تاريخ عصبة الأمم، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٣، ص٥.

(١١)أغا: كلمة تركية الاصل تعني السيد او الموظف من الدرجة الوسطى قد يكون عسكرياً أو مدنياً في بيت عظيم الشأن. للمزيد. ينظر: ستيفن همسليلونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ٣٤٥.

(١٢) جزيرة ابن عمر: أو جزيرة قردو كما يسميها السريان، جزيرة تركية قديمة بعيدة عن المدن وقد ذكر الواقدي ان الجزيرة

بناها رجل يدعى عبد العزيز بن عمر ومنه اشتقت اسمها الحالي،وهي الان بلدة وقضاء بمحافظة شرناق التركية الواقعة على نهر دجلة وغالبية سكانها هم من الاكراد والأشوريون والسريان بالإضافة الى العرب. للمزيد من التفاصيل. ينظر: لويس معلوف، المنجد في الاعلام، منشورات ذوي القربى، ط٤، بيروت،١٩٩٦، ص٢٠٢.

(١٣) ينظر: إبراهيم خليل أحمد العلاف، آل دملوجي ودورهم في التاريخ الحديث، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص١٨؛ الموقع الالكتروني:
http://www.allaPblogspot.com

(١٤) أغا الانكشارية: أي قائد الانكشارية، والانكشارية: كلمة تركية اصلها يكنجري ومعناها الجنود الجدد، اسم يطلق على فرق المشاة النظاميين التي كونها العثمانيون في القرن الرابع عشر واصبحت اكبر قوة عندهم مكنتهم من الفتوح الواسعة التي قاموا في ذلك القرن، ولا يزال الوقت الذي انشئت فيه فرقة الانكشارية وكيفية انشائها من الامور غير المتفق عليها بين جمهرة المؤرخين. ينظر: علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨- ١٧٥٠، دراسة في احواله السياسية، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٦. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير.

(١٥) ولد السلطان مراد الرابع في ٢٧ تموز العام١٦١٢وهو الابن الخامس للسلطان أحمد الأول وقد ارتقى مراد العرش في ١٠ أيلول العام ١٦٢٣بعد التمرد الانكشاري الذي أطاح بحكم مصطفى الأول، وكان صبياً لا يتجاوز عمره الثانية عشرة عند اعتلائه العرش، الا انه يعتبر من السلاطين القلائل الذين استطاعوا في السنوات الأخيرة من حكمهم ان يحكموا البلاد حكماً فعلياً، حيث تمكن من اعادة الحيوية والنشاط إلى جسم الدولة العثمانية، استطاع السلطان مراد ان يطرد الفرس من بغداد واستحق لقب "غازي بغداد"، توفي في العام ١٦٤٠. للمزيد. ينظر: علي شاكر علي، المصدر السابق، ص٤١.

(١٦) ينظر: أزهر العبيدي، أسماء والقاب موصلية، بغداد،١٩٩٩، ص١٠٢؛ براهيم خليل العلاف، آل دملوجي ودورهم، موصليات "مجلة"، العدد ١١، حزيران، الموصل، ٢٠٠٥، ص١٩؛ عماد غانم الربيعي، بيوتات موصلية، ج١، دار الكتب والوثائق، بغداد،٢٠٠٢، ص١٣٦.

(١٧) هي مدينة جبلية تقع في جنوب اليمن بين دائرتي عرض ١٢،٥-١٤ شمالا وبين خطي طول ٤٣-٤٥ شرقا يحدها من الشمال وادي نخله والصيحة من الجنوب ويحدها من الغرب البحر الاحمر ومن

.

الشرق مدينتي الضالع والحواشب. للمزيد من التفاصيل. ينظر: هند فخري سعيد، اليمن في عهد حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨، دراسة لأوضاعها الادارية والسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٤، ص٧٥.

([١٨]) ينظر: أزهر العبيدي، ذاكرة عراقية، المدى "جريدة "، العدد ٣٥٤٤، بغداد، ٢٣ تموز ٢٠١٢.

([١٩]) ينظر: مذكرات عبد الله الدملوجي، مخطوط محفوظ لدى الباحث، الورقة رقم ١. وسوف نشير اليها فيما بعد بـ عبد الله الدملوجي، المذكرات...؛ عماد غانم الربيعي، المصدر السابق، ص١٣٧.

([٢٠]) ولد توفيق سعيد الدملوجي في ٢٥ كانون الاول العام ١٨٩٤ودرس في مدينة الموصل على يد الملالي ثم التحق بالمدرسة الرشيدية العسكرية في بغداد في اوائل العام ١٩٠٦، سافر بعدها في العام ١٩١٠الى اسطنبول لإكمال دراسته في المدرسة الاعدادية العسكرية التي كانت تشتهر بنظامها العسكري الصارم شارك توفيق الدملوجي بعد تخرجه في الحرب العالمية الاولى وتحديداً في الحرب العثمانية الروسية التي كانت تدور رحاها على الاراضي الايرانية، إذ تم اسره من قبل الروس الذين أرسلوه الى معسكرات الاعتقال في سيبيريا وفي أذار العام ١٩٢١ اطلق سراحه وعاد الى العراق حيث شغل العديد من المناصب الادارية المهمة في الدولة العراقية، منها عمله مرافقا شخصيا للملك فيصل الاول في ٢٣ اب العام ١٩٢١وبقي في هذا المنصب الى ان تم عزله منه في ١٥ تشرين الاول من العام ١٩٢٤، كما تولى العقيد توفيق الدملوجي، مناصب مهمة في الجيش العراقي، منها أمرية المدرسة العسكرية الملكية في العام ١٩٣٧، ومديرا لإدارة = =الميرة والتموين في بغداد في ١٥ شباط العام ١٩٣٩، وهذا المنصب كان يعادل حينذاك، منصب معاون رئيس اركان الجيش، وفي ٥ أيلول العام ١٩٤٠، احيل توفيق على التقاعد برتبة عقيد في الجيش العراقي، وفي ٨ كانون الاول العام ١٩٨٣ توفي ودفن في مقبرة الكرخ ببغداد. للمزيد. ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، دار الفارس، بيروت،٢٠٠٠، ص٧؛ المدى "جريدة"، العدد ٣٥٤٤، بغداد ٢٣ تموز ٢٠١٢.

([٢١]) ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، دار الفارس، بيروت،٢٠٠٠، ص٧؛ عبدالفتاح علي البوتاني، صفحات من الذاكرة الموصلية، مجموعة مقالات ومقابلات ومواضيع عن تاريخ الموصل

القريب، مركز الدراسات الكردية لحفظ الوثائق، دهوك،٢٠١١، ص٦١.

(٢٢) ولد نوفل خالد عبد الله الدملوجي في بغداد العام ١٩٥٦ وفيها اكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ثم التحق بكلية الطب في جامعة بغداد وتخرج فيها في العام ١٩٨٠، مارس مهنته كطبيب اختصاص في مستشفى صدام "مستشفى الامام علي "ع" حاليا" في مدينة الصدر لمدة سنتين ثم التحق بالخدمة العسكرية الالزامية في العام ١٩٨٥وعمل ضمن خدمته في مستشفى العمارة العسكري، وفي العام ١٩٨٨ أكمل دراسته العليا في الكلية الطبية ببغداد وحصل على شهادة الماجستير في اختصاص العظام والكسور في العام ١٩٩٢، وفي العام التالي حصل على الدكتوراه البورد العراقي في المفاصل والكسور، سافر نوفل الى خارج العراق وعمل في العديد من الدورات التي كانت تقام بجراحة العظام ثم عاد الى العراق في العام ٢٠٠٢ وعمل في المجال الخاص حيث أفتتح له عيادة خاصة به في بغداد ثم التحق بوزارة التعليم العالي في العام ٢٠٠٨ وعمل في الكلية الصحية الطبية "مجمع الكليات التقنية في باب المعظم"، حيث عمل كرئيس قسم للعلاج الطبيعي ومدير العيادات التعليمية فيها، يعمل حاليا و رئيس قسم العلاج الطبيعي في كلية التقنيات الصحية والطبية في باب المعظم وله عيادة خاصة في منطقة الوزيرية ببغداد. مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٣.

(٢٣) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ٩ أيلول ٢٠١٣.

(٢٤) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ١٠ أيلول ٢٠١٣.

(٢٥) مقابلة شخصية مع محمد توفيق الفخري، الموصل، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٣. وهو من أقارب عائلة عبد الله الدملوجي.

(٢٦) لم يتمكن الباحث من الحصول على تعريف لهذه العائلة على الرغم من الجهد الحثيث الي بذله في هذا الاتجاه.

(٢٧) ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي، المصدر السابق، ص٧.

(٢٨) ينظر: عبد المنعم الغلامي، آل دملوجي من أسر الموصل العريقة، صدى الاحرار الموصلية، "جريدة "، العدد ١٦٧، بغداد ١١ تموز ١٩٥٢.

(٢٩) عاش النبي جرجيس في فترة ما بعد السيد المسيح (ع) وقد أدرك بعض الحواريين، أرسلة الله عز وجل الى أحد الملوك الطغاة في مدينة الموصل يدعوهم الى عبادة الله عز وجل، فرفضوا دعوته وقتلوه وصلبوه ثلاثمرات، فأهلك الله ذلك

.

الملك وجميع من في مملكته. للمزيد من التفاصيل. ينظر: أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري، "ت ٣١٠هـ-٩٢٢م" تاريخ الرسل والملوك، ج١، تحقيق نخبه من العلماء الاجلاء، ط٤، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٦٥؛علي ابن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر،ج٦، ط٢، دار الهجرة، قم، ١٩٨٤، ص٧٠٩.

(٣٠) ينظر: صدى الاحرار "جريدة "، العدد١٦٧، بغداد ١١ تموز ١٩٥٢.

(٣١) في ٢٠ اذار العام ١٧٢٥ ولد عبد الحميد الاول بن السلطان أحمد الثالث وفي العام ١٧٨٤ تولى حكم الدولة، شهد عهده الكثير من الحروب بين الامبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية والنمسا وتجددت هذه الحروب بعد وفاته في العام ١٧٨٩ إذ خلفه أبن أخيه سليم الثالث في الحكم. للمزيد. ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني ١٧٢٦-١٨٣٤، النجف، ١٩٧٥، ص٣٠. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير.

(٣٢) ينظر: صدى الاحرار، "جريدة"، العدد١٦٧، بغداد، ١١تموز ١٩٥٢؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٦١.

(٣٣) سليم الثالث: تولى العرش في العام ١٧٨٩ وهو عام الثورة الفرنسية، وفي تلك الأيام كانت الإمبراطورية العثمانية تحث الخطى على طريق الضعف والتفكك حيث فقدت بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا وبلاد القرم وأزوف، بعد تلك الانتكاسات السياسية والعسكرية تفاقمت مشاكل الدولة الداخلية وانتشرت الفتن وساءت الأوضاع إلى حد أن الإمبراطورية العثمانية بدت وكأنها دخلت مرحلة الانهيار، وامام ذلك باشر سليم الثالث بالكثير من المشاريع الإصلاحية منها عقد الصلح مع روسيا القيصرية ومع إمبراطورية النمسا وتشكيل فرق عسكرية عرفت بالانكشارية لتدريبها حسب النسق الأوربي، لكنها هذه الفرق هي التي عزلت سليم في العام ١٨٠٧ ونصبوا مكانه السلطان مصطفى الرابع، وفي ٢٨ حزيران العام ١٨٠٧ قتل سليم الثالث. للمزيد من التفاصيل. ينظر: عبد الأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية،ج٤، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٧٠.

(٣٤) مدينة تركية تقع على الشاطئ الشرقي لبحيرة وان. للمزيد من التفاصيل. ينظر: المنجد في اللغة والاعلام، دار الشروق، بيروت،١٩٨٤، ص٧٤٠.

(٣٥) وردت في الاصل محافظة دان.

(٣٦) ينظر: أديب توفيق الفكيكي، تأريخ أعلام الطب العراقي الحديث،ج١، بغداد،١٩٨٩، ص ص١٧٧-١٧٨؛ الدكتور أبراهيم خليل أحمد العلاف، آل دملوجي ودورهم في التاريخ الحديث...، ص٨٤.

http://www.allaPblogspot.com.

(٣٧) ينظر: العقيد توفيق الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص٧؛ عماد غانم الربيعي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣٨) له العديد من المؤلفات منها كف المعارض ببراءة أبن عربي وأبن الفارض فضلا عن كتاب شرح عصام في علم الوضع. لم يتسن للباحث الاطلاع على تلك المؤلفات على الرغم من الجهد الذي بذله في هذا الاتجاه.

(٣٩) ولد محمد أينجه بيرقدار في قصبة بأرطين من أعمال قسطموني، وهو تركي الاصل خدم بالسلك العسكري في مصر وبلاد الشام كما عين واليا على بغداد في العام ١٨٣٣، وفي العام ١٨٣٥ صدر فرمان سلطاني بتعينه واليا على الموصل وقد عمل بعد تعينه مباشرة على تطبيق "القرعة" اي التجنيد الالزامي في الموصل، استمر حكم محمد أينجه بيرقدار لمدة ثمان سنوات، توفي بيرقدار في العام ١٨٤٣ ودفن في جامع نبي الله شيت بالموصل. للمزيد من التفاصيل. ينظر: علي شاكر علي، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية ١٨٣٩- ١٨٧٦، موسوعة الموصل الحضارية،ج٤، دار الكتب للنشر، الموصل،١٩٩٢، ص ص١٧٥- ١٧٦؛ نمير طه ياسين، بدايات حركة التحديث في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في معهد الدراسات الدولية في الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٠٠؛ أحمد علي الصوفي، تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل، الموصل، ١٩٤٩، ص ص١٤ – ١٧.

(٤٠) ينظر: صدى الاحرار"جريدة "، العدد١٦٧، بغداد ١١ تموز١٩٥٢.

(٢) ولد عبد المجيد الاول بن السلطان محمود الثاني في ٢٢ نيسان العام ١٨٢٢ في قصر الباب العالي، وتلقى تعليمه الاوربي وكان يجيد اللغة الفرنسية، تولى عرش السلطنة وله من العمر ١٧ عاماً بعد وفاة والده وكانت الدولة في غاية الاضطراب، وفي عهده تمكن عبد المجيد من الانتصار في حرب القرم واستعادة سوريا العثمانية من حكم محمد علي باشا، ادخل عبد المجيد في عهده اصلاحات عديدة في القوانين العثمانية ورمم المسجد النبوي، استحدث السلطان عبد المجيد "الوسام المجيدي" المسمى على اسمه وقدَمه على الوسام الحميدي الذي استحدثه والده محمود

الثاني بعد الانتصار في حرب القرم، توفي عبد المجيد في العام ١٨٦١ وخلفه السلطان عبد العزيز الاول. ينظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٥.

(٤١) ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص٧.

(٤٢) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم ١.

(٤٣) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ١٠ أيلول ٢٠١٣.

(٤٤) ينظر: المقابلة نفسها.

(٤٥) أشار الدكتور علي الوردي في كتابه لمحات اجتماعية بأن لقب افندي كان يمنح لموظفي الدولة العثمانية وكذلك لخريجي المدارس العثمانية. للمزيد من المعلومات. ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج٣، ط٢، دار الراشد، بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٠.

(٤٦) ينظر: ابراهيم خليل أحمد العلاف، موسوعة المؤرخين العراقيين المعاصرين،ج١، دار ابن الاثير، بغداد،٢٠١١، ص ١٤٣؛ علي صالح الكعبي، دراسات تاريخية عن العشائر والاعلام العراقية،ج١، مؤسسة دلتا للطباعة، بيروت،٢٠١٠، ص٢٨٢؛ إبراهيم خليل أحمد العلاف، صديق الدملوجي١٨٨٠-١٩٥٨أداريا وكاتبا ومؤرخاً، مدونه منشوره على شبكة الانترنيت، الاثنين ١١ شباط ٢٠١٣.

(٤٧) الفرامين: مفردها فرمان وهي كلمة إيرانية الاصل وتعني الإرادة السلطانية التي يصدرها السلطان بتعيين شخص أو بإعطاء شيء. للمزيد من التفاصيل. ينظر: تتين صادق جعفر الأنصاري، العراق في عهد الوالي سليمان باشا الكبير ١٧٨٠- ١٨٠٢، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٨، ص٣٥.

(٤٨) لم يتسن للباحث الاطلاع عليها. للمزيد من التفاصيل. ينظر: صدى الاحرار"جريدة "، العدد١٦٧، بغداد، ١١تموز١٩٥٢.

(٤٩) ينظر: نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣، ص٦٥؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،ج٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٢٠.

(٥٠) السرج خانه: كلمة تتكون من مقطعين الأول السرج ويعني سرج الحصان وخانه وتعني مكان عمل سروج الخيول ومحلة السرج خانه تقع في منتصف مدينة الموصل

وتشتهر الآن ببيع الاقمشة الرجالية والنسائية وترتادها النساء بصورة مستمرة لشراء مواد التجميل والزينة وغير ذلك من المواد الآخرى. ينظر: أزهر سعد الله العبيدي، الموصل عبر التاريخ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١،ص٣٣٤.

(٥١) ينظر: إبراهيم خليل أحمد العلاف، آل دملوجي ودورهم في التاريخ الحديث...، ص٥.

(٥٢) مير بصري: عراقي من الطائفة اليهودية ولد في بغداد في العام ١٩١١، درس الاقتصاد والآداب العالمية ثم شغل وظائف كثيرة في الدولة العراقية بعد تشكيلها في ٢٣ آب العام ١٩٢١ منها ملاحظ موظف لوزارة الخارجية في العام ١٩٢٨ ورئيس الطائفة الموسوية في العراق في العام ١٩٧١، غادر بصري العراق هو واسرته في العام ١٩٧٤واستقر في لندن، أصدر بصري عدد من الكتب القيمة استخدم قسماً منها في هذا البحث، توفي بصري في العام ٢٠٠٦. للمزيد. ينظر: فاتن محي حسن، مير بصري حياته سيرته الذاتية ونشاطاته ١٩١١-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١١.

(٥٣) ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٥٤) ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،ج٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨، ص١٦٠؛ *the whos who of Iraq, the Iraq directory, London, for 1936,p568.*

(٥٥) ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص٧.

(٥٦) أسرة العقراوي: عقرة بلدة قديمة في شمال العراق وقد ذكرها العرب القدامى باسم" العقرة الحميدية " وكذلك قالوا العقر قلعة صجنة في جبال الموصل أهلها أكراد وهي شرق الموصل قضاء تابع لمحافظة نينوى وكل افراد هذه الاسرة غلب عليهم تسمية عقراوي نسبة إلى مدينة عقرة التي عاشوا فيها منذ مئات السنين حيث تمتلك هذه الاسرة خلفية تاريخية مشرفة ومشرقه وقد رفدت المسيرة العلمية والمعرفية والتربوية بأسماء لامعة مثل الدكتور متي عقراوي وغيره. للمزيد. ينظر: عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق، المجلد الرابع، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٢٦.

(٥٧) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ١٠ أيلول ٢٠١٣.

(٥٨) ينظر: عماد غانم الربيعي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٥٩) صديق الدملوجي: ولد في ٧ آذار العام ١٨٨٠ في الموصل وفي مدارسها اكمل دراسته ثم عمل موظفاً في الموصل بعدها أصبح في العام ١٩٠٥مديراً لناحية مدينة مزوري " أتروش "، اتجه نحو الصحافة فعمل محرراً في جريدة النجاح الموصلية التي صدر عددها الأول في ١٢ تشرين الثاني في العام ١٩١٠ وكانت تلك الجريدة لسان حال حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديينالذي قرر على اثره طرده من الوظيفة فأضطر إلى الاختفاء في الموصل خوفاً من بطش السلطات العثمانية متخذاً من عشائر الطائفة الإيزيدية المنتشرة هناك مكاناً لتواجده الامر ساعده في بناء علاقة جيدة ربطته مع زعمائهم أسهمت إلى حد كبير في تأليف كتابة " اليزيدية " الذي اصدره في العام ١٩٤٩، ثم اختار صديق " امارة بهدينان الكردية في العمادية " لتكون مدخلاً لدراسته كما الف كتاباً اخر سماه " الانقاض " وعندما تأسست الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١عاد صديق إلى الموصل وعمل قائممقام لقضاء تلعفر والقرنة والشطرة إلا أنه عزل في العام ١٩٢٧ بعدها عمل في الزراعية والتأليف وبسبب صراحة صديق وجرأته في قول الحقيقة، فان الكثير من مؤلفاته منعت من التداول وفي ١٥ نيسان العام ١٩٥٨، توفي صديق تاركاً العديد من المؤلفات التاريخية الرصينة التي غدت مصدراً للكثير من الباحثين والمؤرخين. للمزيد. ينظر: عبدالرزاق الحسني، اليزيدية في ماضيهم وحاضرهم، المكتب العربي، بغداد، ١٩٨٠، ص١٥؛ سامي سعيد الاحمد، اليزيدية أحوالهم ومعتقداتهم، بغداد، ١٩٧١، ص١٤؛ سعيد الديوه جي، اليزيدية، بغداد، ١٩٧٣، ص٢١؛ صدى الاحرار، " جريدة "، العدد،١٦٧، بغداد ١١ تموز١٩٥٢.

(٦٠)فاروق الدملوجي: ولد في الموصل في ١٦ آذار العام ١٨٨١ واكمل دراسته الاولية فيها ثم درس في كلية البيطرة الملكية بإسطنبول التي تخرج فيها في العام ١٩٠٠، وبعد تخرجه شغل وظائف عدة كان أخرها مديراً لإدارة البيطرة العامة في بغداد، بعدها احيل على التقاعد في العام ١٩٣٨حيث تفرغ للبحث والدراسة إذ درس علم اللاهوت وتمكن من كتابة العديد من المؤلفات في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر كتابه " تاريخ الاديان" في خمسة اجزاء فضلاً عن كتابه "هذا هو الاسلام" الذي طبع في العام ١٩٦٧. للمزيد. ينظر: أحمد العلاونة، نظرات في كتاب الاعلام، المكتب الاسلامي، بيروت،٢٠٠٣، ص٢٠٢؛ خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين

والمستشرقين،ج٥، دار العلم للملايين، ط١٥، بيروت،٢٠٠٢، ص١٢٩؛ فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير،ج١، ط٢، الرياض،١٩٨٣، ص٧٦١؛ أحمد العلاونة، ذيل الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار المنارة، جدة، السعودية، ١٩٩٨، ص٢٩٠.

(٦١)ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص٧؛ ينظر: ابراهيم خليل أحمد العلاف، تاريخ الموصل الحديث دراسات ومقالات، الموصل،٢٠٠٧، ص٢٥٧.

(٦٢) ينظر: صدى الاحرار" جريدة"، العدد١٦٧، بغداد، ١١ تموز، ١٩٥٢.

(٦٣) مقابلة شخصية مع محمد توفيق الفخري، الموصل، ٨ تموز٢٠١٣. وهو ابن خال عبد الله الدملوجي.

(٦٤) ينظر: إبراهيم خليل أحمد العلاف، آل دملوجي ودورهم...، ص١٩.

(٦٥) مقابلة شخصية مع محمد توفيق الفخري، الموصل، ٩ تموز ٢٠١٣.

(٦٦) ينظر: العقيد توفيق سعيد الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص١٣.

(٦٧) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم١.

(٦٨) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ١١ أيلول، ٢٠١٣.

(٦٩) الكتاتيب: مفردها " كتاب" والكتاب موضع تعليم الكتاب أي الكتابة وقد أستعمل في العصر العباسي الاول فكان لتعليم الصبيان والكتاب هو المدرسة الاولى التي يدخلها الطفل بعد سن السادسة، أما الغرض منه فهو تعليم أصول الكتابة والدين. للمزيد من التفاصيل. ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨- ١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩، ص ص٤٧- ٥٥.

(٧٠) وهم المعلمون الذين يعلمون الاطفال القراءة والكتابة وحفظ القران الكريم والحساب في مدرسة دينية التي كانت عبارة عن حجرة صغيرة في المسجد أو في دار الملا أو دكانه، وللملا الصلاحية الواسعة في تربية الولد بحسب القول المأثور لك اللحم ولي العظم. للمزيد من التفاصيل. ينظر: إبراهيم خليل احمد العلاف، حركة التربية والتعليم، موسوعة الموصل الحضارية...، ج٤، ص ص٣٣٣- ٣٤٣.

(٧١) ينظر: علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٧٢) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم٢.

(٧٣) الوثيقة المدرسية الممنوحة لعبد الله الدملوجي وهي تشير إلى تخرجه من المدرسة الاعدادية والموجودة لدى الدكتور نوفل خالد الدملوجي. مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٥ تموز، ٢٠١٣.

(٧٤) ينظر: المصدر نفسه، الورقة رقم ٣.

(٧٥) ينظر: العقيد توفيق الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص١٥.

(٧٦) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ١٧ أيلول، ٢٠١٣.

(٧٧) ينظر: مير بصري، شخصيات عراقية الدكتور عبد الله الدملوجي وزير الخارجية العراقي العام ١٩٣١- ١٩٣٤، الدستور " جريدة "، العدد ٢٦٤٨، بغداد، ٧ تشرين الثاني، ٢٠١٢.

(٧٨) سامي شوكت: من مواليد بغداد في العام ١٨٩٣، تخرج من المدرسة الاعدادية في بغداد في العام ١٩١١ ثم التحق بالمدرسة العسكرية الطبية في اسطنبول التي تخرج منها في العام ١٩١٦ حيث عين طبيباً في جيهان قلعة ثم رئيساً للصحة الشاهانية في العام ١٩١٧، التحق بالجيش العربي في سوريا في العام ١٩١٩ ثم عاد إلى العراق في العام ١٩٢١ وعين معاوناً لرئيس صحة بغداد في العام ١٩٢٢ ثم عين مديراً للمعارف واخذ يتدرج في المناصب في الدولة العراقية حتى اصبح وزيراً للمعارف. للمزيد من التفاصيل. ينظر: رغد فيصل عبد الوهاب نفاوه، سامي شوكت ومنهجه التربوي ودوره السياسي والفكري ١٨٩٥- ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة،اجيزت في كلية الآداب، جامعة البصرة، أب، ١٩٩٩، ص١٠ وما بعدها.

(٧٩) ينظر: المصدر نفسه، ص٩.

(٨٠) ينظر: لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩- ١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٣، ص٣٢٥؛ رغد فيصل عبد الوهاب نفاوه، المصدر السابق، ص٩.

(٨١) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، ورقة رقم ٢.

(٨٢) داود الدبوني: أكمل دراسته الاولية في العراق ثم ذهب إلى إسطنبول ودرس الطب في كلية حيدر باشا التي تخرج منها في العام ١٩١٤. ينظر: عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص٣٩١.

(٨٣) يحيى نزهت: لد في بغداد وفيها أكمل دراسته الاولية ثم سافر الى إسطنبول ودرس الطب في كلية حيدر باشا التي تخرج فيها في العام ١٩١٤. للمزيد. ينظر: عبد الحميد العلوجي، المصدر نفسه، ص٢٧٥.

(٨٤) ولد فائق شاكر في سامراء في العام ١٨٩١ وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية بعدها تخرج من كلية الطب في اسطنبول في العام ١٩١٦ طبيب متخصص في طب العيون، شغل العديد من المناصب في الحكومة العراقية فقد جرى انتخابه في العام ١٩٣٠ نائباً ثم أميناً عاماً للعاصمة بغداد في تشرين الاول العام ١٩٣١ كما جرى اختياره مديراً عاماً لدائرة البريد والبرق في بغداد في تشرين الثاني العام ١٩٣١ ويعد شاكر من أبرز واشد المؤيدين لسياسة نوري السعيد، توفي شاكر في العام ١٩٦٢. للمزيد من التفاصيل. ينظر: أديب توفيق الفكيكي، المصدر السابق،ج١، ص٤٢؛ وزارة المستعمرات البريطانية، دائرة السجلات العامة،٧٣٠/٦٨٥٦٨،x١٥٠، أم ٨٥٣٣، و٤، ص٩.

(٨٥) ينظر: عبد الرزاق الهلالي، لمحات تاريخية عن الدراسة العلمية في الخارج " البعثات العلمية ما بين عام ١٩٢٢-١٩٣٢"، " أفاق عربية " مجلة، العدد ١، السنة الرابعة، بغداد، أذار ١٩٧٩، ص ص٢٠- ٢١؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٨٦) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، ورقة رقم ٣.

(٨٧) ينظر: هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشؤ وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية، بغداد، ١٩٣٩، ص٥١.

(٨٨) كان من ابرز الاطباء العراقيين الذين درسوا وتتلمذوا في هذه الكلية هم علي فكري البغدادي وداود الجلبي ويحيى نزهت وجلال العزاوي وداود الدبوني وإسماعيل الصفار وفائق شاكر وحسين حسن وأحمد يونس وسامي شوكت وهاشم الوتري وصائب شوكت وتوفيق رشدي وشوكت الزهاوي وإبراهيم عاكف الالوسي وشاكر السويدي وغيرهم. للمزيد من التفاصيل. ينظر: هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، المصدر السابق، ص ص٥٠-٥١.

(٨٩) ينظر: رغد فيصل عبد الوهاب نفاوه، المصدر السابق، ص١٠.

(٩٠) ينظر: علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ص٢٨١- ٢٨٣.

(٩١) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم ٢. وقع الباحث مؤيد الونداوي في خطأ عندما ذكر بان عبد الله الدملوجي، درس الصيدلة في كلية حيدر باشا العسكرية. ينظر: مؤيد الونداوي، أعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨، امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٢١.

(٩٢) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم١.

(٩٣) حرب البلقان: مثلت الحرب البلقانية التي كانت اراضيها ضمن ممتلكات الدولة العثمانية نكسة كبيرة لهذه الدولة، تلك الحرب التي حدثت في هذه المنطقة ومنذ القرن التاسع وادت الى صراعات حادة ترمي الى الاستقلال عن الدولة العثمانية بتشجيع من الدول الاوربية فكانت اليونان اول دولة استقلت عنها ثم تبعتها عدد من الدول الاخرى، ففي بداية القرن العشرين تكونت عصبة من دول اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الاسود واعلنت الحرب على العثمانيين في ١٨ اكتوبر العام ١٩١٢ وتمكن المتحالفون خلال ستة اسابيع من انتزاع جميع اراضي تركيا في اوربا ما عدا القسطنطينية، ورغم محاولات العثمانيين استعادة ما خسروه، الا ان العصبة البلقانية حققت انتصارات جديدة واجبروا العثمانيين على تسليم ادرنه. للمزيد من التفاصيل. ينظر: توفيق طنوس، تاريخ الحرب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣، تقديم محمد الارناؤوط، الاسكندرية، مصر،١٩١٣، ص١٠ وما بعدها؛ علي هادي عباس المهداوي، الحروب البلقانية ١٩١٢- ١٩١٣، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة الكوفة،١٩٩٧، ص١٣٠.

(٩٤) *Richard Cllogg, A Short History of Modern Greece, London, 1979, P. 135.*

(٩٥) يوزباشي أو اليوزباشي: رتبة عسكرية تعادل رتبة نقيب في الوقت الحاضر وأول من أستخدمها الجيش العثماني وكانت تعني رئيس على مئة جندي. للمزيد من التفاصيل. ينظر:

http://www.tamatart.com

(٩٦) ينظر: العقيد توفيق الدملوجي والذكريات، المصدر السابق، ص٣٠.

(٩٧) ينظر: عبد الله الدملوجي، المذكرات...، الورقة رقم٢.

(٩٨) الثيوقراطية: مصطلح يوناني قديم يتكون من مقطعين هما ثيوTheosوتعني الله أو الدين وقراطيةKratos وتعني الحكم أو السلطة ويدمج المقطعين يتكون مصطلح الثيوقراطية Theoskratos ومعناه الحرفي " سلطة الله " ويطلق على هذا المصطلح اسم مذهب الحق الالهي الذي يستمد الحاكم فيه سلطته الدستورية من الاله مباشرة. للمزيد. ينظر: صباح عريبي، المصطلحات السياسية، الجزء الأول، منشورات مطبعة الحوادث، بغداد، ١٩٧٤، ص١٨.

(٩٩) ينظر: عبد الله كاظم عبد، نواب لواء العمارة ودورهم في المجلس النيابي ١٩٣٣.١٩٣٩، دراسات تاريخية، " مجلة "، العدد٤، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠٠٨، ص ص٦١.٦٢. وسأرمز له مستقبلاً بـ عبد الله كاظم عبد، نواب لواء العمارة.

(١٠٠) مدحت باشا: هو أبن القاضي الحاج حافظ محمد أشرف بلغاري الأصل، ولد في اسطنبول في العام ١٨٢٢ودرس على يد شيخ الإسلام عارف بك وحفظ القرآن وهو في العاشرة من عمره ولقب بالحافظ، يعد من اعظم رجال الإصلاح العثمانيين في القرن التاسع عشر، تعلم اللغات العربية والفارسية وتدرج في المناصب حتى تولى منصب الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز عقب عودته إلى اسطنبول من بغداد في العام ١٨٧٢، له الفضل في صياغة الدستور العثماني وإعلانه في أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي عينه صدراً اعظم ومن ثم والياً على سورية وبعدها أزمير ثم ولاية بغداد في ٣٠ نيسان العام ١٨٦٩ وحتى العام ١٨٧٢، توفي مدحت باشا في سجن الطائف مخنوقاً بأمر سري من السلطان عبد الحميد وذلك في ١٥ آيار العام ١٨٨٤، عن إصلاحاته في العراق. ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٥ وما بعدها. والكتاب في الاصل ر سالة ماجستير.

(١٠١) ينظر: هاشم صالح التكريتي، المسالة الشرقية المرحلة الاولى١٧٧٤-١٨٦٦، بغداد، ١٩٩٩، ص١٥.

(١٠٢) ينظر: عبد الله كاظم عبد، نواب لواء العمارة...، المصدر السابق، ص٦٢.

(١٠٣) ينظر: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة،١٩٦٠، ص٧٥.

(١٠٤) مؤتمر سان ريمو: المؤتمر الذي نظم شؤون الانتداب فقد اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء في مدينة سان ريمو بإيطاليا للمدة من ١٨-٢٦ نيسان العام ١٩٢٠وحضره رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وممثلون عن اليابان أما الولايات المتحدة فلم تمثل فيه وكان الهدف الرئيس من المؤتمر، وضع صيغة معاهدة صلح مع تركيا تم إعدادها مبدئياً في باريس وسميت بمعاهدة سيفر وقد نصت المادة ٩٤ من المعاهدة على الاعتراف مبدئياً بسوريا الطبيعية والعراق " دولاً مستقلة شريطة تقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تجد الدولتان أنهما بغنى عن مثل هذا العنون والمشورة " وقد أعلنت القرارات التي اتخذت

في المؤتمر في ٥ أيار العام ١٩٢٠. للمزيد. ينظر: موسى سليمان، الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٩-١٩٢٤، ط٢، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٤٦؛ خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي ١٩٤١-١٩٥٨، سوريا، ٢٠١٢، ص٤٢. والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه.

([١٠٥]) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧، بغداد،١٩٨٩، ص ص ٢٢٥-٢٣٤.

([١٠٦]) ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣، بغداد،١٩٩١، ص ص ١٧١-١٧٢. والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه.

([١٠٧]) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١٠، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

([١٠٨]) على الرغم من القانون العراقي يسمح والعادة جرت احياناً بأن يقوم البعض من المرشحين للانتخابات النيابية العراقية بترشيح انفسهم ممثلين لبعض الالوية العراقية دون التقيد بمسقط الرأس، إلا أن الملاحظ بأن عبد الدملوجي في كل ترشيحاته لانتخابات المجلس النيابي كان فيها مرشحاً عن مدينته الموصل رغم تواجده المستمر والوظائف الكثيرة التي تقلدها في بغداد، ويبدو أن ذلك كان عائداً لما كانت تحظي أسرته في مدينته الموصل من مركز اجتماعي وربما أراد الدملوجي فيها كسب المزيد من الاصوات التي تضمن نجاحه في الانتخابات النيابية وهذا ما تحقق فعلاً إذ فاز الدملوجي في كل جولات الانتخابات التي رشح فيها نفسه ممثلاً عن مدينته الموصل.

([١٠٩]) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات...، ج١٠، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

([١١٠]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

([١١١]) لجنة الامور الاقتصادية: المادة٣٦ تنظر لجنة الامور الاقتصادية في جميع الاقتراحات واللوائح المتعلقة بإصلاحات امور التجارة والزراعة والبيطرة والبرق والبريد والتلفون والمعادن والاحراش والري والمساحة وفي كل ما يؤول إلى اصلاح البلاد المادي وعمرانها وفي جميع اللوائح المتعلقة بذلك. ينظر: طارق حرب، التطور الوزاري في العراق دراسة قانونية تاريخية، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١١، ص١٠٣.

([١١٢]) لجنة امور الإدارة والسياسة: المادة ٣٣ مهمة امور الادارة والسياسة، النظر في الشؤون المتعلقة في الامن الداخلي والشرطة والصحة والادارة الملكية والسجون وامور

العشائر والعهود والمقاولات الدولية فيما يخص السياسة الخارجية في اللوائح المختصة بهذه الامو. ينظر: طارق حرب، المصدر نفسه، ص١٠٣.

([١١٣]) في أكثر من مؤتمر عقد بين العراق ونجد لترتيب أوضاع الحدود بين الطرفين للحد من الاعتداءات الوهابية على المدن والقرى الحدودية العراقية التي كانت تغزوها جيوش الاخوان حضر عبد الله الدملوجي ممثلاً عن حكومة ابن سعود لتلك المؤتمرات حيث كان الدملوجي في طروحاته سعودياً أكثر من السعودين أنفسهم. للمزيد من المعلومات. ينظر: عباس علي جمعة الأزيرجاوي، المصدر السابق، ص٥٧.

([١١٤]) تشكلت تلك الوزارة في ٢٣ آذار العام ١٩٣٠ واستقالت في ١٤ تشرين الأول العام١٩٣١.

([١١٥]) ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد...، ص ص ١٩٢ – ٢٥٠.

([١١٦]) معاهدة العام ١٩٣٠: هي المعاهدة التي وقعت بين مملكة العراق ممثلة بنوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومملكة بريطانيا ممثلة باللفتنت السير هنري همفريز Sir F. Henry Humphrye المعتمد السامي لملك بريطانيا في العراق حيث تم التوقيع عليها في ٣٠ حزيران العام ١٩٣٠، تكونت المعاهدة من إحدى عشرة مادة وملحقين عسكري ومالي، أبرز ما جاء فيها هو تعهد بريطانيا بإدخال العراق إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣٢وكذلك تنظيم العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة. للمزيد من المعلومات. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٣،...، ص ص١٤-١٨؛ عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط٦، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ص ص٢٠٥-٢٧٤.

([١١٧]) ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

([١١٨]) ينظر: غانم محمد الحفَو، الحركة الوطنية في الموصل منذ ١٩٢١ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، موسوعة الموصل الحضارية،ج٥، الموصل، ١٩٩٢، ص٧١.

([١١٩]) ينظر: عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٢، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٩٥.

([١٢٠]) ينظر: محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٧، ١٦ تشرين الثاني، ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠، ص٧٨. وسنشير لها لاحقاً بالرمز م. م. ن.

([١٢١]) انتقد نائب الموصل إبراهيم عطار باشي تلك المعاهدة قائلاً:" ان هذه المعاهدة

بل وجميع المعاهدات التي عقدت قبلها... كلها مضرة ومجحفة في حقوق العراق وان الاستقلال الذي ننشده لا يلتئم وهذه المعاهدة لانهما على طرفي نقيض...". ينظر: المصدر نفسه، ص٩١.

(١٢٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٩٣-٩٤.

(١٢٣) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة ٦٤، ١٣ أيار، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٩٧١.

(١٢٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٩٧١.

(١٢٥) ينظر: عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة الموصل،١٩٩٣، ص٤٦٩.

(١٢٦) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١، الجلسة ٦٤، ١٣ أيار، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص٩٦٦- ٩٦٧.

(١٢٧) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة ٣٠، ١٢ آذار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٢١٨.

(١٢٨) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة ٣٠، ١٢ آذار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٢٢١.

(١٢٩) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الأولى، ٨ آذار، ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص١.

(١٣٠) كان عبد الله الدملوجي في هذا التاريخ وزيراً للخارجية إذ كان يحضر بصفته بعض جلسات مجلس النواب وارتأينا واتماماً للفائدة أن نسجل له هذا النشاط طالما أنه كان حاصلاً في داخل أروقة مجلس.

(١٣١) داود الحيدري: وزير سابق ولد في أربيل في العام ١٨٨٩ ثم التحق ضابطاً في الجيش العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٨ إذ عاد الحيدري إلى بغداد في العام ١٩٢١ وعين في البلاط الملكي ثم أنتخب عضواً في المجلس التأسيسي في العام ١٩٢٤ بعدها أنتمى الحيدري إلى حزب الشعب عند تأسيسه في العام ١٩٢٥، عين الحيدري وزيراً للعدل في وزارة توفيق السويدي التي تشكلت في ٢٨ نيسان العام ١٩٢٩ وفي ٣١ أيار العام ١٩٤٢أسندت اليه وزارة الخارجية بعد استقالة وزيرها في وزارة نوري السعيد السادسة كما أسندت إليه وزارة العدل في الوزارة نفسها وقد

استمر الحيدري في وزارة العدلية في وزارة السعيد السابعة التي تشكلت في العام ١٩٤٣ ثم عين وزيراً بل وزارة في وزارة السيد محمد الصدر التي تشكلت في العام ١٩٤٨ ثم أسندت إليه وزارة الشؤون الاجتماعية حتى استقال في ٢٦ أيار العام ١٩٤٨، تصفه الوثائق البريطانية بما نصه:" يتكلم التركية أحسن من العربية رجل هادئ مهذب ومعتدل لا يمتاز بشيء..."، توفي الحيدري في ١١ آذار العام ١٩٨٠. للمزيد. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات، ط٢، بيروت، ٢٠١٣، ٢٥٧؛ نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص٦٠.

([١٣٢]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الأولى، ٨ آذار، ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص١.

([١٣٣]) ربما ذهب الوزير الدملوجي في رده قاصداً تلك المعاهدات التي تم بموجبها تثبيت الحدود بين الدولة الفارسية والعثمانية عندما كان العراق جزء من الدولة العثمانية وهي سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والبروتكولات وغيرها من الاتفاقيات التي زادت عن ٢٣ اتفاقية مكتوبة ابتدأت بمعاهدة أماسية العام ١٥٥٥ وانتهت بمعاهدة العام ١٩٧٥. للمزيد عن تلك المعاهدات. ينظر: شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، ١٩٦٦، ص١٨ وما بعدها؛ جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، دراسة قانونية وثائقية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢١٧ والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه؛ مصطفى عبد القادر النجار، دراسة تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي ١٨٤٧-١٩٨٠، بغداد، ١٩٨١، ص ص١٥-٣٧.

([١٣٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٣١، ٢٤ آذار، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٣٥١.

([١٣٥]) عز الدين النقيب: ولد عز الدين علي رستم صالح الرفاعي في مدينة مندلي لواء ديالى في العام ١٨٨٩ونشأ فيها وكان جده نقيب أشراف مندلي من السادة الرفاعية وكان جد أبيه السيد صالح حاكماً لمندلي وقد قتله الأتراك في خان بني سعد في طريق عودته من بغداد، أصبح عز الدين رئيساً لبلدية مندلي في العام ١٩٢٤ ثم انتخب نائباً عن لواء ديالى في حزيران العام ١٩٢٨ ومثل هذا اللواء في مجلس النواب في جميع دوراته المتعاقبة إلى تموز العام ١٩٥٨ عدا دورة شباط العام ١٩٣٧، وانتخب عز الدين نائباً

أول لرئيس مجلس النواب في ٢ كانون الأول العام ١٩٤٤ وأعيد انتخابه في أول كانون الأول العام ١٩٤٥ ثم انتخب بنفس المنصب في ١٣ نيسان العام ١٩٤٧إلى آخر تشرين الثاني العام ١٩٤٧، كان عز الدين عضواً بالوفد العراقي إلى المؤتمر العربي القومي الذي عقد في بلودان في سوريا في العام ١٩٣٧ للنظر في قضية فلسطين، وصفه خالد الدرة قائلاً:" من أغوات مندلي وهو آغا حقاً وعز الدين رجل أريحي يحب مجالس الطرب وهو متناسق الجسم بقليل من انتفاخ ضخم الجمجمة غير انه يندر الشعر الذي يكسوا من اعلاها وهو محام عن اهالي مندلي من غير شهادة محاماة فهو رجل يراجع من تمشية مصالح من يقصده من الناس لا فهو لم يبق مجالاً للرزق للمحامين... " توفي عز الدين النقيب في بغداد في ٦ شباط العام ١٩٦٩. للمزيد. ينظر: مير بصري، أعلام السياسية في العراق الحديث...، الجزء الثاني، ص٣٨٣.

(١٣٦) تجاوزت إيران وشيدت خلال المدة الواقعة ما بين شهري حزيران العام ١٩٣١ وحتى أيلول العام ١٩٣٤، ستة مخافر حدودية داخل الاراضي العراقية. ينظر: شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص١٢٠؛ جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص٣٧٠؛ رياض مهدي محمد، سياسة العراق الخارجية في ضوء محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥- ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٣، ص١٨١.

(١٣٧) عبرت إيران عملياً بعملها هذا من خلال ما قامت به، عن عدم اعترافها بشرعية برتوكول تحديد الحدود لعام ١٩١٣وتخطيط الحدود لعام ١٩١٤. ينظر: محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١- ١٩٤١، البصرة، ١٩٨٨، ص١٦٢. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير.

(١٣٨) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٤.

(١٣٩) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٤.

(١٤٠) ينظر: شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص١٢٢؛ رياض مهدي محمد، المصدر السابق، ص١٨١.

(١٤١) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٤؛ فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية الإيرانية دراسة

في المشاكل القائمة بين البلدين، بغداد، ١٩٧٠، ص١٢٧.

(١٤٢) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٤

(١٤٣) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٤؛ فلاح شاكر اسود، المصدر السابق، ص١٢٧.

(١٤٤) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص ص٦٤٤ – ٦٤٧.

(١٤٥) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص ص٦٤٤– ٦٤٧؛ عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات العراقية الإيرانية١٩٢٠– ١٩٣٧دراسة تأريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ص٥٨–٦١.

(١٤٦) سوماروكنيكر: اسمان لمسمى واحد وهو النهر الذي ينحدر من مرتفعات قضاء سومار الإيراني بأتجاه مندلي. ينظر: خالد العزي، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران، بغداد، د. ت، ص ص٢٥–٣٠.

(١٤٧) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٥.

(١٤٨) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٥.

(١٤٩) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٥.

(١٥٠) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٥.

(١٥١) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٧، ٢٨ نيسان، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص٦٤٦.

(١٥٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٦.

(١٥٣) ينظر: رياض مهدي محمد، المصدر السابق، ص١٨٤.

(١٥٤) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة الأولى، ٢٩ كانون الأول، ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص١.

(١٥٥) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١،

الجلسة ٢٥، ١٥ كانون الثاني، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٥٢٠.

([١٥٦]) انتقده نائب الموصل إبراهيم عطار باشي قائلاً:" هذا القانون يفرض باهظة على كاهل المواطنين وان البلاد لا تتحمل هذه الرسوم الثقيلة في مثل هذه الظروف القاسية وعلى الحكومة ان تخفف من الضرائب ولا تضيف رسوماً جديدة باهضه في حين أن الازمة الاقتصادية تأخذ بخناق البلاد ". ينظر: ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة ٢٥، ١٥ كانون الثاني، ١٩٣١، بغداد، ١٩٣١، ص٥٢١.

([١٥٧]) ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٥٢، ٤ نيسان، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص٧٣٣-٧٣٨.

([١٥٨]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٤، ٩ تشرين الثاني، ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠، ص٣٦.

([١٥٩])ينظر: المصدر نفسه، ص٤٠.

([١٦٠]) رستم حيدر: ينتمي محمد بن رستم بن علي بن الحاج سليمان إلى اسرة آل حيدر المشهورة في بعلبك في لبنان وفيها ولد في العام ١٨٨٩ وتلقى تعليمه الأولي ثم اصبح ضابطاً في الجيش العثماني، حصل رستم في العام ١٩٢١على شهادة علمية من كلية الآداب، جامعة السوربون عن اطروحته الموسومة " محمد علي باشا الكبير في سوريا " عمل رستم مستشاراً خاصاً للملك فيصل في دمشق ثم أصبح سكرتيراً خاصا له في العراق في ٢٣ أب عام ١٩٢١، أصبح رستم رئيساً للديوان الملكي العراقي في ٢٧ آب ولغاية ٣٠ تشرين الاول العام ١٩٣٠، تقلد رستم عدة مناصب وزارية اغلبها منصب وزير المالية والاقتصاد ورئيساً للديوان الملكي في العام ١٩٣٤ في عهد الملك غازي كما أصبح رستم عضواً في مجلس النواب ثم الاعيان، كان جريئاً في اتخاذ القرارات، اغتيل في مكتبه الرسمي يوم ١٨ كانون الثاني العام ١٩٤٠ بعد أطلاق الرصاص عليه من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي توفيق وقيل ان عملية الأغتيال كانت تقف ورائها جهات سياسية. للمزيد. يُنظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٢٠٤وما بعدها.

([١٦١]) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١، الجلسة ٣٣ في ٢٨ كانون الثاني، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص٤٣٦-٤٣٧.

(١٦٢) المصدر نفسه، الجلسة ٣٣، ٢٨ كانون الثاني، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص ٤٣٦- ٤٣٧.

(١٦٣) قانون الاعمال الرئيسية: يتيح هذا القانون الذي تقدمت به حكومة نوري السعيد بعد إقراره الصلاحيات التي تخول الحكومة تقديم الاعمال والمشاريع والقوانين ذات الطابع الاهم والمتعلقة بحيات الناس والتي لا يحتمل معها التأخير أو الانتظار نظراً للظروف المالية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت.

(١٦٤) ينظر: م. م. ن. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١، الجلسة الرابعة، ٣٠ أيار، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٥١.

(١٦٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٧٠-٧١.

(١٦٦) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١، الجلستان ٩و١٣، ٣٠ تشرين الثاني و٩ كانون الأول، ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص٦٤-٧٨-١٠٩.

(١٦٧)ينظر:المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٣٨، ٣ تموز، ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص٥٨٦.

(١٦٨) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١، الجلستان ٩و١٣، ٣٠ تشرين الثاني و٩ كانون الأول، ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص ص٦٤-٧٨-١٠٩.

(١٦٩) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة ٣٠، ١٢ آذار، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٢٢٦.

(١٧٠) ينظر: المصدر نفسه، الجلسات ٣٠-٤٠ من ١٢ آذار ولغاية ٣٠ آذار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص ص ٢٢٦-٤٣٢.

(١٧١) ينظر: م. م. ن، الدورة الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الاولى ٣٢، ١٦ آذار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٢٧٥.

(١٧٢) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة ٣٢، ١٦ آذار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٢٧٥.

(١٧٣) وقد خالف التصويت نائبان أحدهما نائب الموصل محمد صدقي سلمان. ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٤٠، ٣٠ آذار، ١٩٣٢، ص٤٣٢.

(١٧٤) ينظر: م. م. ن. الدورة الانتخابة الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة

١٩٣٢، الجلسة ٥٤، ١٤ أيار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٥٧١.

([١٧٥]) ينظر: م. م. ن. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة ٥٤، ١٤ أيار، ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص ص٥٨٦-٥٨٧.

([١٧٦]) ينظر: رياض مهدي محمد، المصدر السايق، ص٢٠٧.

([١٧٧]) ينظر: رياض مهدي محمد، المصدر نفسه، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

([١٧٨]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٩٨-٩٩.

([١٧٩]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٨، ٢٠ تشرين الثاني، ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠، ص٩٨.

([١٨٠]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٩٨-٩٩.

([١٨١])ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٩٨-٩٩.

([١٨٢]) ينظر: رياض مهدي محمد، المصدر السابق، ص٢١١.

([١٨٣]) ينظر: المصدر نفسه، ص٢١١.

([١٨٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٤٣، ٢١ آذار ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٦١٧.

([١٨٥]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٤٣، ٢١ آذار ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١، ص٦١٧.

([١٨٦]) ينظر: المصدر نفسه، ص٦١٧.

([١٨٧]) ينظر: فاضل محمد رضا، الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد،٢٠١٢، ص٢٦٣.

([١٨٨]) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٩٤.

([١٨٩]) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات...،ج١٠، ص٣٠٤.

([١٩٠]) ولد محمد الصدر في بغداد العام ١٨٨٥، وهو رجل دين وذو نفوذ في مدينته كان وطنياً عنيفاً في الأيام الأولى للاحتلال البريطاني وقام بدور بارز في ثورة العام ١٩٢٠، تعرض للنفي والتشريد بسبب مواقفه المعادية للإنكليز، عين رئيساً لمجلس النواب أكثر من مرة أصبح رئيساً للوزراء في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨، توفي محمد الصدر في العام ١٩٧٢. للمزيد. ينظر: كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، النجف، ١٩٧٢، ص٨٦.

(١٩١) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٩٤.

(١٩٢) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية، ٢٢ حزيران، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٧.

(١٩٣) ينظر: المصدر نفسه، الجلسة الثانية، ص٥.

(١٩٤) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات...، ج١٠، ص٣٠٦.

(١٩٥) تشكلت هذه الجمعية في العام ١٩٢٧ في بغداد وبتوجيه من قبل الملك فيصل الأول وكان الهدف من تشكيلها هو تحسين الزراعة في العراق وترفيه حالة الفلاح العراقي ودعم الصناعات التي تعتمد على الزراعة. للمزيد. ينظر: دليل المملكة العراقية لعام ١٩٣٥- ١٩٣٦، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٣٦، ص٧٩٨.

(١٩٦) ينظر: جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق ١٩٢٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ص ١٩–٢٠؛ كاثلين. ام. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة د. محمد حامد الطائي و د. خطاب صكار العاني، مراجعة د. محمد عزيز وعدنان القصير، مطبعة التضامن، بغداد، ١٩٦٣، ص ٧٥.

(١٩٧) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٩، ٢٦ آذار ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص ص١٧– ٢٧.

(١٩٨) صالح جبر: ينتمي محمد صالح بن جبر إلى اسرة متواضعة من عشائر بني زيد في مدينة الناصرية التي ولد فيها العام ١٨٩٦، كان ابوه يعمل نجاراً لكنه اتاح لأبنه التعلم واكمال دراسته الأولية ثم مدرسة الحقوق التي تخرج منها صالح في العام ١٩٢٥، تدرج صالح في المناصب الحكومية وشارك اكثر من مرة كنائب وعين ووزيراً، ساند صالح جبر الأمير عبد الاله اثناء انتفاضة مايس العام ١٩٤١حتى ألف وزارته الوحيدة في ٩ آذار عام ١٩٤٧والتي سعت إلى توقيع معاهدة ماعرف بـ " بورتسموث " في العام ١٩٤٨ التي قوبلت بمعارضة قوية وانتفاضة شعبية عارمة من قبل الشعب العراقي الأمر الذي دفع صالح جبر إلى استخدام العنف واطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون الجسر مما ادى إلى سقوط وزارته واكرهه الوصي على الاستقالة في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨، اصبح صالح جبر نائباً في مجلس النواب

لعدة دورات انتخابية، انتقد كثيراً لسياسته المتشددة إزاء المعارضة واتهم بموالاة بريطانيا التي منحته لقب (sir) رغم انه لم يستخدمه، توفي صالح جبر بنوبة قلبية عندما كان يلقي خطاباً في مجلس الاعيان يوم ٦ حزيران العام ١٩٥٧. للمزيد عن حياته. يُنظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، بغداد، ٢٠٠٨.، ص٥ وما بعدها. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير.

([١٩٩]) تشكلت الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧واستقالت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨. ينظر: الزمان، " جريدة "، العدد ٣١٢٨، بغداد، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨.

([٢٠٠]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٠، ١٠ نيسان، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٨٣.

([٢٠١]) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص١٨٦.

([٢٠٢]) يوسف غنيمة: ولد في العام ١٨٨٥ وهو من اسرة عرفت بثرائها وشغفها بالكتب والمؤلفات النفيسة، شغل العديد من المناصب الادارية، انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي العراقي كما اصبح وزيراً للمالية في وزارة علي جودت==الايوبي في العام ١٩٣٤وحكومة صالح جبر في العام ١٩٤٧. للمزيد. ينظر: حارث يوسف غنيمة، السياسي الاديب يوسف غنيمة ١٨٨٥ – ١٩٥٠ من اركان النهضة العلمية في العراق الحديث – حياته – آثاره– عصره – دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص٧ وما بعدها.

([٢٠٣]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٦، ١٤ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ص ٤٤٤–٤٤٥.

([٢٠٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنه ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٠.

([٢٠٥]) ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٢٧، ١٥ حزيران ١٩٤٧، ص٤٨٢.

([٢٠٦]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنه ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص ص ٤٨٢–٤٨٣.

([٢٠٧]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٤٨٢–٤٨٣.

([٢٠٨]) ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٧١.

(٢٠٩) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٦، ٢٩ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص ص٦٧١-٦٧٥.

(٢١٠) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٩، ١٠ تموز، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٧١٨.

(٢١١) ينظر: المصدر نفسه، ص٧١٨.

(٢١٢) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثلاثين، ١٨ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٤٠.

(٢١٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤١.

(٢١٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤١.

(٢١٥) عبد المجيد عباس: خبير دولي في القانون هو السيد عبد المجيد عباس فليح عبد الحسن الحيدري ولد في ناحية قلعة سكر لؤاء الناصرية في العام ١٩١٠ وفي مدينته اكمل دراسته الأولية ثم تخرج في دار المعلمين في بغداد بعدها انتمى الحيدري إلى الجامعة الأمريكية في بيروت فدرس سنتين ثم التحق في جامعة شيكاغو في امريكيا وحصل في العام ١٩٣٩ على شهادة الدكتوراه في القانون والعلاقات الدولية، شغل الحيدري عدة مناصب منها وزيراً للمواصلات في حكومة فاضل الجمالي في العام ١٩٥٣ والثانية في العام ١٩٥٤، له عدة مؤلفات في القانون والسياسة منها دروس في الشؤون الدبلوماسية طبع في العام ١٩٤٤ والديمقراطية الاشتراكية والقومية ومفترضاتها الإسلامية طبع في العام ١٩٤٦ واصول القانون طبع في العام ١٩٤٧ والقانون الدولي طبع في العام ١٩٤٧ وغيرها من المؤلفات، في العام ١٩٦٨ توفي الحيدري بالسكتة القلبية ودفن في الجامع الإسلامي في امريكا. ينظر: علي صالح الكعبي، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراق في العهد الملكي، دار الينابيع، ٢٠١١، ص١٥٢.

(٢١٦) ينظر: ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثلاثين، ١٨ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٤١.

(٢١٧) عبد الاله الحافظ: هو عبد الاله محمد علي فاضل آل عبد الحافظ ولد في الموصل في العام ١٨٩٥ واتم دراسته الثانوية فيها ثم قصد إستنبول ودرس طب الاسنان وسافر في العام ١٩١٩ إلى باريس واتم دراسته في مدرسة طب الاسنان ونال شهادتها في العام

١٩٢٢، اشترك في حزب الإخاء ثم تقلد عدة مناصب اهمها وزيراً للاقتصاد في العام ١٩٤٢ ثم وزيراً للخارجية في العام ١٩٤٢ فالمعارف في العام ١٩٤٣ ثم نائباً عن الموصل، اتصف الحافظ في حياته السياسية بالبراءة والعفة والنبل وطيب السريرة ودماثة الخلق وكان عميد هواة زهرة الروز، توفي الدكتور عبد الإله الحافظ في ٢٧ كانون الثاني العام ١٩٧٦. للمزيد. ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص١١٧.

([٢١٨]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثلاثين، ١٨ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٤٣.

([٢١٩]) علي ممتاز الدفتري: ينتمي إلى أسرة الدفتري المعروفة وهو علي مظفر بن ممتاز بن رشيد بن إبراهيم حلمي بن خليل الدفتري، كان أبوه ممتاز أفندي قائممقام الكاظمية والحي والشطرة والسماوة في العهد العثماني واختير أيضاً في تشرين الثاني العام ١٩٢٠ قائممقاماً لمدينة الكاظمية وتوفي في بغداد في العام ١٩٣٠، ولد علي ممتاز في بغداد في العام ١٩٠١ ودرس في المدرسة السلطانية على العهد التركي ثم انتمى إلى مدرسة الحقوق ونال شهادتها في العام ١٩٢٩ وقد انتظم الدفتري في سلك الوظيفة في صدر شبابه فعين في دائرة الاوقاف في ٢٠ آذار العام ١٩٢٠ ثم نقل إلى وزارة المالية وعين في القسم العمومي ثم تدرج في الوظائف حتى عين وزيراً للمالية ووكيل وزير المواصلات والاشغال في وزارة طه الهاشمي في الأول من شباط العام ١٩٤١ ثم بنفس وزيراً للمالية في الوزارة السعيدية من نفس العام، وصفه خالد الدرة فقال:" سياسي صقلته الأيام والتجارب ذكي لامع يمتاز بدراية واسعة وخبرة عميقة في الشؤون المالية..."، توفي الدفتري في بغداد في ٦ تشرين الأول العام ١٩٩٠ بعد مرض طويل. للمزيد. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث...، ص١٠٤.

([٢٢٠]) ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٣، ٢٨ حزيران، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص١١.

([٢٢١]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٢٦-٢٧.

([٢٢٢]) ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥، ١٠ تموز، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٥٥.

([٢٢٣]) وصفه نائب الموصل محمد حديد قائلاً:" انه من اكبر البلايا في هذا البلد الاعمال الارتجالية والمعالجات الجزئية التي

تتقدم بها الحكومات وفقدان التنظيم العام للحياة الاقتصادية..." كما وصفه النائب عبد الجبار الجومرد قائلاً:" إذا كانت الضرائب غير مباشرة وثقيلة ترهق كاهل الفقير والتاجر الصغير والموظف وفي ذلك فساد للأخلاق حيث تكثر الرشوة ويزداد التهرب... ان سياسة التجويع في العراق خطرة جداً ونتائجها وخيمة وعواقبها غير سليمة...". للمزيد. ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٥١.

([٢٢٤]) ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥، ١٠ تموز، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص ص٧١-٧٢.

([٢٢٥]) ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٣، ٢٨ أيلول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٦٥.

([٢٢٦]) مصرف الرهون: أرادت الحكومة بتأسيس هذا المصرف تخليص الطبقة الفقيرة التي تضطر احياناً إلى الاستقراض من المرابين الذين يرهقونها بالفائض الزائد عند احتياجهم إلى المال وراعت الحكومة بضرورة تحديد الاستقراض لمن كان راتبه من الموظفين لا يتجاوز آل ٢٥ ديناراً وخاصة الموظفين الصغار. للمزيد. ينظر:. م. م. ن، الدورة الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤ في ١٤ كانون الأول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٤٦.

([٢٢٧]) عبد الرحمن أمين بك أيوب بك حسين باشا الجليلي: ينتمي إلى الأسرة الجليلية المعروفة في الموصل ولد في الموصل في ١٧ نيسان العام ١٩١٤ وأتم دراسته الثانوية فيها ثم جاء إلى بغداد وانتمى إلى كلية الحقوق فقضى فيها سنة واحدة ثم قصد باريس لإتمام دراسته لكنه اضطر على العودة إلى بغداد عند نشوب الحرب العالمية الثانية ثم واصل دراسته القانونية في جامعة فؤاد الأول في القاهرة ونال الليسانس في الحقوق في العام ١٩٣٦والدكتوراه في الاقتصاد السياسي في العام ١٩٤٦وكان موضوع أطروحته " النظام النقدي في العراق " تحت أشراف الدكتور عبد الحليم الرفاعي، انتخب الجليلي نائباً عن الموصل في حزيران ١٩٤٨ واعيد انتخابه في كانون الثاني العام ١٩٥٢ وعين وزيراً للاقتصاد في ١٧ أيلول العام ١٩٥٣ ثم عمل بعد ثورة تموز العام ١٩٥٨ مستشاراً في وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية، من مؤلفاته محاضرات في اقتصاد العراق ومبادئ علم المالية ١٩٤٧ ومبادئ علم الاقتصاد ١٩٤٨

والإعمار في العراق ١٩٦٨، توفي الجليلي في الرياض في العام ١٩٩٦. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق...، ص١٨١؛ عمر محمد الطالب، موسوعة اعلام الموصل في القرن العشرين، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٢٩٤.

([٢٢٨]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢، ٥ كانون الأول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٢٦.

([٢٢٩]) عبد الوهاب مرجان: وزير ورئيس وزراء ورئيس مجلس النواب الاسبق، ولد عبد الوهاب عبد الرزاق جواد محمود آل مرجان في مدينة الحلة في العام ١٩٠٧العائلة معروفة بالثراء، درس مرجان في كلية الحقوق في بغداد في العام ١٩٣٣ وعين حكم صالح في قضاء الصويرة في العام ١٩٣٨ إلا انه استقال ليتفرغ للمحاماة وإدارة أملاكه وانتخب مرجان في أيلول العام ١٩٤٢ رئيساً لغرفة زراعة الحلة، انتخب مرجان نائباً عن الحلة في آذار العام ١٩٤٧وتكرر انتخابه في مجلس النواب لكل الدورات اللاحقة وانتخب رئيساً لمجلس النواب أكثر من مرة ١٩٤٨و١٩٥١و١٩٥٣و١٩٥٤و١٩٥٧و ١٩٥٨، شغل مناصب وزارية مختلفة، شكل مرجان وزارته الوحيدة في ١٥كانون الأول ١٩٥٧حتى ٢ آذار العام ١٩٥٨، توفي مرجان في ١٥ آذار العام ١٩٦٤. للمزيد. ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٤، ص٣١٦.

([٢٣٠]) ينظر: ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢، ٥ كانون الأول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٢٦.

([٢٣١]) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٦.

([٢٣٢]) ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٩، ١٥ تموز، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص١١٢.

([٢٣٣]) انتقده نائب الموصل محمد حديد قائلاً:" ان هذه اللائحة هي من اهم اركان الحياة الاقتصادية وطلب احالتها إلى اللجنة لدراستها ثم يتاح للمجلس مناقشتها ". ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٥٧.

([٢٣٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة

١٩٤٨، الجلسة ٩، ١٥ تموز، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص ص١٢٢- ١٢٣.

([٢٣٥]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٩، ٧ آذار، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ص٢٨٧-٢٨٨.

([٢٣٦]) خليل إسماعيل: هو خليل إسماعيل حقي بن الحاج مستان، جاور جده الحاج مستان الأفغاني الأصل في مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني واقترن بفتاة بغدادية فأنجبت له إسماعيل الذي أصبح وكيلاً لآل النقيب، ولد خليل إسماعيل في بغداد في العام ١٩٠٢ ودرس بداءة في مدرسة الهندسة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤ ثم انتمى خليل إلى مدرسة الحقوق وتخرج فيها في العام ١٩٢٦ وقد عيِّن معاون سكرتير بوزارة الداخلية في ٥ آب العام ١٩٢٥ فرئيساً للملاحظين في العام ١٩٢٦ فسكرتيراً للوزارة في العام ١٩٢٧ ثم تولى خليل مهام مديرية المطبوعات بالوكالة في العام ١٩٢٨ ثم نقل مديراً للبلديات في كانون الثاني العام ١٩٣٠ فقائممقاماً لقضاء المحمودية في نيسان العام ١٩٣٠ فالشطرة في تشرين الثاني العام ١٩٣٠ وعين خليل في العام ١٩٣١ عضواً في لجنة حسم النزاع في أراضي لواء المنتفك وعين في السنة ذاتها مفتشاً إدارياً فسكرتيراً لمجلس الوزراء في كانون الأول العام ١٩٣٢، ثم تدرج خليل في العديد من الوظائف المهمة في الدولة العراقية حتى عين وزيراً للمالية في الوزارة السعيدية العاشرة ١٧ كانون الثاني ١٩٤٩ إلى ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ وانتخب نائباً عن لواء العمارة في آذار العام ١٩٤٩ واختار خليل الإقامة بعد ذلك في دمشق حيث قضى أعواماً طويلة وعاد إلى بغداد في العام ١٩٧٠ وكان محاضراً في كلية الحقوق فوضع كتباً منها الحقوق الدستورية والحقوق الإدارية في العام ١٩٣٨ وموجز الحقوق الدستورية والإدارية في العام ١٩٤٨ وأحوال العراق الإدارية في العام ١٩٤٢، توفي خليل إسماعيل في بيروت في العام ١٩٧٩ وقيل أنه توفي في بغداد. للمزيد. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق...، الجزء الثاني، ص١٤٦.

([٢٣٧]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٩، ٨ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٨٥٨.

([٢٣٨]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٥٨.

([٢٣٩]) ينظر: ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٩، ٨ حزيران،

١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ص٨٥٨-٨٦٨.

([٢٤٠]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٠٥.

([٢٤١]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٦١.

([٢٤٢]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٩ و٥٥، ٨ و٢٥ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ص٨٠٥-٨٦٠.

([٢٤٣]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٦١.

([٢٤٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥٢، ١٣ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٨٣٦.

([٢٤٥]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥٢،١٣ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٨٣٦.

([٢٤٦]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٣٦.

([٢٤٧]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥٥، ٢٥ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٨٥٨.

([٢٤٨]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥٥، ٢٥ حزيران، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٨٥٨.

([٢٤٩]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٥٩.

([٢٥٠]) ينظر: المصدر نفسه، ص٨٥٨-٨٥٩.

([٢٥١]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٨٦١- ٨٦٢.

([٢٥٢]) ينظر: علي الوردي، المصدر السابق، ص ص٢٤٣-٢٤٥.

([٢٥٣]) ولد مزاحم أمين الحاج أحمد سليم الحاج عبد الرحمن الباجه جي في بغداد في العام ١٨٩٠، وفي العام ١٩٠٧ أتم دراسته الثانوية ثم التحق بكلية الحقوق في إسطنبول في العام ١٩٠٨، لكنه لم يكمل الدراسة هناك ليكملها في مدرسة الحقوق في بغداد في العام ١٩١١، عمل الباجه جي في مهنة التدريس ثم الصحافة وأصدر جريدة النهضة الأسبوعية وعمل مترجما لقوات الاحتلال البريطانية، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي ونائباً لمرات عدة عن الحلة، أصبح الباجه جي وزيراً للمواصلات والإشغال مرات عدة ووزيراً للداخلية والخارجية، عين ممثلاً للعراق في لندن ووزيراً مفوضاً في روما ثم==باريس، كان احد أعضاء الوفد العراقي المفاوض لتعديل معاهدة العام ١٩٢٦، عارض الباجه جي المعاهدة العراقية -البريطانية التي وقعت في العام ١٩٣٠، كان الباجه جي قومي الميول وله خدمات بهذا الاتجاه منذ عهد الدولة

العثمانية ومروراً بمواقفه من القضية الفلسطينية، انضم الباجه جي إلى حزب الشعب ثم إلى الحزب الوطني، شكل الوزارة العراقية في ٢٦ حزيران١٩٤٨-٦ كانون الثاني١٩٤٩، توفي الباجه جي في العام ١٩٨٢. ينظر: فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودورة في السياسة العراقية ١٨٩٠- ١٩٣٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت،٢٠٠٤ ص١٠ وما بعدها. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير؛ خليل إبراهيم الأعسم، دبلوماسيون عراقيون دراسة في الفن الدبلوماسي، مطبعة الرائد، النجف الأشرف، د. ت، ص ص٥٢.٧؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث...، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٢٥٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ص١-٣.

(٢٥٥) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٢٥٦) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤، ١٤ كانون الأول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٤٥؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٢٥٧) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٦، ١٤نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٣٧٥.

(٢٥٨) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٨، ٢٦ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٠٤.

(٢٥٩) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٨، ٢٦ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٠٤.

(٢٦٠) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٤٠٤-٤٠٧.

(٢٦١) ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٤٠٤-٤٠٧.

(٢٦٢) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٨، ٢٦ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٠٦.

(٢٦٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٠٧.

(٢٦٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٠٦.

(٢٦٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٠٥.

(٢٦٦) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣، ٢٦ آذار، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٢١.

(٢٦٧) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة

١٩٤٩، الجلسة ٣، ٢٦ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٢١.

([٢٦٨]) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٢.

([٢٦٩]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٢.

([٢٧٠]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الجلسة ٢٧، ١٥ حزيران، ١٩٤٧، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٧، ص٤٨٣.

([٢٧١]) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٤٧٣-٤٧٤.

([٢٧٢]) ولد نديم الباجه جي في بغداد في العام ١٩١٤ حاصل على شهادة الدكتوراه في هندسة النفط من أحدى الجامعات البريطانية بلندن، شغل الباجه جي منصب وزارة الاقتصاد أربع مرات ثم أصبح نائباً عن لواء بغداد في كانون الثاني العام ١٩٥٣، تولى وزارة المالية مرتين الأولى استمرت من ١٥ كانون الأول العام ١٩٥٧ إلى ٣ آذار العام ١٩٥٨ والثانية كانت في ١٩ أيار العام ١٩٥٨واستمرت إلى حين قيام ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨، أعتقل الباجه جي على أثر قيام الثورة ثم أفرج عنه ولكونه خبيراً في شؤون النفط فقد عمل مستشاراً للحكومة الليبية في شؤون النفط بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٤ثم عمل الباجه جي عمل مستشاراً للحكومة الكويتية للمدة من ١٩٦٦-١٩٦٨، انتخب الباجه جي في تموز العام ١٩٦٩رئيساً لمنظمة النفط الدولية ثم عمل مستشاراً للشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لشؤون النفط، توفي الباجه جي في العام ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة...،ج٢، ص ص ١٦٢-١٦٣.

([٢٧٣]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٢.

([٢٧٤]) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٥.

([٢٧٥]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٢.

([٢٧٦])ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٢.

([٢٧٧]) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٢.

([٢٧٨]) ينظر:المصدر نفسه، ص٤٧٢.

([٢٧٩]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي

لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٣.

([٢٨٠])ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧، ١٥حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤٧٥.

([٢٨١]) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٥.

([٢٨٢]) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٣.

([٢٨٣]) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٧٢.

([٢٨٤]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الأحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٠، ١٨حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٣٤.

([٢٨٥]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٥، ١٠ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٥٩.

([٢٨٦]) ولد علي حيدر سليمان في العام ١٩٠٥، أكمل الدراسة الثانوية في العام ١٩٢٦، وهو أحد خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت في العام ١٩٣٠ومن مؤسسي جماعة الأهالي، شغل سليمان مناصب وظيفية كثيرة واستوزر لمرات عدة كما شغل منصب سفير العراق في بون في العام ١٩٥٦ وهولندا ١٩٥٧ والولايات المتحدة ١٩٥٩وسويسرا ١٩٦٤ وايطاليا ١٩٦٦، في العام ١٩٦٨ أحيل سليمان على التقاعد، توفي في العام ١٩٩١. للمزيد من التفاصيل. ينظر: محمود شكحان مصلح الدليمي، علي حيدر سليمان، نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى العام ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص١٥ وما بعدها.

([٢٨٧]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٢٥، ١٠ نيسان، ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ص ٣٦٣-٣٦٤.

([٢٨٨]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٦، ٢١ كانون الأول، ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص ص٨١-٨٢.

([٢٨٩]) تبوء عبد الله الدملوجي منصب وزير الخارجية في وزارة جميل المدفعي الثانية التي شكلت في ٢١ شباط العام ١٩٣٤ ثم بنفس المنصب بوزارة السعيد السادسة التي شكلت في ٩ تشرين الأول العام ١٩٤١ كذلك أسند اليه السعيد المنصب ذاته في

وزارته التي شكلها في ١٥ حزيران العام ١٩٤٢.

(٢٩٠) ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٢٩١) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٣، ٤ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٤١٢.

(٢٩٢)ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٢٤، ٧ حزيران، ١٩٤٧، ص ص٤٢٨- ٤٣٠.

(٢٩٣) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٦، ١٠ أيار، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٢٧٣.

(٢٩٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ص٢٨٦- ٢٨٧.

(٢٩٥) هيئة الامم المتحدة: منظمة دولية وظيفتها المحافظة على السلام العالمي تأسست في العام ١٩٤٥بعد أن صادق على ميثاقها خمسون دولة في مدينة سان فرانسيسكوا الأمريكية، يتألف ميثاقها من ١١١ مادة وتتألف الهيأة من الجمعية العامة ومجلس الأمن والامانة العامة. للمزيد من المعلومات. ينظر: كميل داغر، الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص ص٥-١٥.

(٢٩٦) ميثاق الاطلنتيك: عبارة عن تصريح أو اعلان مشترك صدر عن كل من الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بعد اجتماع لهم في نيو فاند لاند وقد تضمن الاعلان عن عدم وجود أي مطامع اقليمية للدولتين في توسيع بلادهما ويحتوى الميثاق على ثمانية بنود وجاء البند الثالث من أهم بنوده ونص على:" احترام حقوق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وأن تختار نوع الحكومة التي تريدها والعمل على اقامة سلم دائم بعد القضاء على النازية"، ومن الجدير بالذكر بأن العراق كان قد انظم إلى ميثاق الاطلنتيك عندما تقرر في العام ١٩٤٥ عقد مؤتمر الامم المتحدة في سان فرنسيسكو لأعداد ميثاق لمنظمة دولية عامة تتولى صياغة السلم في العالم فوجهت الدعوة للحكومة العراقي لحضور هذا المؤتمر. للمزيد من المعلومات. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٩٨؛ حميد رزاق عبد نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥- ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص١٨٧؛ جعفر عباس حميدي، التطورات

السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص١٤٥. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير.

([٢٩٧]) وللتاريخ فأننا نذكر اسماء النواب الموقعين على طلب ارسال تلك البرقية فضلاً عن النائب عبد الله الدملوجي وهم كل من: سالم نامق نائب الموصل وعز الدين الملا نائب اربيل وسعد عمر نائب كربلاء وشعلان الظاهر نائب الديوانية وعبد المحسن الجريان نائب الحلة وبهاء الدين نوري نائب السليمانية وصديق ميران نائب اربيل وعامر الكامل نائب البصرة وعباس مظفر نائب العمارة وجعفر البدر نائب البصرة ورفيق السيد عيسى نائب المنتفك وجعفر حمندي نائب بغداد وعبد الهادي البجاري نائب البصرة وأحمد زكي الخياط نائب الحلة ومحمد رضا الشبيبي نائب بغداد وذيبان الغبان نائب بغداد واركان العبادي نائب الديوانية وطالب الحاج محمد علي نائب المنتفك. ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣٠، ١٨ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٢٩.

([٢٩٨]) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٥٠٠.

([٢٩٩]) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣١، ٢١ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٥٤.

([٣٠٠]) ينظر: م. م. ن. الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الحادية والثلاثون، ٢١ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٥٤.

([٣٠١]) ينظر: المصدر نفسه، الجلسة ٣٦، ٢٦ حزيران، ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٦٣٨.

([٣٠٢]) ضم الوفد كلا من: نوري السعيد رئيساً ومحمد فاضل الجمالي نائباً وعضوية الدكتور عبد المجيد عباس فضلاً عن علي جودت الأيوبي وعقيلة الدكتور محمد فاضل الجمالي السيدة بديعة أفنان التي تقرر أشراكها واعتبارها عضواً بديلاً في الوفد نظراً لما تتمتع به مؤهلات. ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٨٩-٩٠. والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه.

(٣٠٣) ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ١٥/٣٢١٣١، مقررات مجلس الوزراء١٩٤٧، وزارة المواصلات والإشغال العامة، و٧٧، ص٩١.

(٣٠٤) من المفيد ذكره هنا إلى ان حكومة نوري السعيد العاشرة قد شكلت في ١٠ شباط العام ١٩٤٩ لجنة برلمانية من اعضاء مجلس النواب للتحقيق في امر فلسطين وتكونت اللجنة من ٧ نواب وقد راسها النائب عبد الله الدملوجي وعضوية النواب متي سرسم وجميل الاورفه لي وسعد عمر وأحمد العامر وأحمد الخياط وأحمد الحافظ والنائب علي كمال. للتفاصيل عن هذا التقرير. ينظر: م. م. ن، الجلسة ٣ و١٢، شباط، ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص١٢٥؛ كذلك مجلس النواب، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، كراس مطبوع في ٢٢٦ صفحة.

(٣٠٥) وهم كل من النواب : متي سرسم وجميل الاورفه لي وسعد عمر واحمد العامر واحمد الخياط واحمد الحافظ والنائب علي كمال. للمزيد. ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٤٩١.

(٣٠٦) ينظر: يوجين روغان، الحرب من أجل فلسطين، ترجمة أسعد كامل إلياس، الرياض، ٢٠٠٤، ص ص٢٠٩-٢١٠.

(٣٠٧) ينظر: م. م. ن، الجلسة ٣، الدورة الانتخابية الثانية عشر لسنة ١٩٥٠، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ١٢ شباط، ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص١٢.

(٣٠٨) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٣، ١٢ شباط، ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص٦؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٤٩١.

(٣٠٩) ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٤٩١؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٣، ١٢ شباط، ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص٦.

(٣١٠) ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ١١، ٦ أذار، ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص١٢٥.

(٣١١) مقابلة شخصية مع الدكتور نوفل خالد الدملوجي، بغداد، ٣ أيلول ٢٠١٣.

.